



التقرير السنوي للقدرة على الأداء لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2018

الفهرس

المحور الأول: المقدمة العامة

- 1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018.....1
- 2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018.....13

المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة

I. برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

- 1- تقديم عام للبرنامج.....20
- 2- تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج.....21
- 3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ الميزانية البرنامج لسنة 2018.....38
- 3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018.....39
- 3-2- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها.....40
- 4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.....50

II. برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

- 1- تقديم عام للبرنامج.....56
- 2- تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج.....57
- 3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ الميزانية البرنامج لسنة 2018.....62
- 3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018.....63
- 3-2- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها.....65
- 4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.....70

III. برنامج المياه

- 1- تقديم عام للبرنامج.....77
- 2- تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج.....78
- 3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ الميزانية البرنامج لسنة 2018.....113
- 3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018.....114
- 3-2- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها.....116
- 3- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.....126

IV. برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

- 1- تقديم عام للبرنامج.....132
- 2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج.....133
- 3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ الميزانية البرنامج لسنة 2018.....161
- 3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018.....162
- 3-2- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها.....163
- 4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.....179

V. برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

- 1- تقديم عام للبرنامج.....186
- 2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج.....188
- 3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ الميزانية البرنامج لسنة 2018.....200
- 3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018.....200
- 3-2- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها.....203
- 4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.....213

VI. برنامج القيادة والمساندة

- 1- تقديم عام للبرنامج.....221
- 2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج.....222
- 3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ الميزانية البرنامج لسنة 2018.....224
- 3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018.....225
- 3-2- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها.....226
- 4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.....233

المحور الأول

التقديم العام

1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة لسنة 2018 :

تمّ وفقا لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف تقسيم وزارة الفلاحة إلى خمس برامج عملية تمثل السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج مساندة على النحو التالي :

- الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
- الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
- المياه
- الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
- التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
- القيادة والمساندة



1-1- أهم الإنجازات التي تم تحقيقها:

في إطار الأهداف العامة للمخطط التنموي 2016-2020 التي تتمثل في تحقيق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية هامة لقطاع الفلاحة والصيد البحري حتى يؤمن دخلا مجزيا للفلاح والبحار ويحافظ على استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة في ظل التغيرات المناخية.

كما ستمكن هذه السياسة من تعزيز الأمن الغذائي الذي يعد خيارا استراتيجيا ثابتا وركيزة من ركائز السيادة الوطنية طبقا لما نص عليه دستور الجمهورية الثانية. وبذلك يكون القطاع قد ساهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

وقد شهدت سنة 2018 تنفيذ العديد من البرامج القطاعية واتخاذ جملة من الإجراءات فيما يلي أهمها:

1. تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها

1.1 _____ :

تتمثل الإنجازات المتعلقة بمختلف عناصر الخطة الوطنية لتعبئة وإحكام استغلال الموارد المائية إلى موفى سنة 2018 في إنجاز سد ملاق العلوي وسد خزان القلعة الكبرى، وإتمام سد الدويميس والإعداد لإنطلاق أشغال إنجاز سد السعيدة بعد إتمام إجراءات إسناد الصفقة. أما بالنسبة لبرنامج السدود الجبلية للخطة العشرية الثانية فقد تم في مرحلة أولى إنجاز 5 سدود من ضمن الخمسين سد جبليا المبرمجة. وبفضل توفر مصادر تمويل عشرة سدود جبلية أخرى، انطلقت أشغال سدين جبلين الحلوقة والدمايم في انتظار تسوية الوضعيات العقارية للأراضي المنتزعة لإنطلاق باقي السدود الجبلية.

2.1 _____

تواصل العمل خلال سنة 2018 على تحسين نجاعة المناطق السقوية العمومية التي أصبحت متقدمة وغير متماشية مع هدف الإقتصاد في الماء ومتطلبات الفلاح. ويستدعي ذلك تعصرها وإعادة تهيئتها بما يمكن من تحسين نسبة الإستغلال والتكثيف ووضع استراتيجية لتثمينها في إطار نظرة شاملة تأخذ بعين الإعتبار حاجيات تطوير منظومات الإنتاج بالمناطق السقوية العمومية بمختلف حلقاتها وتحسين حوكمة الموارد المائية والمحافظة عليها. وقد تم في هذا الشأن البحث عن التمويل وإجراء الدراسات اللازمة قصد تركيز مشاريع كبرى جديدة.

3.1 _____

تمحورت الإنجازات في مجال الماء الصالح للشرب حول تدعيم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري والرفع من نسب التزويد بالمناطق الريفية خاصة بالولايات التي تحتل نسب أقل من المعدل الوطني بالإضافة إلى تحسين نوعية المياه والإقتصاد في الماء والطاقة.

4.1 _____

على المستوى المؤسسي، وبناء على نتائج الدراسة التقييمية حول الهيكلة الحالية للإدارة العامة للغابات، تم إعداد تصور لتفعيل مقترح إحداث الديوان الوطني للغابات والمراعي ومقاومة التصحر وذلك

بتحديد نوعية المؤسسة وإعداد دليل الإجراءات وبرنامج عملها وطرق التسيير وذلك استعدادا لإصدار أمر الإحداث. كما تمت مراجعة بعض الفصول من مجلة الغابات بإصدار القانون عدد 1 لسنة 2018 مؤرخ في 3 جانفي 2018 يتعلق بإتمام الفصل 15 من مجلة الغابات المتعلقة بإنجاز مرافق عمومية أساسية مدرجة بمخططات التنمية المصادق عليها، على أن ينطلق الإنجاز في أجل لا يتجاوز خمس سنوات.

وقصد مزيد ملائمة مجلة الغابات مع التوجهات الجديدة في مجال تنمية مساكني الغابات ودعم الهياكل المحلية لتنمية الغابات والمراعي وتمكين الخواص من استغلال المنتجات الغابية مع الحرص على المحافظة على استدامة الثروة الغابية، تم اقتراح تنقيح عدد من الفصول لمجلة الغابات لجعلها تتماشى مع هذه المتطلبات.

5.1

بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للمحافظة على المياه والتربة الذي يشمل كافة الولايات بأشغال تهيئة مصبات المياه والصيانة والتعهد ومنشآت إصلاح مجاري الأودية وفرش المياه وتغذية المائدة وإنجاز البحرات الجبلية، شهدت سنة 2018 إعداد وتنفيذ عدد من المشاريع في مجال التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية.

6.1

تتمثل أهم التوجهات في مجال ترشيد استغلال الثروة السمكية والحفاظ على التوازن بين مجهود الصيد وإمكانيات الإستغلال المتاحة للموارد البحرية في مختلف المناطق من خلال إحكام تنظيم مواسم الصيد والحد من تطور الأسطول والسهر على تحسين أداء مختلف المؤسسات والهياكل الإدارية والمهنية الناشطة في المجال علما وأن نتائج الدراسات بينت أن جل الثروات السمكية القاعية بالمياه التونسية في حالة استغلال قصوى أو مفرطة وأن زيادة أي مجهود سؤدي إلى استنزاف هذه الثروات والتأثير السلبي على قدرتها على التجدد.

2. معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية

تواصل العمل في هذا المجال على مزيد تمييز الأراضي الدولية الفلاحية ودعم مساهماتها في تحقيق الأهداف التنموية للقطاع عبر تفعيل توصيات الإستشارة الوطنية حول تطوير أداء الأراضي الدولية الفلاحية. وقد تم إحداث لجنة مشتركة بين وزارتي الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وأملاك الدولة والشؤون العقارية تعنى بمراجعة مقاييس تحديد القيمة الكرائية للعقارات الدولية الفلاحية بما يظفي المزيد من الشفافية في تحديد

قيمتها وتماشيا مع المعطيات المناخية الجديدة التي تتواجد بها الأراضي الدولية الفلاحية موضوع عملية التسويخ.

من ناحية أخرى ، بلغت الأراضي المسترجعة إلى غاية سنة 2018 أكثر من 30 ألف هكتار تمت إحالتها إلى مصالح ديوان الأراضي الدولية للتعهد بها وإعادة توظيفها وتسويتها لاحقا، وذلك من جملة 68 ألف هكتار من الأراضي الدولية الفلاحية المستولي عليها دون موجب حق قانوني من طرف المواطنين في مختلف أنحاء الجمهورية منذ سنة 2011.

3. النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها

تواصل العمل خلال سنة 2018 في مجال العناية بمختلف المنظومات وخاصة منها المنظومات الاستراتيجية وذلك من خلال المتابعة الميدانية للصيقة بالتنسيق مع الأطراف المعنية على مستوى مختلف الحلقات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمزيد دفع هذه المنظومات وتحسين أداؤها. وقد تمثلت أهم الإجراءات بالخصوص فيما يلي:

1) لتعزيز حماية الفلاحين من السرقات تم إصدار القانون عدد 07 لسنة 2018 الذي ينص على العقاب بالسجن لمدة 10 أعوام كل من يرتكب سرقة الآلات والمعدات الفلاحية أو سرقة المحاصيل الفلاحية أو سرقة المواشي.

2) بالنسبة للزراعات الكبرى ، تواصل العمل خلال موسم 2017/2018 بالإجراء الداعي إلى إقرار منحة استثنائية بعنوان التسليم السريع للحبوب إلى ديوان الحبوب وهيكل التجميع بـ : 17 دينار بالنسبة للقمح الصلب و 10 دنانير للقنطار بالنسبة للقنطار للقمح اللين وذلك حتى يوم 31 أوت 2018 و 12 دينار للقنطار بالنسبة للشعير والتريتيكال وذلك حتى يوم 31 جويلية 2018. كما حدد المعلوم الإحصائي لفائدة المعهد الوطني للزراعات الكبرى بـ : 0,580 دينار على القنطار الواحد المجمع من القمح الصلب والقمح اللين والشعير والتريتيكال من صابة 2018. كذلك تم إقرار خطة للتداول الزراعي بهدف تحسين إنتاجية الحبوب مع الإنطلاق في مرحلة أولى بالنهوض بزراعة الفول المصري وإقرار سعر مرجعي عند القبول في حدود 80 دينار للقنطار وتمويل كلفة دعم المنظومة بتوظيف أداء بنسبة 0,5 % على المواد الأولية الموردة (فيتورة، الصوجا وحبوب الذرة).

ونظرا للصعوبات التي عرفها القطاع بسبب قلة الأمطار تم إصدار أمر حكومي عدد 820 لسنة 2018 يتعلق بتحديد مناطق الزراعات الكبرى المجاحة من جراء الجفاف للموسم الفلاحي 2017/2018

بالنسبة لقطاع زيت الزيتون ، تم الترخيص للمصدرين الخواص بتصدير زيت الزيتون السائب في إطار الحصة الممنوحة للبلاد التونسية من قبل الإتحاد الأوروبي بعنوان سنة 2018 منذ بداية شهر جانفي بمقتضى الامر الحكومي عدد 14 لسنة 2018 المتعلق بضبط صيغ وشروط منح وسحب الترخيص للمصدرين الخواص في تصدير زيت الزيتون التونسي في إطار الحصة.

بالنسبة لمنظومة التمور تم استكمال إحداث النظام الأساسي للمجمع المهني للتمور الذي أحدث منذ سنة 2016 بولاية توزر.

على مستوى قطاع الألبان، نظرا لتتالي سنوات الجفاف وتفاقم خسائر المهنيين في جميع حلقات منظومة الحليب جراء الإرتفاع المتواصل لأسعار مدخلات الإنتاج من الأعلاف والأدوية واليد العاملة والأراخي وغيرها، تم في جويلية 2018 إقرار الترفيع في مستوى سعر الحليب عند الإنتاج ليصبح 890 مليم / لتر كسعر أدنى مضمون للفلاح والترفيع في منحة تجميع الحليب المخصصة لمراكز تجميع الحليب الطازج ونقله لتصبح 90 مليم /لتر الحليب المجمع والمبرد والمصنع. كما تم إقرار برنامج استثنائي لإعادة تكوين القطيع الوطني بكلفة 33 مليون دينار. ويشمل البرنامج الترفيع في منحة نقل الأعلاف وتبسيط الإجراءات الصحية والفنية لمنحة اقتناء الأراخي المؤصلة والترفيع فيها من 30 % إلى 40 % بالنسبة للسلاسل المنتجة للحليب و60 % بالنسبة للسلاسل المزدوجة الإنتاج ، والتوسع في برنامج الترقيم عبر إقرار منحة تشجيعية لعملية ترقيم الأبقار لفائدة الخواص (ملقحين ومسدي خدمات ...) بقيمة 200 مليم /الرأس تصرف من قبل ديوان تربية الماشة. كما تم إعداد مقترح لإحداث صندوق "الصحة الحيوانية" قصد إدراجه بميزانية 2019 مع تبسيط إجراءات الإنتفاع بتدخلاته. من ناحية أخرى تمت المصادقة على المخطط المديرى لمراكز تجميع الحليب الطازج ونقله بمقتضى قرار مؤرخ في 31 ماي 2018.

بالنسبة لقطاع الدواجن : تواصل تنفيذ الإجراءات التعديلية على غرار إنجاز عمليات الخزن التعديلي للحوم الدواجن والبيض والحرص على احترام تطبيق نظام البرمجة من قبل المنتجين.

تواصل العمل خلال سنة 2018 على تحسين جودة المنتجات الفلاحية من ناحية السلامة الصحية وكذلك من ناحية الجودة الخصوصية. وفي هذا المجال، شهدت سنة 2018 مواصلة النظر في النصوص التشريعية المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية للمنتجات الفلاحية لمطابقتها مع التشريعات العالمية.

4. دفع الاستثمار وتمويل النشاط الفلاحي

تواصل العمل على تجسيم بإصلاحات هامة التي نص عليها القانون الجديد للإستثمار لسنة 2017 والمتعلقة بمنظومة الحوافز خاصة للتجهيزات المتعلقة بضمان إستدامة الموارد الطبيعية من مياه وتربة وموارد بحرية وطاقة إذ تم الترفيع في نسبة المنح المسندة عند إقتناء هذه التجهيزات لتبلغ 50 % بالنسبة للفلاحين و60% بالنسبة للشركات التعاونية ووكذلك عند إنجاز هذه الإستثمارات من طرف تجمعات الفلاحين كذلك الشأن بالنسبة لتجهيزات تحسين الجودة والمحافظة على سلامة المنتجات وتسيير منظومات الري والتسميد والمداوات وهي تعتبر إستثمارات لامادية يتم أخذها بعين الإعتبار لأول مرة ضمن قائمة الحوافز، هذا إلى جانب معدات تحسين المردودية كمعدات الميكنة الفلاحية.

ولم يستثنى القانون الجديد الباعثين الشبان حيث كرس مبدأ المرافقة بتخصيص منحة تقدر ب 50 % من كلفة هذه المرافقة إلى جانب مراجعة جذرية لمنظومة القرض العقاري الذي من شأنه أن يرفع العراقيل أمام الشباب للإقدام على هذه الآلية وإنجاح مشاريعهم حيث تم الترفيع في سقف هذا القرض من 150 أ.د إلى 250 أ.د.

وفي إطار تفعيل القرار الحكومي القاضي بإحداث صندوق تعاوني لجبر الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية بإعداد آليات التنفيذية لمصادر تمويل الصندوق وتدخلاته وآليات الإنتفاع بخدماته، تم إصدار النصوص القانونية المتعلقة بضبط قائمة المنتجات الخاضعة للمعلوم التضامني الموظف لفائدة صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية في سبتمبر 2018، وفي شهر أكتوبر 2018 تم إصدار الأمر الحكومي المتعلق بضبط الأنشطة المعنية بتدخلات الصندوق وطرق تسييره وشروط تدخلاته.

وفي إطار نظرة شاملة لمنظومات الإنتاج، تم إصدار أمر حكومي بتاريخ 14 أوت 2018 يتعاق بتطوير سلاسل القيمة والشبكات العنقودية ذات المصلحة المشتركة بغاية دفع التشغيل والتنمية والتصدير.

ولتحسين ظروف العمل في القطاع الفلاحي، تم تعديل الأجر الأدنى الفلاحي المضمون للعمال من الجنسين البالغين من العمر 18 سنة على الأقل ب 14.560 ديناراً عن كل يوم عمل فعلي.

5. النهوض بالفلاحة الصغرى والفلاحة العائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية

شهدت سنة 2018 مواصلة إنجاز عدد من المشاريع التنموية الفلاحية المندمجة لفائدة 9 ولايات وخاصة في المناطق الأقل نمو وذات الدخل المحدود بهدف فك العزلة على سكان المناطق الهشة وتمكينهم إقتصاديا وتحسين ظروف عيشهم بتوفير البنية الأساسية ووسائل الإنتاج وتقليص تأثير التغيرات المناخية كما تم إيلاء عناية خاصة بالمرأة الريفية في الوسط الريفي لأهمية مساهمتها في الدورة الاقتصادية حيث يعتمد القطاع الفلاحي بدرجة أولى على اليد العاملة النسائية (43% من النساء الناشطات بالوسط الريفي) وتلعب المرأة الفلاحة دورا هاما في تأمين حاجيات عائلتها من الغذاء وتنشط غالبا في الفلاحة العائلية الفلاحة الصغرى التي تعوزها الإمكانيات وتمارس النشاط الزراعي إما كأجيرة أو معينة عائلية وفي بعض الأحيان كمالك وصاحبة القرار في ضيعتها وقد تم في هذا الإطار العمل على وضع تصورات لتفعيل الإستراتيجية الوطنية لتمكين الاقصادي والاجتماعي للفتيات والنساء بالوسط الريفي وإرساء آليات خصوصية لتمكين النساء العاملات في الوسط الريفي وفي القطاع الفلاحي على وجه الخصوص من الإنتفاع بالتغطية الإجتماعية.

كما تم وضع إتفاقية إطارية بين وزارة المرأة ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بهدف تحسين تشغيلية المرأة بالوسط الريفي وتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى تعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة. كما تم العمل على تحسين الكفاءات المهنية للنساء وتمكين الراغبات في بعث مشاريع صغرى في المجال الفلاحي من التأطير والمرافقة وذلك بتحديد مجالات التكوين والمشاريع المدرة للدخل بالإعتماد على حاجيات الفئات المستهدفة إضافة إلى تمكينهن من تكوين فلاحية يستجيب لشروط الإنتفاع بالتمويل لبعث مشاريع صغرى وكذلك التكفل بمصاريف التكوين النظري والتطبيقي في الإختصاصات المتوفرة لديها مع إعتماد أسعار تفاضلية ومشجعة فيما يتعلق بالإقامة والأعاشة. وقد إنطلق في هذا المجال تنفيذ المشروع الذي ولايات القيروان وجندوبة والقصرين.

6. تطوير منظومة إنتاج المعرفة ونشرها

تواصل خلال سنة 2018 تنفيذ مشروع تدعيم البحث التنموي في إطار الأولويات الجهوية الذي يهدف لدعم الربط بين البحث الفلاحي الجهوي وهياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث الفلاحي للمساهمة في تنمية القطاع الفلاحي بالجهات وإيجاد حلول تطبيقية لمشاكل الفلاحين.

وفي إطار اتفاقية التعاون بين مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والوكالة الجامعية للفرنكوفونية (2017-2020) تواصل العمل على إرساء منظومة الجودة بمؤسسات التعليم العالي وتنظيم دورات تكوينية لدعم

كفاءات المدرسين الباحثين في البيداغوجيا والجودة والتكوين عن بعد وبعث مشروع التقييم الذاتي للمؤسسات ومراجعة خارطة التعليم العالي الفلاحي.

كما تم تركيز مشروع شراكة مع مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي وجامعة تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى تطوير التعامل في ميدان التصرف المستديم للتربية في مجال التعليم العالي والبحث والإرشاد.

وفي إطار مشروع تعاون مع جامعة Bermen الألمانية تم العمل على تطوير حوكمة البحث والتعليم العالي الفلاحي من خلال وضع آليات لتقييم عمليات التجديد (Processus de la chaine d'innovation)

7. ترشيد حوكمة قطاع الفلاحة والصيد البحري

تواصل العمل خلال سنة 2018 على مزيد تبسيط الإجراءات المتعلقة بالخدمات الإدارية المسداة من قبل المصالح التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمؤسسات والمنشآت العمومية الراجعة إليها بالنظر. كما تواصل تركيز خلايا الحوكمة الرشيدة بالمندوبيات الجهوية والمؤسسات والمنشآت تحت الإشراف في إطار منظومة الحوكمة والإصلاحات الكبرى.

وفي إطار إعداد مشروع ميزانية الوزارة حسب المنظور البرامجي، تم تنظيم ورشات تكوين في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي حول حوكمة المالية العمومية وتقييم القدرة على الأداء.

8. الإنجازات الكمية لسنة 2018

تميز الموسم الفلاحي 2017-2018 بنزول كميات هامة من الأمطار في حدود المعدل العادي بكامل مناطق البلاد باستثناء منطقة الجنوب الشرقي حيث سجلت زيادة بنسبة 75 % ومنطقة الوسط الغربي التي شهدت نقصا بنسبة 24% من المعدل العادي للأمطار.

تقدر القيمة المضافة المرتقبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري لسنة 2018 بالأسعار الجارية بحوالي 10688 م.د مقابل 9249 م.د سنة 2017 مسجلة بذلك نسبة نمو تقدر بـ 15.6 % وبذلك تكون نسبة نمو القطاع بالأسعار القارة خلال سنة 2018 في حدود 9.8 % مقابل 2.5 % سنة 2017

وتأتي هذه النسبة خاصة بفضل الصابة القياسية لزيتون الزيت حيث بلغ الإنتاج حوالي 1.62 مليون طن مقابل 500 ألف طن تم إنتاجها خلال سنة 2017 مسجلا بذلك تضاعفا بثلاث مرات

كما ساهمت في هذا التطور عدد من المنتجات الأخرى بنسب متفاوتة

فبخصوص قطاع الأشجار المثمرة، شهدت عديد الأصناف تطورا في مستوى الإنتاج نذكر بالخصوص التفاح الذي سجلا مستوى قياسيا قدر بـ 140 ألف طن أي بنسبة تطور بلغت 42 % كما سجل إنتاج كل من التمرور والمشمش وعنب الطاولة والنبيد تطورا هاما بلغت 26%، 18% و5% على التوالي وفي المقابل تراجع إنتاج القوارص بنسبة 38% والإجاص بنسبة 34%.

أما بالنسبة إلى قطاع الخضروات فقد سجل إنتاج البطاطا تطورا بنسبة 7.1 % بينما تراجع إنتاج الطماطم بـ 2.1% والقنارية بـ 34.4%.

وبالنسبة لتربية الماشية سجل إنتاج اللحوم البيضاء تطورا بنسبة 3% بينما تراجع إنتاج اللحوم الحمراء بـ 2% والألبان بـ 5% والبيض بـ 6%.

أما منتجات الصيد البحري فقد سجل تطورا نسبي قدر بـ 1.7% حيث قدر الإنتاج بـ 133 ألف طن سنة 2018 مقابل 130.3 سنة 2017.

سجل الميزان التجاري الغذائي خلال سنة 2018 تحسنا ملحوظا في نسبة تغطية الواردات بالصادرات حيث بلغت 90.7 % مقابل 70.9 % سنة 2017 ويعود هذا النمو إلى تطور قيمة الصادرات الغذائية مما أدى إلى تقلص العجز التجاري الغذائي بنسبة 63% .

ويرجع نمو صادرات المواد الغذائية إلى تضاعف صادرات زيت الزيتون التي بلغت قيمتها مستوى قياسيا (2125 م.د سنة 2018 مقابل 1009.3 م.د سنة 2017)، بالإضافة إلى تطور عائدات منتجات البحر الطازجة بنسبة 30 % والتمور بنسبة 33 % . هذا علاوة على تحسين قيمة مبيعات الخضار الطازجة بنسبة 32% وارتفاع نسبة صادرات القوارص بـ 7% ومصبرات الأسماك ومحضرات الخضار بـ 46% والغلل بـ 13%.

تجدر الإشارة أن قيمة الصادرات الغذائية خلال سنة 2018 مثلت 11.9% من إجمالي صادرات خيرات البلاد مقابل 9.6% خلال سنة 2017.

أما فيما يتعلق بالواردات الغذائية، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 15.7% مقارنة بسنة 2017 جراء تواصل تدنى سعر صرف قيمة الدينار التونسي مقارنة بالعملة الأجنبية، مع تطور قيمة واردات بعض المواد الغذائية

الأساسية وإرتفاع أسعارها العالمية كالقمح الصلب (+21%) والقمح اللين (+28%) والشعير (+52%) بالإضافة إلى ارتفاع قيمة شراعات مادتي الحليب ومشتقاته (43%) واللحوم الحمراء والألبان (123%) لتعديل مستوى العرض بالسوق المحلية.

وتجدر الإشارة أن قيمة الواردات الغذائية سنة 2018 قد مثلت 9% من إجمالي واردات البلاد مقابل 9.3 % سنة 2017.

- _____ :

بلغ الحجم الجملي للإستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2018 حوالي 1665,3 مليون دينار مقابل 1461,9 مليون دينار تم إنجازها خلال سنة 2017، مسجلا بذلك تطورا بنسبة 14%. وتمثل هذه الإستثمارات 8,5 % من قيمة الإستثمارات الجملية في الإقتصاد الوطني.

وتتوزع الإستثمارات الفلاحية بين القطاعين العمومي والخاص بنسب 47,5 % و 52,5 % على التوالي. وقد تطورت هذه الإستثمارات خلال السنوات الأخيرة طبقا للجدول التالي :

تطور الإستثمارات الجملية الفلاحية بالأسعار الجارية

(الوحدة : مليون دينار)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
791,3	631,4	450,7	413,6	355,6	470,7	584,9	الإستثمارات العمومية
874	830,5	809	786,4	755,6	734,7	615,6	
1665,3	1431,9	1259,7	1200	1111,2	1205,4	1200,5	

■ الإستثمارات العمومية :

سجلت الإستثمارات العمومية في مجال الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2018 تطورا بنسبة 25 % حيث بلغت 791,3 م د مقابل 631,4 م د تم تسجيلها خلال سنة 2017. وتتأتى هذه الزيادة بالأساس من تطور حجم استثمارات قطاع المياه والري الفلاحي وقطاع الصيد البحري وقطاع الأشجار المثمرة بنسب بلغت على التوالي 39,4 % و 11,3 % و 8,9 %.

ويبين توزيع الإستثمارات العمومية حسب الأنشطة أن مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة قد شهدت تطورا ملحوظا خلال سنة 2018 حيث بلغ نسبة 238 % وذلك لما لهذه المشاريع من أهمية في دفع التنمية

بـالـجـهـات الـدـاخـلـيـة للـبـلـاد. هـذا وـقـد شـهـدـت بـعـض الـأنـشـطـة الأـخـرى عـلى غـرـار تـرـيـبـة المـاشـيـة و الـغـابـات و الـمـحـافـظـة عـلى المـيـاه و التـرـبـة تـراجـعـا بـنـسـب مـتـفـاوـتة بـلـغـت عـلى التـوـالـي 11,8 % و 3 % و 1 % مـقـارنـة مـع سـنـة 2017.

توزيع الإستثمارات العمومية بين أهم القطاعات

(الوحدة : مليون دينار)

نسبة التطور (%)	2018	2017	
39,4	333,1	239	مياه وري فلاحي
-11,8	19,6	22,3	تربية ماشية
11,3	70,3	63,2	الصيد البحري
8,9	161,9	148,6	الإنتاج النباتي
21,2	8	6,6	الدراسات والبحوث والإرشاد
-2,9	69,3	71,4	الغابات
-1	59,6	60,2	المحافظة على المياه والتربة
238,6	63,2	18,6	مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة

■ الإستثمارات الخاصة :

بلغت الإستثمارات الخاصة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2018 حوالي 874 م د وهو ما يمثل 52,5 % من الحجم الجملي للإستثمارات مسجلة نسبة تطورت تقدر بـ : 5 % مقارنة بسنة 2017 (830 م د). أما فيما يتعلق بتوزيع الإستثمارات الفلاحية الخاصة بين الأنشطة خلال سنة 2018، تحتل الآلات الفلاحية المرتبة الأولى بنسبة 25 % تليها المياه والري الفلاحي ثم تربية الماشية ثم الصيد البحري ثم الإنتاج النباتي بنسب على التوالي بـ : 23 % و 17 % و 11 % و 12 %.

1-2- أهداف ومؤشرات البرامج الخاصة بالوزارة

تم بالنسبة لكل برنامج تحديد أهداف ومؤشرات قيس أداء لتقييم النتائج التي يمكن تحقيقها وهي موزعة كما يلي:

البرامج	عدد البرامج الفرعية	عدد الأهداف	عدد مؤشرات قيس الأداء
البرنامج 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة	3	4	14
البرنامج 2: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	2	2	4
البرنامج 3: المياه	3	4	10
البرنامج 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	2	6	13

10	5	5	البرنامج 5: التعليم العالي والبحث والتكوين
4	3	2	البرنامج 6: القيادة والمساندة
55	24	17	المجموع

2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018

1-2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقات:

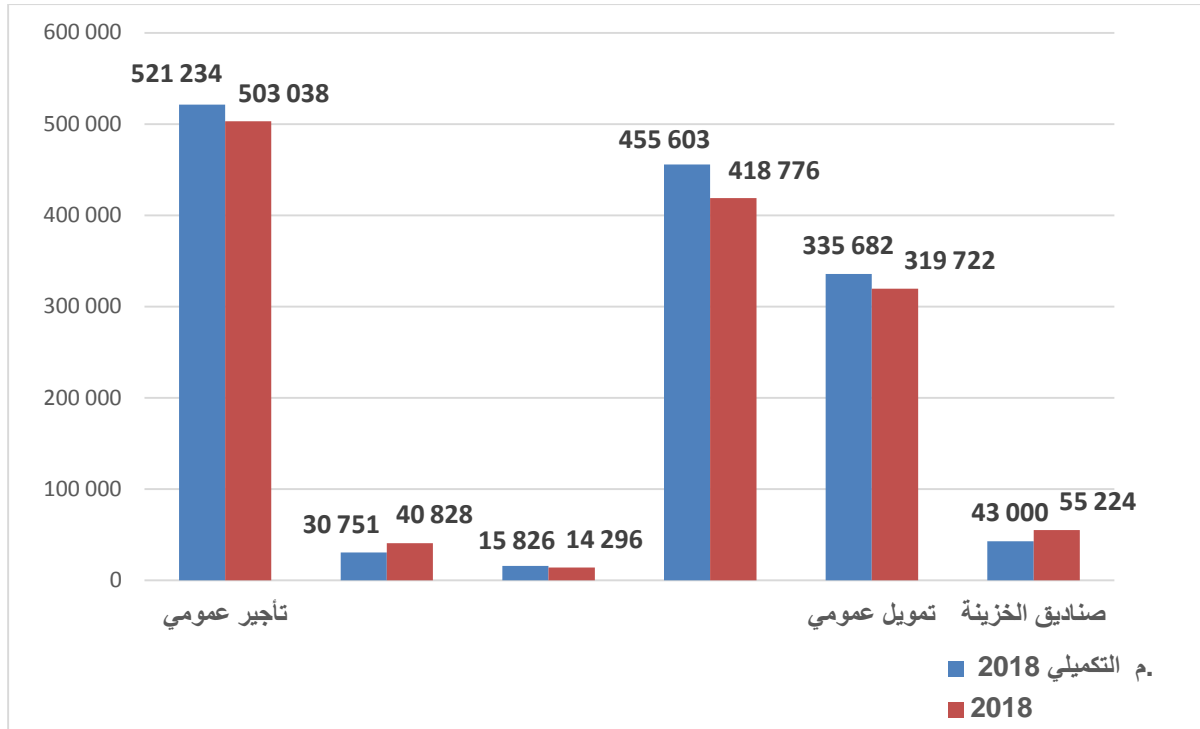
الوحدة: ألف دينار

%	القيمة	بيانات النفقات		
		2018	2018 ()	2018 ()
98,3%	-9 649,3	558 162	567 811	567 811
96,5%	-18 196,0	503 038	521 234	521 234
132,8%	10 077,0	40 828	30 751	30 751
90,3%	-1 530,3	14 296	15 826	15 826
93,3%	-52 787,7	738 497	791 285	791 285
91,9%	-36 827,4	418 776	455 603	455 603
93,5%	-22 703,9	324 499	347 203	347 203
87,0%	-14 123,6	94 276	108 400	108 400
95,2%	-15 960,2	319 722	335 682	335 682
97,7%	-7 429,7	309 652	317 082	317 082
54,1%	-8 530,5	10 069	18 600	18 600
128,4%	12 223,8	55 224	43 000	43 000
96,4%	-50 213	1 351 883	1 402 096	1 402 096

مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وإنجازات ميزانية سنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)



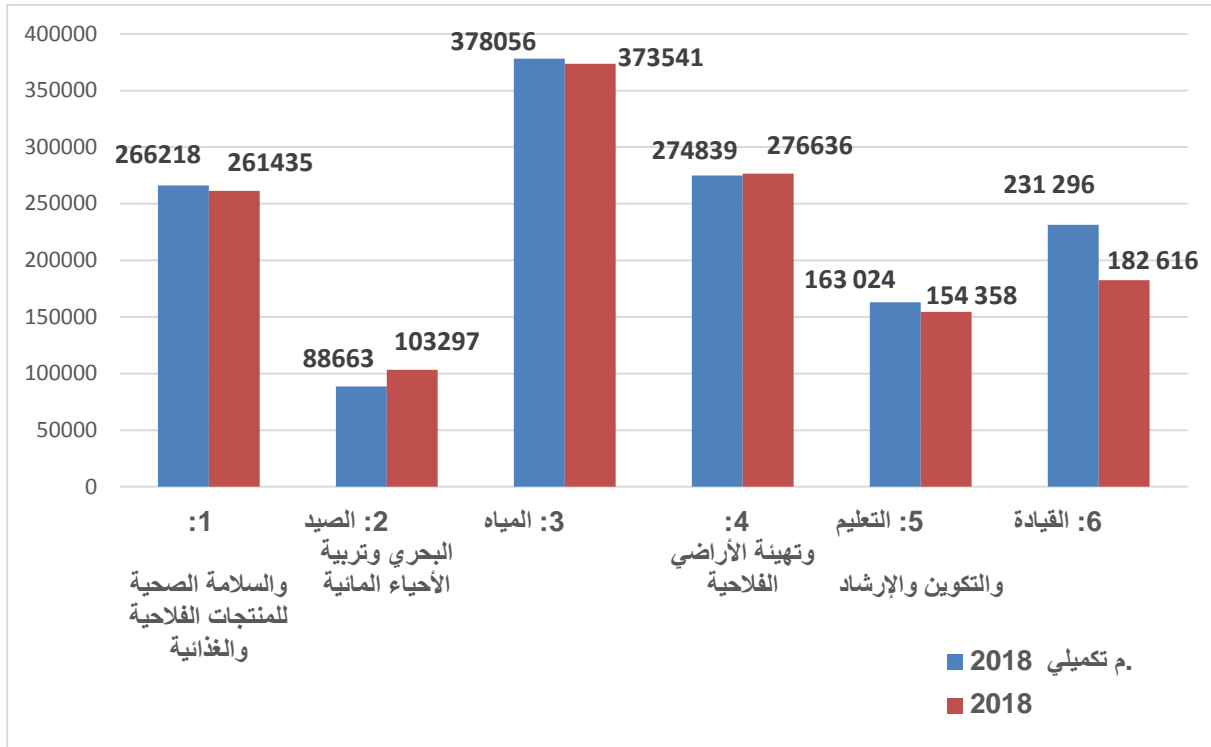
2-2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018، حسب البرامج والبرامج الفرعية :

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		م. تكميلي (1) 2018	تقديرات ق. 2018	بيان البرامج الفرعية
(1)/(2)	(1)– (2)			
99,29%	-1 570,7	220 634,3	222 205	1-1:
88,16%	-4 396,3	32 720,7	37 117	2-1: الصحة الحيوانية والمراقبة
117,17%	1 183,8	8 079,8	6 896	3-1: حماية ومراقبة المنتجات الفلاحية
98,20%	-4 783,2	261 435	266 218	: 1
116,87%	14 639	101 417	86 778	1-2: الصيد البحري
99,69%	-6	1 879	1 885	2-2: تربية الأحياء المائية
116,50%	14 634	103 297	88 663	: 2
138,84%	4 675,9	16 715	12 039	1-3: الموارد المائية
85,11%	-13 814,4	78 968	92 782	2-3: السدود والأشغال المائية الكبرى
101,69%	4 623,8	277 859	273 235	3-3: الهندسة الريفية واستغلال المياه
98,81%	-4 514,7	373 541	378 056	: 3
101,02%	1 840,0	181 701	179 861	1-4:
99,95%	-43,1	94 935	94 978	2-4: تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية
100,65%	1 796,9	276 636	274 839	: 4

90,93%	-4 249	42 586	46 835	46 835	1-5: التعليم العالي الفلاحي
99,19%	-424	51 976	52 400	52 400	:2-5
656,09%	556	656	100	100	3-5: معالجة المعلومات العلمية
97,41%	-732	27 535	28 267	28 267	4-5: التكوين الفلاحي
89,22%	-3 818	31 604	35 422	35 422	:5-5
94,68%	-8 666	154 358	163 024	163 024	:5
78,67%	-46 499,6	171 485	217 985	217 985	:1-9
83,62%	-2 180,0	11 131	13 311	13 311	2-9: الدراسات والأنظمة المعلوماتية
78,95%	-48 679,6	182 616	231 296	231 296	:9
96,42%	-50 213	1 351 883	1 402 096	1 402 096	

مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وإنجازات ميزانية سنة 2018
التوزيع حسب البرامج
(اعتمادات الدفع)



البرنامج الأول: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية :

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة للبرنامج عدد 01 سنة 2018 ما يعادل 261435 ألف دينار مقارنة بما هو مبرمج 266218 ألف دينار أي بنسبة إنجاز % 98,2 مقارنة بما هو مرصود بقانون المالية التكميلي. أما بالنسبة للإنجازات حسب البرامج الفرعية فهي موزعة كالآتي: الإنتاج الفلاحي 99,29 % الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية 88,16 % وحماية ومراقبة المنتجات الفلاحية 117,17 %.

▪ البرنامج الثاني : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية :

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة للبرنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية 103297 ألف دينار سنة 2018 أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 116,5 % مقارنة بقانون المالية التكميلي لنفس السنة. وقد تم تنفيذ 116,87 % من الإعتمادات المخصصة للبرنامج الفرعي عدد:1: الصيد البحري و99,69 % للبرنامج الفرعي تربية الأحياء المائية.

▪ البرنامج الثالث : المياه :

تم إنجاز 98,81 % من الإعتمادات المبرمجة في قانون المالية التكميلي لسنة 2018. علما وأن نسب إنجاز الإعتمادات للبرامج الفرعية ناهزت: 138,84 % بالنسبة إلى البرنامج الفرعي " الموارد المائية " و 85,11 % بالنسبة إلى البرنامج الفرعي "السدود والأشغال المائية الكبرى" و 101,69 % بالنسبة إلى البرنامج الفرعي الثالث " الهندسة الريفية وإستغلال المياه".

▪ البرنامج الرابع : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية :

بلغت نسبة الإنجازات الجمالية لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية 100,65 % مقارنة بما تم إقراره بقانون المالية التكميلي لسنة 2018, أما بالنسبة للإنجازات حسب البرامج الفرعية فهي كالآتي: البرنامج الفرعي الأول "الغابات والمراعي" بنسبة إستهلاك الإعتمادات 101,02 % والبرنامج الفرعي الثاني "تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية" بنسبة إنجاز 99,95 % .

▪ البرنامج الخامس : التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي :

تمثل نسبة إنجاز الإعتمادات الجمالية لهذا البرنامج 94,68 % مقارنة بالتقديرات المبرمجة في قانون المالية التكميلي لسنة 2018 وهي موزعة حسب البرامج الفرعية كآآي :

بالنسبة للبرنامج الفرعي التعليم العالي الفلاحي بلغت نسبة الإنجاز 90,93 % وبالنسبة للبحث الفلاحي 99,19 % بالنسبة لمعالجة المعلومات العلمية و65,6 % أما للبرنامج الفرعي التكوين الفلاحي فقد بلغت إنجازاته 97,41 % في حين تم تحقيق 89,22 % مقارنة بما هو مبرمج للبرنامج الفرعي الإرشاد الفلاحي.

▪ البرنامج التاسع : القيادة والمساندة :

بلغت نسبة الإنجاز للبرنامج السادس "القيادة والمساندة" 96,42 % مقارنة بتقديرات الإعتمادات المخصصة له في قانون المالية التكميلي لسنة 2018 وهي موزعة على البرامج الفرعية كآآي :

* 78,67 % بالنسبة للبرنامج الفرعي: الإشراف والمساندة والمتابعة.

* 83,62 % بالنسبة للبرنامج الفرعي: الدراسات والأنظمة المعلوماتية.

المحور الثاني

تقديم برامج وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

I - برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية



أهداف ومؤشرات قياس الأداء:

تنمية منظومات الاتاج الفلاحي	المؤشر 1.1.1.1 المتابعة الفنية للمواسم الفلاحية
الحماية واليقظة الصحية النباتية والحيوانية	المؤشر 1.2.2.1: عدد شبكات المراقبة الصحية البيطرية المؤشر 2.2.2.1: نسبة التغطية الصحية (الحيوانية) المؤشر 3.2.2.1: نسبة العينات التي تم تحليلها في إطار برامج البحث عن الرواسب المؤشر 4.2.3.1: عدد الشبكات المنجزة والمشغلة المؤشر 5.2.3.1: عدد حملات الوقاية للصحة النباتية
الجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	المؤشر 1.3.1.1: عدد المنتجات المتحصلة على علامات الجودة المؤشر 2.3.2.1: نسبة المؤسسات المصادق عليها المؤشر 3.3.3.1: نسبة تقييم المدخلات من المبيدات الفلاحية المؤشر 4.3.3.1: عدد تحاليل المراقبة المنجزة المؤشر 5.3.3.1: نسبة تقييم المدخلات من البذور والشتلات
تنمية القطاع البيولوجي	المؤشر 1,1,4: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية المؤشر 1,1,4,2: عدد الأيام المخصصة للتعريف بالقطاع البيولوجي المؤشر 1,1,4,3: مراقبة أداء هياكل المراقبة والتصديق

الهياكل المتدخل في البرامج الفرعية :



**رئيس البرنامج
السيد**

عزالدين شلخاف

المدير العام للإنتاج

الفلاحي

إنجازات الميزانية

لسنة 2018:

إعتمادات (ألف دينار)

261435

- نفقات التصرف

54017

- نفقات التنمية

163001

- صناديق الخزينة

44416

1. التقديم العام للبرنامج؛

تعتبر مؤشرات موسم 2018/2017 متوسطة عموماً، حيث عرفت عدة جهات نقصاً حاداً في كميات الأمطار الخريفية مما تسبب في تضرر وإتلاف مساحات هامة من الزراعات الكبرى خاصة في ولايات سليانة، الكاف، زغوان، القيروان والقصرين منذ بداية الموسم. وفي المقابل كان توزيع الأمطار المسجلة بالمناطق الملائمة طيباً بالرغم من النقص في الكميات مقارنة بالمعدلات العادية ويمكن من تحقيق نتائج ايجابية على مستوى مردودية وجودة الحبوب بولايات بنزرت وباجة وجندوبة ونابل.

وعملاً على تذليل الصعوبات وإيجاد الحلول الملائمة للإشكاليات المطروحة حرصت المصالح المركزية والجهوية الراجعة بالنظر للإنتاج الفلاحي على المتابعة الدقيقة للمواسم عبر تحسين ظروف النشاط على مستوى مختلف حلقات المنظومات الفلاحية والتنسيق بين مختلف المتدخلين في القطاع من خلال تأمين توفير مستلزمات الإنتاج قدر الإمكان وتذليل الصعوبات التي يواجهها الفلاح في هذا المجال، وذلك فضلاً عن الإجراءات التي تم إقرارها لمجابهة نقص الأمطار والحد من الآثار السلبية على الإنتاج الفلاحي قصد المحافظة على مستويات معدلات الإنتاج لضمان تزويد السوق المحلية بصفة منتظمة بالمنتجات الفلاحية وتأمين المخزونات التعديلية. هذا بالإضافة لضمان توفير حاجيات القطيع من الموارد العلفية وتنظيم نسق التوريد لجل الموارد العلفية بمختلف الولايات.

أما على مستوى الحالة الصحية النباتية، شهدت سنة 2018 العديد من الانجازات من بينها:

- مواصلة تنفيذ عناصر الخطة الوطنية لمقاومة واستئصال سوسة النخيل الحمراء من حقن ومداواة وتطهير وتركيز المصائد وعصر البحث بالإضافة إلى الأنشطة التحسيسية والتكوينية
- مواصلة عمليات الاستكشاف عن مرض التدهور السريع للقوارص
- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لمقاومة مرض اللفحة النارية
- مكافحة الذبابة المتوسطية للفواكه وتركيز محطات لمتابعة تطور أفات الزياتين
- تثبيت بذور الحبوب وشتلات البطاطا والأشجار المثمرة
- مراقبة الشتلات العادية المنتجة محلياً وبذور البطاطا الموردة و الشتلات المصدرة
- تقييم الأصناف النباتية الجديدة وحماية المستنبطات

وبخصوص الصحة البيطرية اتسمت سنة 2018 بظهور عدة بؤر لأمراض حيوانية مثل اللسان الأزرق نظراً للتغيرات المناخية التي عاشتها بلادنا في خريف 2018 كما سجلت في أواخر 2018 ظهور بؤر من مرض الحمى القلاعية.

ما زال داء الكلب يمثل إشكالا للصحة الحيوانية والصحة العامة بالرغم من التحسن النسبي المسجل مقارنة بالسنة الفارطة حيث سجلنا سنة 2018 عدد 373 حالة لدى الحيوان و02 حالة لدى الإنسان مقارنة 373 حالة لدى الحيوان سنة 2017 وحالة واحدة لدى الإنسان.

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

1-2 الإصلاحات والتوجهات الإستراتيجية:

1-1-2 قطاع الحبوب:

خلال موسم 2018/2017، تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- إصدار أمر حكومي عدد 602 لسنة 2018 مؤرخ في 11 جويلية 2018 يتعلّق بتعيين سعر الحبوب وبكيفية دفع أثمانها وخزنها وإحالتها بالنسبة للموسم 2018-2017
- إصدار الأمر الحكومي عدد 820 لسنة 2018 والمؤرخ في 09 أكتوبر 2018 الخاص بمناطق إنتاج الزراعات الكبرى المطرية المتضررة من نقص الأمطار لموسم 2018/2017 وذلك لجدولة ديون الفلاحين المتحصلين على قروض موسمية وتحمل الدولة للمصاريف الناتجة عن هذا الإجراء.

2-1-2 قطاع التمور:

تم تجسيم القرار الحكومي المعلن عنه يوم 26 ديسمبر 2015 والمتعلق بتكوين مجمع مهني مشترك للتمور حيث تم إصدار قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 27 مارس 2018 يتعلق بالمصادقة على القانون الأساسي للمجمع المهني المشترك للتمور والذي تم تركيز مقره الاجتماعي بولاية توزر. كما تم إصدار خلال شهر أوت 2018 قرار لإحداث ديوان التمور بولاية قبلي. وستعمل هذه الهياكل على مزيد تنظيم مواسم الجني والتزود بالناموسية وتكوين مخزون لتعديل السوق إلى جانب تطوير منظومة استرسال للنهوض بالصادرات.

3-1-2 قطاع التسميات المثبتة:

- تم إصدار قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 9 جانفي 2018 يتعلق بتحديد المنطقة الجغرافية التي تخول إسناد تسمية مثبتة للأصل لمنتج "زيت زيتون تيرسق" والمصادقة على كراس الشروط المتعلقة بالانتفاع بهذه التسمية المثبتة للأصل.

4-1-2 قطاع تربية الماشية:

- تم إصدار قانون عدد 7 لسنة 2018 مؤرخ في 6 فيفري 2018 المتعلق بتعزيز حماية الفلاحين من السرقات في إطار دعم مربّي الأبقار

- تم إصدار المنشور المشترك عدد 024 بتاريخ 30 أبريل 2018 والمتعلق بالتصدي لتهرب الأبقار من طرف الوزارات المعنية (الداخلية والتجارة والفلاحة والمالية)

- تم إقرار خلال المجلس الوزاري المضيق المخصص لمنظومة الألبان بتاريخ 05 جويلية 2018 برنامج استثنائي لإعادة تكوين القطيع الوطني بكلفة في حدود 33 مليون دينار. ويشمل البرنامج الإجراءات التالية:

- ✓ الترفيع في منحة نقل الأعلاف من 5 إلى 10 ملليم/بالة/كلم بالنسبة للقرط والتبن وفي منحة نقل الفواضل الصناعية من 50 إلى 100 ملليم/طن/كلم وسحبها على كافة أنواع الفواضل الصناعية.
- ✓ الترفيع في منحة تسمين العجول من 150 دينار إلى 300 دينار للعجل،
- ✓ تفعيل برنامج دعم الصحة وتخصيص موارد بقيمة 10 مليون دينار لفائدته على ميزانية سنة 2019، مع التنسيق بين الوزارات المعنية بخصوص آليات تفعيله،
- ✓ إعداد دراسة وطنية حول السلالات الأكثر تأقلمًا (مزدوجة أو مختصة)،
- ✓ تبسيط الإجراءات الصحية والفنية لمنحة اقتناء الأراخي المؤصلة والترفيح فيها من 30٪ إلى:
 - 40 % بالنسبة للسلالات المنتجة للحليب
 - 60 % بالنسبة للسلالات مزدوجة الإنتاج
- ✓ التوسع في برنامج الترقيم عبر إقرار منحة تشجيعية لعملية ترقيم الأبقار لفائدة الخواص (ملقحين ومسدي خدمات...) بقيمة 200 ملليم/الرأس تُصرف من قبل ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى.

5-1-2 قطاع الألبان:

اعتباراً لنجاعة تفعيل الآليات التعديلية المتاحة (التصدير والتجفيف وتخفيف الضغط على آلية الخزن وإقرار منحة تشجيعية للتصدير) في المحافظة على توازنات منظومة الألبان تم إقرار مواصلة العمل بكل آليات التعديل خلال سنة 2018.

وفي هذا الصدد تم اتخاذ إجراءات إضافية خلال سنة 2018 لدعم هذا القطاع والمتمثلة في ما يلي:
- إصدار الأمر المتعلق بالمنحة الجزافية لتجفيف الحليب المصنح محليا بعنوان سنوات 2015 و 2016 و 2017 لفائدة مراكز الحليب.

- صدور القرار الوزاري المؤرخ في 31 ماي 2018 المتعلق بالمصادقة على المخطط المديرى لمراكز تجميع الحليب الطازج ونقله 2017-2021، وذلك بالرائد الرسمي عدد 61 بتاريخ 31 جويلية 2018
- صدور منشور السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 139 بتاريخ 31 جويلية 2018 المتعلق بالترفيغ في سعر الحليب الطازج على مستوى الإنتاج بـ 124 مليون/لتر لتصبح 890 مليون/لتر وفي المنحة المخصصة لمراكز تجميع الحليب الطازج ونقله بعشرون مليما للتر ليصبح 90 مليون/لتر وفي ذات الإطار تم الترفيغ في الدعم المقدم لحلقة التصنيع للحليب الطازج المعقم بـ 36 مليون/لتر وذلك بداية من تاريخ 07 جويلية 2018 مع المحافظة على سعر البيع بالتفصيل.

2-1-6 - إنتاج البذور

تم إصدار:

- (1) قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 21 فيفري 2018 يتعلق بضبط قائمة 1 صناف النباتية المرسمة بالسجل الرسمي للأصناف النباتية لسنة 2017
- (2) تم إصدار بالرائد الرسمي عدد 21 بتاريخ 13 مارس 2018 قائمة مطالب الحماية لسنة 2017 وقائمة المستنبطات النباتية موضوع شهادات استنباط نباتي لسنة 2017 وقائمة سحب مطالب الحماية لسنة 2017

2-1-7. قطاع الفلاحة البيولوجية:

- تم إصدار بالرائد الرسمي عدد 21 بتاريخ 13 مارس 2018 قائمة هياكل المراقبة والتصديق المصادق عليها في ميدان الفلاحة البيولوجية

2-1-8 الصحة النباتية:

- تم إصدار أمر حكومي عدد 845 لسنة 2018 مؤرخ في 11 أكتوبر 2018 يتعلق بتنظيم حملة مكافحة الجراد وطرق تسييرها.

2-1-9 الصحة الحيوانية:

تم إصدار:

- أمر حكومي عدد 846 لسنة 2018 مؤرخ في 11 أكتوبر 2018 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 576 لسنة 2001 المؤرخ في 26 فيفري 2001 المتعلق بضبط قيمة المعلوم الخاص بعمليات المراقبة الصحية البيطرية عند التوريد والتصدير وطرق استخلاصه واستعماله.

- أمر حكومي عدد 731 لسنة 2018 مؤرخ في 16 أوت 2018 يتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإتمام إنجاز مشروع إدارة جودة ومراقبة اعتماد مخبري تحاليل بمعهد البحوث البيطرية بتونس.

2-2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق**أهداف البرنامج:****1-2-2 البرنامج الفرعي 1: الإنتاج الفلاحي**

شهدت سنة 2018 مواصلة تنفيذ العديد من البرامج القطاعية واتخاذ جملة من الإصلاحات الهامة شملت مختلف قطاعات الإنتاج الفلاحي. كما ألسهر توفير ا وف ا سير المواسم الفلاحية و وز يطرأ إشكاليات. حيث تم العمل على البرمجة المحكمة لقطاعات الإنتاج الفلاحي، خاصة بالنسبة للمواد الحساسة، بالتنسيق مع كافة المتدخلين ومع مصالح وزارة التجارة، لضمان تزويد السوق المحلية وتأمين المخزونات التعديلية وتحيين كلفة إنتاج مختلف المنتجات الفلاحية.

وفي إطار مجابهة النقص في مياه الري المتوفرة بالمناطق السقوية والحد من الآثار السلبية على الإنتاج الفلاحي خلال الثلاث مواسم الأخيرة وقصد المحافظة على مستويات معدلات إنتاج الغلال والخضر لضمان تزويد السوق الداخلية بصفة منتظمة، ا ذ الإجراءات نذكر منها:

✓ تخصيص منحة لري الأشجار المثمرة (الزيتون، القوارص، الرمان) لضمان ديمومة الاستثمارات المنجزة بولايات الوسط والساحل

✓ التشجيع على اقتناء الصهاريج لري مساحات الباكورات

✓ إصدار منشور حول تعديل الروزنامة الزراعية للأشجار المثمرة بالمناطق السقوية العمومية المروية من منظومة سد سيدي سالم (6 ولايات)

✓ التحكم في المساحات وذلك من خلال:

- التنسيق مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية للتوسع في مساحات البطاطا الآخر فصلية بالمناطق المتوفرة بها قدر أكبر من مياه الري لتلافي النقص الحاصل في المناطق الأخرى.
- التقليل من مساحات الطماطم الفصلية المعدة للتحويل.
- التقليل في مساحات القرعيات.
- ✓ تكثيف الإحاطة بالمنتجين وتطور مردود عديد الزراعات مما مكن من توفير إنتاج يغطي حاجيات السوق الداخلية رغم تقلص المساحات الناجم عن عدم السماح بتركيز أي نوع من أنواع الخضروات على منظومة مياه الشمال:
- تقلص مساحات البطاطا بأكثر من ألفين هكتار بين موسمي 2017/2016 و 2018/2017، في المقابل تطور الإنتاج الجملي بأكثر من 30 ألف طن.
- تطور متواصل لمردود الطماطم من 62 طن/هك في موسم 2015/2014 إلى 63 طن/هك في موسمي 2016/2015 و 2017/2016 وحوالي 66,5 طن/هك في موسم 2018/2017.
- وبالنسبة لتربية الماشية ونظرا لتواصل الجفاف للموسم الثالث على التوالي وتأثيره على الحالة العامة للقطيع بالإضافة لتفشي ظاهرة التهريب والسرقة وتراجع الإنتاج العلفي وارتفاع أسعار الأعلاف وتدهور المردودية الاقتصادية، تم إقرار جملة من الإجراءات لفائدة هذا القطاع تم ذكرها سابقا في أهم الإصلاحات والتوجهات الإستراتيجية للبرنامج.

وقد بلغت انجازات أهم قطاعات الإنتاج خلال موسم 2018/2017 ما يلي:

✓ الحبوب:

بلغت المساحات المحصودة لموسم 2018/2017 حوالي 1,154 مليون هكتار من جملة 1,405 مليون هك وقع بذرها أي بنسبة إنجاز مقدرة بـ 82% منها 836 ألف هك بالشمال و318 ألف هك بالوسط والجنوب. كما تتوزع هذه المساحات المبذورة حسب أنواع الحبوب كما يلي:

- القمح الصلب : 534 ألف هك ما يعادل 46 % من المساحة الجميلية.
- القمح اللين : 85 ألف هك ما يعادل 7 % من المساحة الجميلية.
- الشعير وتريتیکال : 535 ألف هك ما يعادل 47 % من المساحة الجميلية.

✓ الزيتون:

قدر الإنتاج النهائي من الزيتون بحوالي 1,6 مليون طن من زيتون الزيت أي ما يعادل 325 ألف طن من زيت الزيتون مقابل 500 ألف طن زيتون الزيت أي ما يعادل 100 ألف طن من زيت الزيتون خلال الموسم الفارط أي بزيادة في حدود 325%. وتمثل ولايات صفاقس والمهدية وسوسة وسيدي بوزيد والقيروان أهم مناطق الإنتاج لموسم 2018/2017.

وبلغت حصيلة موسم 2018/2017 لتصدير زيت الزيتون 215061 طن بقيمة جمالية في حدود 2146 مليون دينار منها 18456 طن معلب و196605 طن سائب. وقد وجهت هذه الصادرات بنسبة 71% للاتحاد الأوروبي و21% لأمريكا الشمالية و8% لأسواق مختلفة.

✓ البطاطا

بلغت المساحة الجمالية المنجزة من البطاطا خلال موسم 2018/2017 حوالي 22960 هك، مكنت من الحصول على إنتاج جملي بـ 465 ألف طن مقابل إنجاز بـ 24710 هك وإنتاج بـ 420 ألف طن خلال موسم 2017/2016. وقد تم التدخل لحماية إنتاج البطاطا من الموسم الفصلي من الإصابة بالسوسة بـ 26 ألف طن مقابل إنجاز بـ 35 ألف طن في موسم 2017. هذا وقد تم إقرار في جلسة عمل وزارية مضيق بتاريخ 18 أبريل 2018 تكوين مخزون تعديلي بـ 40 ألف طن منها 10 آلاف طن من قبل المجمع المهني المشترك للخضر و 30 ألف طن عن طريق المخزين الخواص. وقد تم اعتماد سعر قبول البطاطا المعدة للخن بـ 620 مليم الكيلوغرام مع المحافظة على نفس منحة الخزن وذلك حسب فترة الترويج بـ 120 و 135 و 150 د/طن. وقد بلغت الكميات المخزنة حوالي 28888 طن (9358 طن لدى المجمع المهني المشترك للخضر و 19530 طن لدى المخزين الخواص) مقابل إنجاز بـ 18162 طن خلال موسم 2017/2016.

✓ الطماطم

بلغت المساحة المنجزة من الطماطم الفصلية المعدة للتحويل خلال موسم 2018/2017 حوالي 13870 هك (منها 1522 هك طماطم معدة للتجفيف) مكنت من الحصول على إنتاج جملي بـ 920 ألف طن مقابل إنجاز بـ 14300 هك ونفس مستوى الإنتاج في موسم 2017/2016. وبلغت الكميات المحولة حوالي 618 ألف طن (منها 13 ألف طن متأتية من الإنتاج الفصلي المتأخر) مكنت من الحصول على إنتاج معجون الطماطم ثنائي التركيز بحوالي 95 ألف طن. هذا وبلغت متوفرات

الطماطم لموسم 2018/2017 حوالي 107,8 ألف طن باعتبار المخزون المتبقي من مصبرات معجون الطماطم من موسم 2017/2016.

هذا وتجدر الإشارة أنه على إثر مطالبة عدد من المنتجين بالترفيف في سعر المرجعي لقبول الطماطم، أمضى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري مذكرة اتفاق بتاريخ 26 أفريل 2018 تنص على تطبيق نظام الخلاص حسب الجودة ابتداء من موسم 2018/2017 بصفة تدريجية تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة على مستوى الإنتاج والنقل والتحويل مع تحديد سعر شراء الطماطم الطازجة المعدة للتحويل حسب الخلاصة الجافة ونسبة الشوائب بالنسبة للمصانع المجهزة بمحطات تقييم الجودة وحسب الخلاصة الجافة فقط بالنسبة للمصانع غير المجهزة بمحطات التقييم.

✓ التمور

قدر إنتاج التمور لموسم 2018/2017 بحوالي 305 ألف طن مقابل 242 ألف طن في الموسم الماضي. وتوزع هذه الصابة بين 241,3 ألف طن دقلة نور مقابل 182,5 ألف طن في الموسم الماضي و 63,93 ألف طن لتمور المطلق مقابل 59 ألف طن في الموسم الماضي.

هذا وقد تم تبسيط إجراءات التصدير ورفع كل العراقيل، حيث بلغت حصيلة صادرات التمور لسنة 2018، 130 ألف طن مقابل 110 ألف طن في نفس الفترة من الموسم الماضي وبقيمة 770 مليون دينار مقابل 570 مليون دينار أي بزيادة 18% من حيث الكميات و 35% من حيث القيمة.

✓ الإنتاج الحيواني:

• الألبان:

سجل إنتاج الألبان نمواً هاماً حيث قدر الإنتاج الجملي حوالي 1310 مليون لتر سنة 2018 مقابل 1088 مليون لتر سنة 2011 وهو ما يمثل نسبة تطور بـ 4 % سنويا.

وتعد شبكة تجميع الحليب حالياً حوالي 238 مركزاً لتجميع الحليب الطازج منها 227 مركز متحصل على المصادقة الصحية إلى حدود ديسمبر 2018 وقد تحصل 22 مركزاً على الموافقة المبدئية وهم في طور الإنجاز. أما بالنسبة للمخطط المديرى 2012-2016، فقد تم إحداث 73 مركزاً من جملة 132 مبرمج.

• اللحوم الحمراء:

اعتمادا على نتائج الاستقصاء الأخير (2017-2018) الخاص بتربية الماشية و المؤشرات الفنية الواردة من المصالح الجهوية المحينة بلغت تقديرات الإنتاج الوطني من اللحوم الحمراء لسنة 2018 حوالي 119,56 ألف طن مسجلا بذلك تراجعا بـ 0.66 % مقارنة بسنة 2017 ويتوزع الإنتاج الجملي حسب الأصناف كما يلي:

نسبة التطور %	2018		2017		إنتاج اللحوم (ألف طن)
	%	الكميات	%	الكميات	
-1,01	43,0	51,45	43,2	51,97	الأبقار
2,31	43,8	52,31	42,5	51,13	الأغنام
1,58	8,1	9,64	7,9	9,49	الماعز
-20,62	5,2	6,16	6,4	7,76	الأخرى
-0,66	100,0	119,56	100,0	120,35	الإنتاج الجملي

إن التراجع الطفيف في إنتاج اللحوم الحمراء سببه الرئيسي انخفاض في إنتاج لحوم الأبقار خلال 2018 بـ 1 % الذي يعود بالأساس إلى تفشي ظاهرة التهريب.

✓ الدواجن:

تبعاً لارتفاع الملحوظ لأسعار البيع عند الإنتاج لدجاج اللحم خلال الثلاثي الأول من السنة، تم خلال المجلس الوزاري بتاريخ 18 أبريل 2018، إقرار الإجراءات التالية:

- الموافقة على إيقاف برنامج سحب بيض التفقيس والإخراج المبكر للأمهات دجاج اللحم المبرمج بداية من شهر أبريل 2018 (أفريل وماي وجوان وجويلية)،
- الترفيع في مستوى إنتاج دجاج اللحم إلى معدل إنتاج شهري لا يقل عن 11 ألف طن حتى يتسنى تلبية الحاجيات الاستهلاكية خلال فترة ذروة الاستهلاك.
- الترخيص للمفارخ بتوريد كميات من بيض التفقيس مع تمتيعهم بالامتيازات الجبائية الممنوحة وذلك في حدود حصة بـ 1.5 مليون بيضة.

بلغ الإنتاج السنوي من دجاج اللحم حوالي 127.892 ألف طن مسجلا بذلك ارتفاعا بحوالي 1.22 % مقارنة بسنة 2017.

بالنسبة لبيض الاستهلاك فقد بلغ المستوى السنوي للإنتاج 1.818 مليار بيضة وشهد الإنتاج تراجعا بحوالي 6.31 % مقارنة بسنة 2017.

كما بلغ الإنتاج السنوي للديك الرومي 72.166 ألف طن مسجلا بذلك ارتفاعا بحوالي 5 % بالمائة مقارنة بسنة 2017

هذا وفي إطار النهوض بالمنظومات الفلاحية وتحسين مردوديتها الاقتصادية، تم إنجاز دراسات استشرافية في أفق 2030 حول مختلف المنظومات لوضع برامج من شأنها تقديم الإضافة والاستغلال المحكم للمخزون الفلاحي بمقاربة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجهات. وقد تم إحداث 11 لجنة وطنية راجعة بالنظر للبرنامج الفرعي الإنتاج الفلاحي، تعنى بتشخيص معمق لوضعية المنظومات ووضع خطة وطنية تتضمن برنامجا عمليا يحدد الأنشطة والمؤسسات المسؤولة على إنجازها ورسم أهداف إستراتيجية في أفق 2030. وفي هذا الإطار تم الانتهاء من إعداد الخطط التالية:

- الخطة الوطنية للنهوض بقطاع القوارص
 - الإستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع التمور
 - الخطة الوطنية للنهوض بمنظومة الزراعات الجيوحرارية في أفق 2030
 - الخطة الوطنية للنهوض بقطاع اللحوم الحمراء
 - الخطة الوطنية للنهوض بمنظومة الألبان
- وبالنسبة للمنظومات الأخرى فقد قامت جميع اللجان بانجاز التحليل الرباعي (analyse SWOT) وتحديد أهم الأهداف الإستراتيجية والأعمال متواصلة.

وبالنسبة للمشاريع ساهمت مصالح الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي في تنفيذ المشاريع التالية:

- ✓ المشروع التونسي الفرنسي لتنمية العلامات الجغرافية للمنتجات الفلاحية PA-IG هو مشروع مبرم بين الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي والمركز الدولي للبحوث الفلاحية والتنمية بمونبلييه بفرنسا وممول من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة واحد مليون اورو كهبة لتنمية العلامات الجغرافية لثلاث منظومات انتاج وهي: بيان المصدر لرمان قابس، بيان المصدر لدقلة النور التونسية و التسمية المثبتة للأصل لزيت زيتون تيرسوق.
- يهدف هذا المشروع إلى تمييز المنتجات المحلية القابلة للتصدير من خلال تعزيز العلاقة بين النوعية والمنشأ، تطوير الصادرات تحت علامات الجودة المميزة، التنمية المحلية حول هذه المؤشرات الجغرافية والتكوين في هذا المجال وفي هذا الإطار تم إنجاز ما يلي:
- المشاركة في مراجعة التشرييع والنصوص التطبيقية بهدف ملائمتها مع القوانين الأوروبية المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية للمنتجات الفلاحية وإمكانية تنقيحها.
- تنظيم جلسات عمل حول مراجعة كراسات الشروط وتحديد خصوصياتها مع إبراز علاقته بالمنشأ.
- المساهمة في إعداد اتفاقيات مع الشركات التعاونية المتكونة صلب المشروع.

– القيام بإعداد التقارير الفنية

– العمل على مزيد التعريف بالمنتجات المحلية ذات المنشأ وإيجاد حلول ناجعة وفعالة لتسويقها تحت العلامات الجغرافية وإعطائها قيمة مضافة تعود بالمنفعة على كل الأطراف المتدخلة وعلى مستوى جميع حلقات الإنتاج عبر المشاركة في العديد من الصالونات الوطنية والدولية للتعريف بهذه المنتجات وتشريك المنتجين وتقديم عينات من التمور والزيت والرمان وذلك لتحسين التموقع بالأسواق التقليدية وتثبيتها وامتداد أسواق جديدة.

– إعداد خطة العمل وتحديد الحاجيات بالتنسيق مع الشركات التعاونية المنخرطة في المشروع

– تنظيم جلسات عمل للتنسيق بين جميع الهياكل المهنية والإدارية قصد تكوين شبكة لتنمية المؤشرات الجغرافية للمنتجات الفلاحية بمختلف الجهات المعنية الفلاحية.

✓ المشروع التونسي السويسري لتعزيز نفاذ المنتجات الغذائية والمحلية للأسواق PAMPAT

يهدف هذا المشروع إلى تيسير نفاذ المنتجات الغذائية والمحلية للأسواق الداخلية والأسواق الخارجية وتطوير قدرتها التنافسية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمختلف المتدخلين في القطاعات المستفيدة في المشروع عبر ضمان دخل أفضل للفلاح و توفير فرص العمل وذلك من خلال تقديم المساعدة لهياكل المساندة قصد تمييز المنتجات الفلاحية الحاملة لعلامة الجودة الخصوصية المرتبطة بالمنشأ (تين دجة) بما فيها المنتجات التقليدية .

✓ الفلاحة البيولوجية:

سجلت المساحات البيولوجية تطورا بنسبة 43 ٪ مقارنة بسنة 2016 و 55% بسنة 2012. وشهد عدد المتدخلين تطورا مند سنة 2005 حيث كان في حدود 555 ليصل إلى 7970 في سنة 2018 موزعين إلى 7491 منتج و 330 محول و 149 مصدر. كما بلغ إنتاج المواد البيولوجية سنة 2018 حوالي 862 ألف طن منها 91 ٪ من الزيتون البيولوجي بكمية 787 ألف طن.

خلال سنة 2018 تم تصدير ما يفوق 60 ألف طن من المنتجات البيولوجية التونسية بقيمة تناهز 680 مليون دينار. وقد وجهت هذه الصادرات نحو 38 وجهة مختلفة عن طريق أكثر من 50 مصدر. ومثلت إيطاليا الوجهة الأولى تليها الولايات المتحدة الأمريكية ثم اسبانيا ثم فرنسا ثم البرتغال.

أما على مستوى السوق المحلية فقد سجل القطاع حصيلة 20 نقطة بيع مختصة في المنتجات البيولوجية موزعة على مختلف الولايات.

وقد تم خلال سنة 2018 تنظيم 06 دورات تكوينية على المستوى المركزي لفائدة هياكل الدعم و 70 دورة تكوينية لفائدة المتدخلين في القطاع على المستوى الجهوي.

كما يتواصل تنفيذ المشاريع التنموية الوطنية إضافة إلى مشاريع التعاون الدولي المتدخلة في القطاع. وفي هذا الإطار يتواصل تنفيذ مشروع التعاون التونسي السويسري لتعزيز نفاذ المنتجات الغذائية والمحلية للأسواق " PAMPAT الخاص بتطوير منظومة التين الشوكي البيولوجي ومكونة خاصة بتركيز مخبر لتحليل الرواسب الكيماوية ودعم قدرات هياكل الدعم .

المراقبة في الفلاحة البيولوجية :

تم القيام بـ 24 عملية معاينة ميدانية ضمن البرنامج الوطني للمراقبة في الفلاحة البيولوجية شملت 1240 متدخل للتثبت من نجاعة المراقبة المنجزة من قبل هياكل المراقبة والتصديق متدخل .
ومن خلال مهام التدقيق المنجزة خلال سنة 2018 تبين قيام هياكل المراقبة و التصديق بـ 1796 زيارة مراقبة معلنة وفجئية تم على إثرها تحليل 356 عينة للكشف عن رواسب المواد الكيماوية. وقد سجل انخفاض ملحوظ لعدد المخالفات المسجلة.

2-2-2 البرنامج الفرعي 2: الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية:

الصحة الحيوانية: وذلك من خلال انجاز حملات وقائية ضد الأمراض الحيوانية المعدية، وتهدف حملات التلقيح الوطنية إلى السيطرة على أهم الأمراض الحيوانية الوبائية وقد تم خلال سنة 2018 بلوغ نسب تغطية صحية متفاوتة حسب كل حملة تلقيح، وفي ما يلي نسب التغطية المسجلة خلال سنة 2018:

الحملة	تقديرات سنة 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات (%)
حمى قلاعية أبقار	80	63	78.7%
حمى قلاعية مجترات صغرى	80	77	96.2%
اللسان الأزرق*	80	74	92.5%
جدري الأغنام	80	73	91.2%
داء الكلب	80	69	86.2%
الإجهاض المعدي عند الأبقار	80	25	31.2%
الحمى المالطية أغنام و ماعز	80	22	27.5%

منذ بداية سنة 2017 وقع مراجعة الإستراتيجية الوطنية لمقاومة مرض اللسان الأزرق والتخلي عن حملات التلقيح الشاملة. وتستند الإستراتيجية الجديدة لمقاومة مرض اللسان الأزرق على المكونات التالية:

- الكشف والإنذار المبكر: ويتوجب على مربى الحيوانات والعاملين في الصحة الحيوانية وكذلك مختبرات التشخيص أن يبادروا فوراً للإبلاغ عن حالات الاشتباه لسان الأزرق إلى السلطة البيطرية المختصة.
- الرصد عند الحيوانات الشاهدة: يعتبر استخدام مجموعة من الحيوانات الشواهد هو أحد أشكال الرصد الموجه المرتكز على بروتوكول من التوقعات، وتلك هي الإستراتيجية الأفضل من أجل رصد المرض لدى الأغنام. وهذه المجموعات الحيوانية تكون غير معرضة للفيروس وموجودة في أماكن ثابتة وتؤخذ منها العينات للاختبار دورياً لاكتشاف أي انتشار جديد للفيروس فيها.
- رصد الحشرات الناقلة للمرض: يعتبر الهدف الأول لرصد الحيوانات العائلة للفيروس القدرة على تحديد المناطق ذات المخاطر الشديدة أو المتوسطة أو الضعيفة، وإمكانية الحصول على معلومات مفصلة محلية حول المؤشرات الموسمية عن طريق تحديد مختلف فصائل الحشرات المتواجدة في منطقة معينة وفترات تواجدها خلال فصول السنة وأعداد كل منها.
- تلقيح الأغنام بمناطق الخطر لظهور مرض اللسان الأزرق

- المراقبة الوبائية: وذلك من خلال إرساء وتنشيط شبكات وطنية لرصد الأوبئة، ومن بين الأمراض المستهدفة نذكر:

- ✓ مرض الحمى القلاعية عند الأبقار والأغنام والماعز،
- ✓ مرض اللسان الأزرق عند الأغنام،
- ✓ مرض الجدري عند الأغنام،
- ✓ مرض طاعون المجترات الصغرى،
- ✓ داء الكلب،
- ✓ مرض أنفلونزا الطيور..

- الصحة البيطرية الحدودية: حيث تخضع الحيوانات والمنتجات الحيوانية والمواد الغذائية من مواد من

أصل حيواني إلى مراقبة صحية بيطرية عند التوريد والتصدير وتشمل هذه المراقبة:

- ✓ المراقبة الوثائقية
- ✓ مراقبة الهوية
- ✓ المراقبة المادية

وتجرى هذه المراقبة عبر نقاط العبور الحدودية والمتكونة من:

- ✓ 7 مراكز جوية
- ✓ 6 مراكز بحرية
- ✓ 12 مركز بري

وتقوم المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بتدخلات صحية أخرى في إطار إرشاد وإعانة المربين للسيطرة

على بعض الأمراض و تتمثل هذه التدخلات في :

- ✓ حملات تلقيح وقائية مجانية ضد أمراض منها مرض النزيف الفيروسي للأرانب.
- ✓ حملات مداواة مجانية ضد الطفيليات الجلدية، الطفيليات الباطنية، قراد الأبقار، تليروز الأبقار، جرب الإبل، مثقبات الإبل والفاوواز.

2-2-3 البرنامج الفرعي 3: حماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية

بخصوص الحالة الصحية، شهدت سنة 2018 العديد من الانجازات حيث تم تسجيل تطورا في مستوى انجاز عمليات التلقيح الخاصة بمكافحة مرض اللفحة النارية مقارنة بسنة 2017. هذا بالإضافة إلى التقدم في إنجاز الخطة الوطنية لمكافحة مرض التدهور السريع على القوارص بجميع مكوناتها والخطة الوطنية لمكافحة

واستئصال سوسة النخيل الحمراء. وفي هذا الصدد عملت الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية بمصالحها المركزية والجهوية على متابعة الحالة الصحية للزراعات والغراسات قصد الحد من التأثير السلبي للأمراض مثل الأمراض الفطرية للحبوب والآفات مثل ذبابة القوارص، وآفات الزيتون ودودة التمر ودودة الرمان. هذا وبالإضافة للسعي إلى مزيد الإحاطة بالفلاحين وحثهم على الرفع من الإنتاجية من خلال استعمال البذور والشتلات المراقبة والعناية الصحية بالغراسات والمزارع.

وفي هذا الصدد وبالنسبة لمكافحة الأمراض والآفات تمحورت الأنشطة خلال سنة 2018 حول:

- مواصلة تنفيذ عناصر الخطة الوطنية لمقاومة واستئصال سوسة النخيل الحمراء من حقن ومداواة وتطهير وتركيز المصائد وعنصر البحث بالإضافة إلى الأنشطة التحسيسية والتكوينية.
- مواصلة عمليات الاستكشاف عن مرض التدهور السريع للقوارص حيث مكنت المعاينات الميدانية من رفع وتحليل 202018 عينة. أفرزت هذه التحاليل عن إصابة 38 مستغلة على مساحة 118 هكتار ووجود 1418 شجرة مصابة. كما تم في نفس الإطار تتبع ومراقبة كثافة حشرات المن بالمناطق الموبوءة عبر تركيز المصائد.
- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لمقاومة مرض اللفحة النارية حيث بلغت المساحات المقتلعة إلى موفى شهر ديسمبر 2018 حوالي 4140 هك منها. وقد تمت إعادة غراسه 682 هك وقد بلغت الإعتمادات الخاصة بعملياتي التقلع وإعادة الغراسه إلي حد الآن حوالي 5.55 مليون دينار
- خلال الموسم الفلاحي 2017-2018 تمت مكافحة الأعشاب الضارة على مساحة جمالية قدرت بـ 480.639 هك والتي تمثل نسبة 79% من المساحة الجمالية المبرمجة أي 611.600 هك، منها مساحة 340.897 هك بمبيدات ذات مفعول مزدوج و 139.742 هك بمبيدات ذات المفعول الواحد.
- تمت مكافحة الأمراض الفطرية خلال هذا الموسم على مساحة قدرت بحوالي 233 ألف هك من مساحة جمالية متضررة ناهزت 259 ألف هك. وقد سجلنا ظهور مرض التبغ السبتوري على القمح الصلب على مساحة قدرت بحوالي 178 ألف هك حيث تمت مداواة 175 ألف هك منها أي بنسبة 99%.
- كما تطور ظهور وانتشار مرض الصدأ الأصفر بمزارع القمح اللين والقمح الصلب والتريتيكال بأغلب مناطق إنتاج الحبوب ببزرت وزغوان والكاف ونابل وبن عروس وباجة وجندوبة وأريانة ومنوبة على مساحة قدرت بـ 23 ألف هك تمت مداواة مساحة 43 ألف هك بصفة وقائية .
- التدخل لمداواة 26 ألف طن من مخزون البطاطا المعدة للاستهلاك ضد حشرة السوسة وذلك بتوفير المبيدات لفائدة صغار ومتوسطي الفلاحين وبالتنسيق مع المجمع المهني المشترك للخضر.

- مكافحة الذبابة المتوسطة للفواكه وشملت المداواة الجوية 3 تدخلات على مساحة 9450 هك بالمبيدات الكيميائية والبيولوجية بالاعتماد على مؤشرات مصادد المراقبة. في حين تتم المداواة بالوسائل الأرضية بالاعتماد على المبيدات الكيميائية لمداواة 5000 هك. ويشمل برنامج الاصطياد المكثف التدخل على مساحة 7000 هك.
- تركيز محطات لمتابعة تطور أفات الزياتين حيث أسفرت هذه الحملة على مداواة حوالي 1,64 مليون أصل زيتون من جملة 2,746 مليون أصل معلنة للمداواة أي بنسبة إنجاز ناهزت 61
- التدخل للمكافحة البيولوجية لدودة الخروب بغراسات الرمان على حوالي 2500 هك بولايات قابس وباجة ومنوبة ونابل وسوسة والقيروان وأريانة.
- تثبيت بذور الحبوب: حيث بلغت مساحات الحبوب المراقبة قصد التثبيت 22557 هك تابعة للمكثرين المتعاقدين مع شركات إنتاج بذور الحبوب الممتازة (الشركة التعاونية المركزية للبذور والمشاتل الممتازة، الشركة التعاونية المركزية للبذور، شركة البذور الممتازة، شركة TUNIFERT، شركة STIMA)، وتمت المصادقة على 17914 هك.
- تم إخضاع حوالي 458634 ق من حصص بذور الحبوب الممتازة، المنتجة من المساحات المصادق عليها إثر المراقبة الحقلية والتي تم تكييفها من طرف شركات الإنتاج، إلى التحاليل المخبرية وتم التصديق على 383174 ق.
- تثبيت شتلات البطاطا على مساحة 392.22 هك وقد تمت المصادقة على 4690 طن من منتوجها واستعماله خلال الموسم الأخير فصلي.
- تثبيت شتلات الأشجار المثمرة حيث أسفر هذا البرنامج على:
 - إنتاج 7200 شتلة مثبتة من الحمضيات من طرف المجمع المهني للغلال.
 - كما تمت مراقبة السلالات الأمهات والشتلات قبل الأساسية المتواجدة بمحطة الدعم بمنوبة التابعة للمركز الفني للقوارص. وتمت مراقبة 5 حقول طعوم لإنتاج الشتلات المثبتة تابعة للمجمع المهني المشترك للغلال والمجمع الإيجباري لفلاحي الكروم ومنتجي الغلال ومنبت سيدي زيد ومنبت شركة مبروكة.
 - رفع 21000 عينة للقيام بتحاليل التقصي عن فيروس التدهور السريع وذلك بنسبة 20 % من مجموع الإنتاج لكل منبت. وقد تم إتلاف 4490 شتلة مصابة بولاية نابل
 - المراقبة الميدانية للشتلات قبل الأساسية لسلالات الزيتون الخالية من الأمراض الفيروسية

- تمت مراقبة الشتلات درجة قاعدية من مختلف أصناف اللوز، المشمش، العيونية وحاملات الطعوم التي وقع إنتاجها في المركز الفني للقوارص.
- مراقبة الشتلات العادية المنتجة محليا وذلك في حدود 11,65 مليون شتلة منتجة محليا من طرف 94 منبتا موزعة على كامل تراب الجمهورية منها 9735600 شتلة زيتون 216590 شتلة حمضيات و1.700.000 شتلة أشجار مثمرة (تفاح، رمان، فستق،.....).
- مراقبة بذور البطاطا الموردة والتي بلغت 15560 طن تم توريدها من طرف 21 موردا وتمت المصادقة على 15400 طن.
- مراقبة البذور والشتلات العادية الموردة :
- البذور: والتي بلغت 84424 كغ من بذور الخضروات و 3189.54 قنطار من بذور الاعلاف و 7080 قنطار من بذور البقوليات و 397 قنطار من بذور الحبوب و 44026.46 كغ من بذور الزراعات الصناعية.
- شتلات الفراولة 15213770 بصيالات أزهار 816852 شتلات الزينة 336627 .
- مراقبة الشتلات المصدرة التي بلغت 2284756 .
- شملت تجارب التقييم خلال سنة 2018 حوالي 176 تنقسم إلى المجموعات التالية: خضروات 98 صنف - أعلاف 23 صنف - بقول غذائية 12 صنف - زراعات صناعية 14 صنف - أشجار مثمرة 14 صنف - حبوب 15 صنف.
- تمت المصادقة على ترسيم 92 صنف بالسجل الرسمي للأصناف النباتية موزعة كالتالي: 63 صنف من الخضروات و 02 أصناف حاملات طعوم الخضروات و 06 أصناف من الأعلاف و 07 أصناف من البقول الغذائية و 06 أصناف من الزراعات الصناعية و 04 أصناف من الحبوب و 01 صنف من الفرمبوازي و 03 أصناف من عنب الطاولة.
- تمت المصادقة على الحماية وتسليم 21 صنف نباتي شهادات الاستنباط النباتي، موزعة كالتالي: 01 صنف واحد من الفول المصري صنفين 02 من القمح الصلب و 01 صنف من الشعير و 01 صنف من القمح اللين، 04 أصناف من عنب الطاولة ، 02 صنفين من الخوخ، 02 صنفين من المشمش، 01 صنف من زيتون الزيت، 03 أصناف من العنبية و 01 صنف من الفرمبوازي و 03 أصناف من الفراولة.
- قبول 19 مطلب حماية لمستنبط نباتي جديد ونشرها بالرائد الرسمي موزعة كالتالي: 10 أصناف من عنب الطاولة- 01 صنف من المشمش- 01 صنف من العنبية- 01 صنف من التفاح- 02 أصناف من القمح الصلب- 01 صنف من الورد- 01 صنف من القوارص- 01 صنف من اللوز- 01 - صنف من "Blouet"

- سحب حماية 04 أصناف من الخوخ بطلب من ممثل المستنبت بتونس.
- سحب مطالب لحماية لعدد 04 أصناف نباتية موزعة كآآتي: 01 صنف من النكتارين ، صنف 02 من الخوخ و01 صنف القمح بطلب من المسؤولين عن الاستنباط في تونس.
- إسناد البطاقات المهنية: تم إسناد البطاقات المهنية لمختلف الأنشطة المتعلقة بالبذور والشتلات والتي بلغت 133 بطاقة مهنية.
- المدخلات والمنتجات الفلاحية: تمت متابعة 405 ملفا بالنسبة للشهائد في أنواع البذور والشتلات و1887 ملف بالنسبة للشهائد الفنية و626 ملفا خاصا بإسناد رخص الأسمدة والمبيدات الفلاحية.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 :

1-3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

تنفيذ لميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

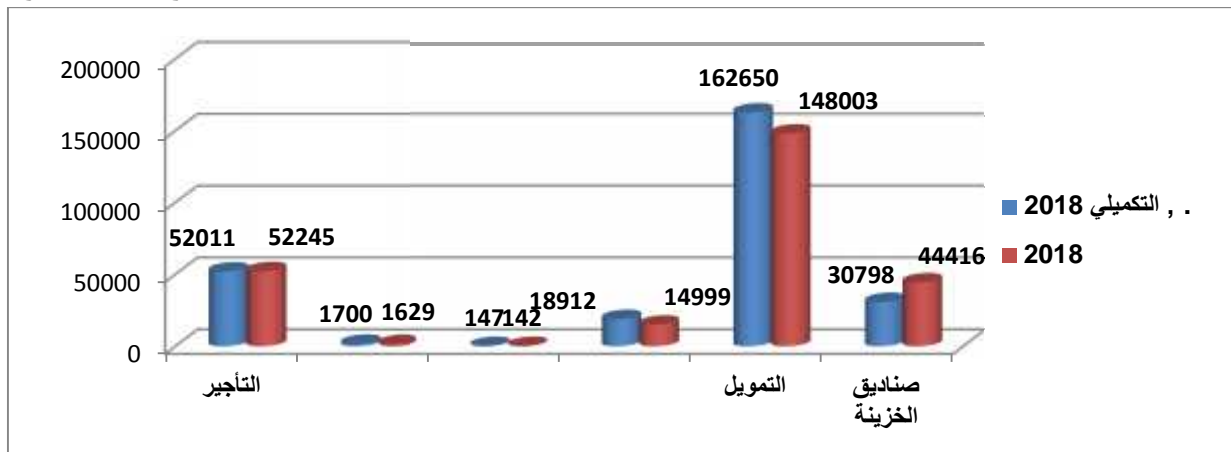
الإجازات مقارنة بالتقديرات 2018		2018 (2)	تقديرات 2018 (. . التكميلي) (1)	تقديرات 2018 .	بيان النفقات
% (1) - (2)	(1) - (2)				
100%	159,0	54 017	53 858,0	53 858,0	:
100%	234,3	52 245	52 011,0	52 011,0	التأجير العمومي
96%	-70,8	1 629	1 700,0	1 700,0	
97%	-4,5	142	147,0	147,0	
90%	-18 560,6	163 001	181 562,0	181 562,0	: نفقات التنمية
79%	-3 913,4	14 999	18 912,0	18 912,0	
79%	-3 913,4	14 999	18 912	18 912	على الموارد العامة للميزانية
					على موارد القروض الخارجية الموظفة
91%	-14 647,2	148 003	162 650,0	162 650,0	التمويل العمومي
91%	-14 647,2	148 003	162 650	162 650	على الموارد العامة للميزانية
					على موارد القروض الخارجية الموظفة
144%	13 618,4	44 416	30 798	30 798	صناديق الخزينة
98%	-4 783,2	261 435	266 218,0	266 218,0	1

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار



بلغت نسبة إنجاز ميزانية هذا البرنامج 98 % لسنة 2018 وهي موزعة كآتي :

بالنسبة لنفقات التصرف : نسبة إنجاز 100 %.

بالنسبة لنفقات التنمية : نسبة إنجاز 90 %.

بالنسبة لصناديق الخزينة : نسبة إنجاز 144 % . ويعود الإرتفاع في نسبة الإنجاز إلى صرف اعتمادات إضافية خاصة لفائدة المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان والمجمع المهني المشترك للدواجن والأرانب بهدف تعديل السوق.

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

الوحدة: ألف دينار

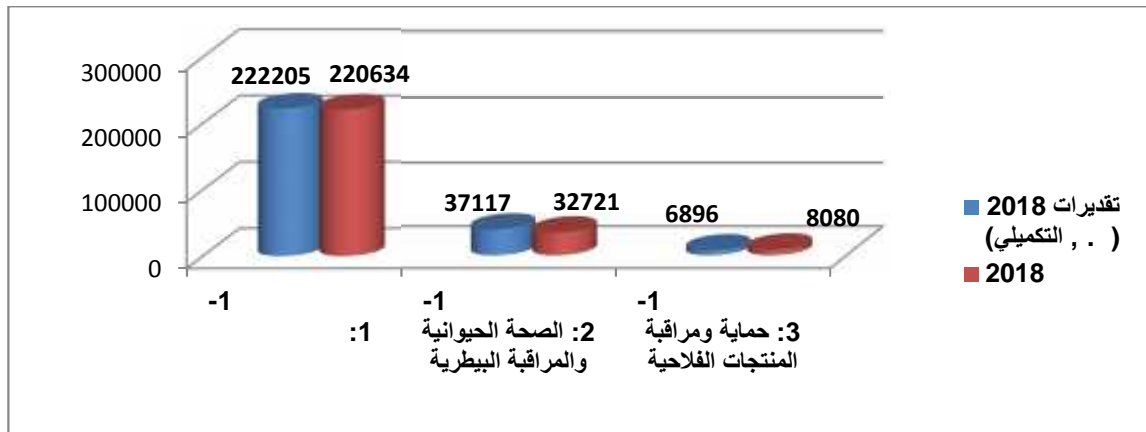
الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 %		2018 (2)	تقديرات 2018 (التكميلي) (1)	تقديرات 2018	بيان البرامج الفرعية
(1) / (2)	(1) - (2)				
99%	-1571	220634	222205	222205	1-1:
88%	-4396	32721	37117	37117	2-1: الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية
117%	1184	8080	6896	6896	3-1: حماية ومراقبة المنتجات الفلاحية
98%	-4783	261435	266218	266218	1 :

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2018

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار



تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

المدف 1.1، تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي

❖ تقديم الهدف: يساهم هذا الهدف في استحثاث نمو الإنتاج الفلاحي قصد بلوغ الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الأساسية وتدعيم نسق التصدير وذلك من خلال المتابعة الميدانية للمواسم الفلاحية بهدف تحسين مردودية القطاعات الفلاحية والوقوف عن كئيب للإشكاليات المطروحة مع إيجاد الحلول التقنية اللازمة وفي الوقت المناسب.

المؤشر 1.1.1.1: معدل الزيارات الميدانية والاتصالات:

مؤشرات قيس الأداء	تقديرات 2017	مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر 1.1.1.1: المتابعة الفنية للمواسم الفلاحية	عدد	97	100	96%

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء 2018 بالهدف 1.1 تنمية



❖ تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

المؤشر 1.1.1.1: معدل الزيارات الميدانية والاتصالات:

تم تسجيل خلال سنة 2018 نسبة انجاز تقدر بـ 96 % بالنسبة لمعدل الزيارات والاتصالات لكل إطار وفني بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية مقابل نسبة انجاز قدرت بـ 91 %، ويعود ذلك إلى تكثيف الزيارات الميدانية في بعض الولايات التي تميزت بعوامل مناخية خاصة. حيث تم تسجيل بعض أضرار على المزروعات والفراشات في ولاية نابل التي نزلت بها كميات هامة من الأمطار وفي الروحية من جراء تساقط حجر البرد وكذلك في الولايات الساحلية من جراء الرياح القوية. وقد تم تقييم هذه الأضرار من طرف لجان فنية شارك فيها رؤساء دوائر الإنتاج النباتي.

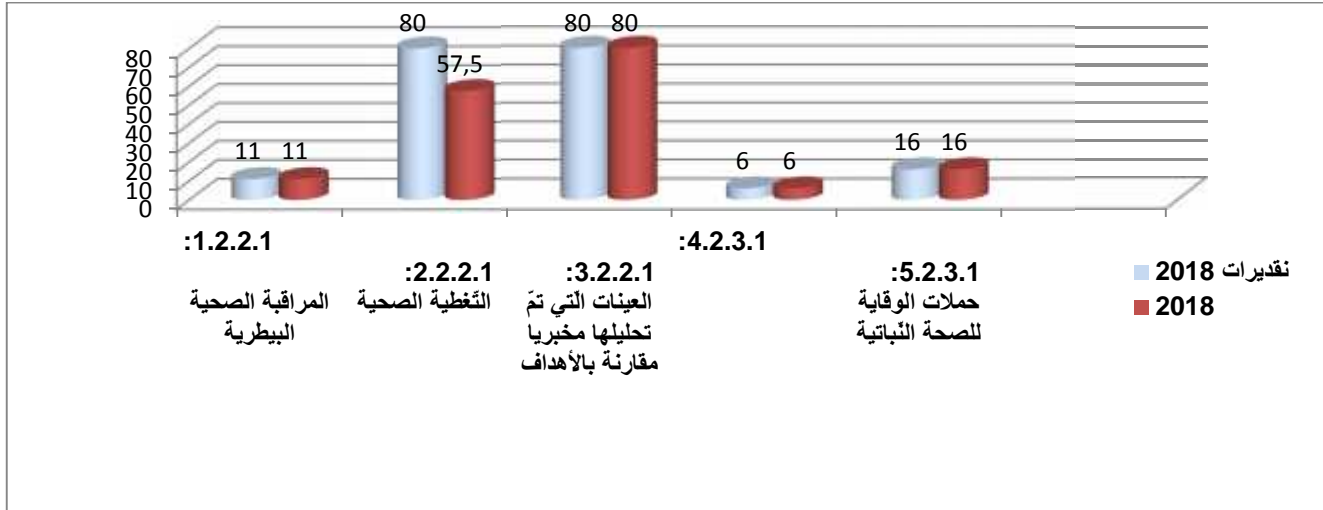
المهدف 2.1: الحماية واليقظة الصحية النباتية والحيوانية:

❖ **تقديم الهدف:** يرمي هذا الهدف إلى إيجاد السبل الكفيلة لدعم وتطوير نظام المراقبة الصحية وبرامج الحماية للمنتجات الفلاحية والغذائية.

مؤشرات قيس الأداء	تقديرات 2017	تقديرات 2017	مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	2018	بتقديرات 2018
المؤشر 1.2.2.1: عدد شبكات المراقبة الصحية النشطة	11	11	100	11	11	100
المؤشر 2.2.2.1: نسبة التغطية الصحية	85 %	60.7	71.4	80	57.5	71.8
المؤشر 3.2.2.1: نسبة العينات التي تمّ	70 %	60	85	80	80	100
المؤشر 4.2.3.1: عدد الشبكات المنجزة	05	04	% 80	06	06	% 100
المؤشر 5.2.3.1: نسبة انجاز حملات	16 %	13	% 81	16	16	%100

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء 2018

بالهدف 2.1 الحماية واليقظة الصحية النباتية والحيوانية



❖ تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

المؤشر 1.2.2.1: نسبة شبكات المراقبة الصحية البيطرية

بلغ عدد شبكات المراقبة الصحية البيطرية خلال سنة 2018 عدد 11 شبكة وذلك بتفعيل شبكة مراقبة أمراض الإبل خلال سنة 2017. علما وأن عدد شبكات المراقبة الصحية البيطرية المتواجدة والعاملة يدل بصفة إجمالية على حجم وكفاءة المراقبة الوبائية للأمراض الحيوانية قصد حماية ورعاية الصحة الحيوانية وكلما كان مصدر المعلومات أوسع كانت النتائج دقيقة.

المؤشر 2.2.2.1: نسبة التغطية الصحية (الحيوانية):

الحملة	تقديرات سنة 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات (%)
حمى قلاعية أبقار	80	63	78.7
حمى قلاعية مجترات صغرى	80	77	96.2
اللسان الأزرق*	80	74	92.5
جدري الأغنام	80	73	91.2
داء الكلب	80	69	86.2
الإجهاض المعدي عند الأبقار	80	25	31.2
الحمى المالطية أغنام و ماعز	80	22	27.5

تم تحقيق نسب متفاوتة حسب الأمراض بدون بلوغ الهدف بالنسبة لبعض الأمراض خلال سنة 2018 نظرا لوجود عدة عوائق نذكر منها بالخصوص:

- عدم وجود الإمكانيات اللوجستية تحت تصرف المصالح البيطرية الجهوية حيث توضع الأهداف على المستوى المركزي بينما التنفيذ يرجع للمندوبيات.
- انتهاء الاعتمادات المخصصة لانجاز حملات التلقيح في الفترة الأولى على حساب الفترة الثانية مما انعكس على سير الحملات الأخرى كالإجهاد المعدي.
- تعدد حملات التلقيح الوطنية على مدار كامل السنة بدون انقطاع مما يجبر في غالب الأحيان توقيف الحملة قصد الانطلاق في حملة ثانية تحت ضغط السلطات الجهوية
- عدم الاحترام الكامل لبرنامج التلقيح المبرمجة من طرف المصالح الجهوية لعدم توفر الإمكانيات اللوجيستية لفائدة فرق الوقاية التابعة لدوائر الإنتاج الحيواني وإمكانيات للموارد البشرية المخصصة لها حيث لم يقع انتداب أعوان وتقنيين لفائدة المصالح البيطرية الجهوية.
- عدم التعاون الكافي من طرف المربين مع المصالح البيطرية الجهوية
- نقص فيما يتعلق بالجانب التحسيسي للمربين قبل انطلاق كل حملة
- تزويد المندوبيات باللقاحات البيطرية غالباً بصفة غير منتظمة من طرف الصيدلية المركزية للبلاد التونسية.

المؤشر 3.2.2.1: نسبة العينات التي تمّ تحليلها:

بالنسبة لبرنامج البحث عن الرواسب الكيميائية تم خلال سنة 2018 تحليل 800 عينة من جملة برنامج ب 1000 عينة وذلك للبحث عن رواسب الأدوية البيطرية وملوثات المحيط في المواد الغذائية ذات أصل حيواني اي بنسبة 80 % وتعتبر نسب تطبيق برامج البحث عن الرواسب في المنتوجات الغذائية ذات أصل حيواني لسنة 2018 نسب طيبة بالنسبة لأسماك التربية، الحليب، منتجات الدواجن واللحوم الحمراء والعلس.

المؤشر 4.2.3.1: نسبة الشبكات المنجزة والمشغلة :

تم خلال سنة 2018 تركيز 06 شبكات للإنذار المبكر تعتمد على البرمجيات النموذجية لمكافحة أمراض وآفات المحاصيل الزراعية بقطاع القوارص والرمال والحبوب والزيتون وهو ما يمثل نسبة 100% من القيمة المستهدفة لهذا الموسم.

المؤشر 5.2.3.1: نسبة انجاز حملات الوقاية للصحة النباتية :

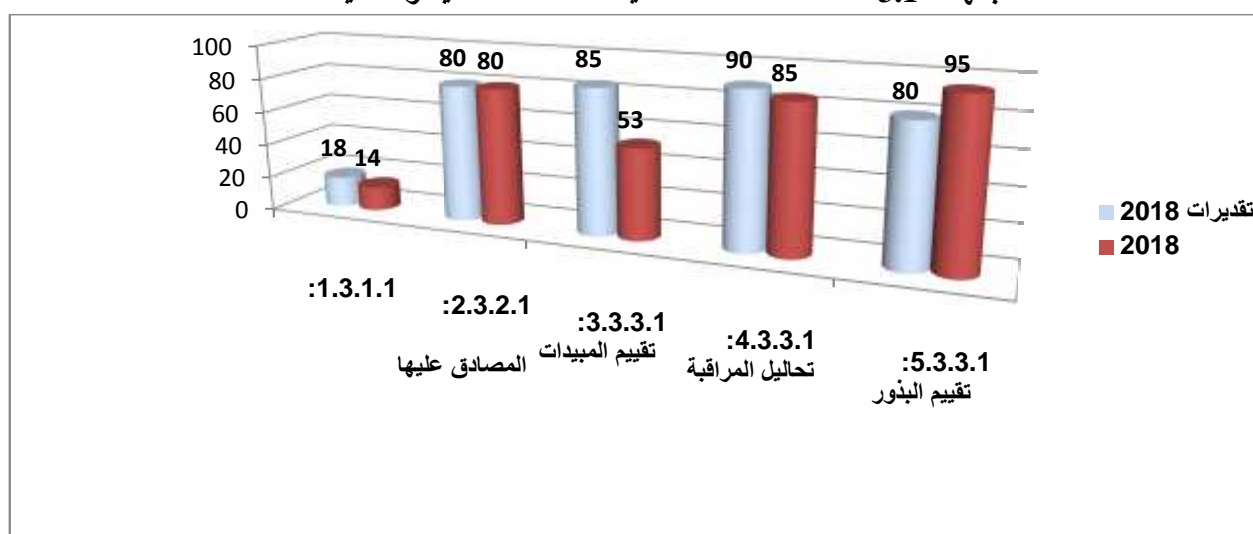
تم خلال سنة 2018 وضع حيز التنفيذ 16 حملة وبرنامج وطني خاصة بقطاعات القوارص والزيتون والواحات والأشجار المثمرة والبطاطا وهو ما يمثل نسبة 100% من القيمة المستهدفة لهذا الموسم.

المدف.3.1، الجودة والسلامة للصحة للمنتجات الفلاحية والغذائية،

❖ تقديم الهدف: يعمل هذا الهدف على بلورة وتطوير النظم والطرق المساهمة في جودة وسلامة المنتجات الفلاحية والغذائية.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر 1.3.1.1: عدد المنتجات المتحصلة على علامات الجودة	عدد	16	13	81	18	14	78
المؤشر 2.3.2.1: نسبة المؤسسات	مؤسسة	96	109	113	80	80	100
المؤشر 3.3.3.1 : نسبة تقييم المدخلات من المبيدات الفلاحية	%	80	47.5	59	90	53	59
المؤشر 4.3.3.1: عدد تحاليل المراقبة المنجزة	ألف تحليل	80	70	88	90	85	94
المؤشر 5.3.3.1: نسبة تقييم المدخلات من البذور والشتلات	%	80	99	124	80	95	118

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الفلاحية والغذائية الصحية بالهدف 3.1



❖ تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

المؤشر 1.3.1.1: نسبة المنتجات المتحصلة على علامات تسميات مثبتة للأصل:

بالنسبة للمنتجات المتحصلة على علامات تسميات مثبتة للأصل تتمثل القيمة المستهدفة في الحصول على 20 منتج خلال سنة 2020 وبلغ 18 منتج خلال سنة 2018. وبالنسبة للمنتجات التي تحصلت على علامات تسميات مثبتة للأصل إلى غاية سنة 2018 فهي 14 منتج الأتي ذكرها:

– تسعة تسميات مثبتة للأصل منها 7 لمنتجات الكروم:

– تسمية مثبتة للأصل "مرناق" (AOC Mornag)

– تسمية مثبتة للأصل "

– " (AOC Grand Cru Mornag)

– تسمية مثبتة للأصل "" (Côteau de Tébourba AOC)

– تسمية مثبتة للأصل (AOC Kélibia)

– تسمية مثبتة للأصل (AOC Côteau d'Utique)

– تسمية مثبتة للأصل (AOC Sidi Salem)

– تسمية مثبتة للأصل (AOC Thibar)

– تسمية مثبتة للأصل "تين دجة"

– تسمية مثبتة للأصل "زيت زيتون تبرسق"

– خمسة علامات جغرافية التي تتمثل في ما يلي:

– بيان المصدر "تفاح سببية"

– بيان المصدر "رمان قابس"

– بيان المصدر "دقلة النور"

– بيان المصدر "زيت المنستير"

– بيان المصدر "نعناع الفرش"

– بيان المصدر "زيت زيتون تبرسق"

وبالتالي فقد تم إلى غاية نهاية سنة 2018 تحقيق نسبة انجاز في حدود 78 % من البرمجة.

المؤشر 2.3.2.1: نسبة المؤسسات المصادق عليها :

تم خلال سنة 2018 تحقيق نسبة إنجاز في حدود 80 % حيث تحصلت 723 مؤسسة على المصادقة الصحية البيطرية من جملة 900 مؤسسة كقيمة مستهدفة في غضون سنة 2020.

المؤشر 3.3.3.1: نسبة تقييم المدخلات الفلاحية:

بالنسبة للمبيدات: تم خلال سنة 2018 إيداع 76 ملفا بمجموع 102 تجربة إضافة إلى المبيدات التي لم يتم إنجاز التجارب عليها في الموسم المنقضي والمقدرة بـ 193 تجربة لأسباب متعددة منها:

- عدم ظهور الآفات أو الأمراض النباتية المزمع مكافحتها،
- عدم توفر الإمكانيات اللوجستية والبشرية لدى الإدارة للقيام بالتجارب،
- عدم التزام الهياكل الفنية والبحث العلمي الفلاحي بتعهداتهم لانجاز التجارب المستوجبة في عهدهم في إطار اتفاقية عمل مبرمة في الغرض مع الإدارة.

المؤشر 4.3.3.1: نسبة إنجاز تحاليل المراقبة:

تم خلال سنة 2018 إنجاز 85 ألف تحليل مقابل 70 ألف عملية تحليل سنة 2017 وهو ما كان متوقعا منذ الموسم الفارط نظرا لظهور عديد الآفات المستجدة وخصوصا منها الخاصة بالحجر الزراعي.

الهدف 1.4: تنمية القطاع البيولوجي :

❖ تقديم الهدف: تنمية القطاع البيولوجي قصد إرساء أنموذج تونسي للفلاحة البيولوجية مدعوم بحوكمة أفضل للقطاع.

❖ مراجع الهدف: الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع الفلاحة البيولوجية في أفق سنة 2020.

❖ مبررات اعتماد المؤشر: الارتباط الوثيق لهذه المؤشرات بتنمية القطاع البيولوجي وبضمان مصداقيته.

المؤشر 2.4.1.1: عدد الأيام المخصصة للإعلام والتعريف بالقطاع البيولوجي

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازا ت 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018

عدد	-	-	-	120	152	%125	المؤشر 2.4.1.1 : عدد الأيام المخصصة للإعلام والتعريف
-----	---	---	---	-----	-----	------	--

❖ تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

يندرج تنظيم التظاهرات الوطنية والجهوية في إطار تنفيذ البرنامج الوطني لإعلام والتعريف بقطاع الفلاحة البيولوجية الذي تعمل الإدارة العامة على تطويره منذ سنة 2016 لما له من أهمية في تنمية قطاع الفلاحة البيولوجية.

تم سنة 2018 برمجة إنجاز 120 تظاهرة وطنية و جهوية في قطاع الفلاحة البيولوجية شملت الأيام الإعلامية و الندوات الوطنية و الندوات الجهوية، إلا أن الإنجازات فاقت التقديرات حيث تم تنظيم 152 تظاهرة على المستوى والجهوي.

ويعود هذا التطور إلى تزايد إقبال المتدخلين على منظومات الفلاحة البيولوجية ورغبتهم في الانضواء في هذا النمط الفلاحي، كما يعود ذلك نتيجة لدعم أقسام الفلاحة البيولوجية بالموارد البشرية اللازمة خلال سنة 2018.

المؤشر 1.4.1.1: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر 1.4.1.1: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية	%	-	20	-	40	20	% 50

❖ تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

يندرج تنظيم الدورات التكوينية في إطار تنفيذ البرنامج الوطني لتكوين المتدخلين في القطاع حيث تم سنة 2018 برمجة إنجاز 80 دورة تكوينية تشمل 40% من المتدخلين في القطاع (حوالي 1400 متدخل) في حين أنه تم تنظيم 30 دورة تكوينية شملت حوالي 20% من المتدخلين في القطاع (حوالي 700 متدخل) ما مثل 50% من الإنجازات مقارنة بالتقديرات.

وقد تجاوزت التقديرات نسبة الإنجازات نظرا لأنه تم إعطاء أولوية لتنفيذ البرنامج الوطني للإعلام، هذا وقد تم إصدار مذكرة عمل في الغرض تضبط آليات إعداد المخطط الوطني لتكوين المتدخلين في القطاع وتضمن تمشي منهجي وموحد لتنفيذ المخطط المذكور.

المؤشر 3.4.1.1 : مراقبة أداء هياكل المراقبة والتصديق:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر 3.4.1.1 : مراقبة أداء هياكل المراقبة والتصديق	%	250	492	٪ 197	350	1240	٪ 354

❖ تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

- خلال سنة 2018 قامت الإدارة العامة للفلاحة البيولوجية بصفتها السلطة المختصة بـ:
- إنجاز مهام التدقيق لهياكل المراقبة و التصديق المصادق عليهم في الفلاحة البيولوجية للتقييم مدى مطابقتهم لشروط إسناد المصادقة
 - إنجاز 24 عملية مراقبة ميدانية، ضمن البرنامج الوطني للمراقبة في الفلاحة البيولوجية، شملت ما يقارب 1240 متدخل للتثبت من نجاعة المراقبة المنجزة من قبل هياكل المراقبة و التصديق أي ما يفوق عدد المتدخلين المبرمج مراقبتهم
- و يرجع ارتفاع عدد مهام المراقبة بالأساس إلى :
- إستكمال إجراءات تحليف الأعوان المؤهلين للقيام بالمراقبة في الفلاحة البيولوجية
 - ضبط قائمة الأعوان المؤهلون و المحلفون للقيام بالمراقبة في الفلاحة البيولوجية و عرضها على أنظار السيد وزير الفلاحة الذي صادق عليها بتاريخ 17 جويلية 2018
- و أدى هذا التحسن إلى انخفاض ملحوظ لعدد المخالفات المسجلة و عدد المخالفات الطارئة الواردة من طرف المفوضية الأوروبية .

❖ الإقتراحات لتدارك الإشكاليات بالنسبة للفلاحة البيولوجية :

- عدم توفير الإعتمادات الكافية لتنفيذ برامج العمل

- النقص الحاد في الموارد البشرية خاصة على المستوى المركزي
- النقص الفادح في وسائل النقل على المستوى المركزي و الجهوي

4. التوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء :

4-1 أهم الإشكاليات والتّحديات :

4.1.1 الإنتاج النباتي:

- تهرم نسبة هامة من غراسات القوارص والزيتون
- قلة التحكم في تقنيات الإنتاج خاصة على مستوى التقليم والتسميد والري.
- نقص في مياه الري وندرة الموارد المائية وارتفاع الملوحة خاصة بالآبار السطحية وتقدم شبكات الري بجل مناطق الإنتاج مما يتسبب في اضطراب على مستوى التزود بمياه الري خاصة خلال فترة ذروة الحاجيات.
- عدم توفر الشتلات المثبتة والخالية من الأمراض الفيروسية بالقدر الكافي للإكثار في حقول الطعوم لدى أصحاب المنابت.
- مديونية جل المجامع المائية.
- الوضعية المادية الصعبة لبعض الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية الناشطة في القطاع الفلاحي.
- ترويج وعرض نسبة هامة (70%) من المنتج بمسالك التوزيع الموازية وبطرق انتصاب عشوائية وغياب التصنيف والتعليب.
- قلة التحكم في تقنيات ما بعد الإنتاج والخزن مما يؤدي إلى تردي الجودة وإلى خسائر مادية.
- غياب الصناعات التحويلية لبعض المنتجات الفلاحية وإتلاف كميات كبيرة سنويا.

4.1.2 تربية الماشية:

- غياب العلاقة التعاقدية بين مختلف حلقات المنظومات.
- سياسة الأسعار والدعم المعتمدة حاليا أصبحت تشكل عائقا حقيقيا أمام تطور منظومة الألبان، باعتبار أن اعتماد سياسة تحديد السعر عند البيع كإجراء لحماية المستهلك لم يمكن من تطوير التنافسية بين المركزيات التي لم تقدر على الخلق والابتكار وتطوير وتنويع إنتاج الحليب ومشتقاته.
- تفاقم ظاهري التهريب والذبح العشوائي للإناث،
- عجز في الموازنة العلفية بـ 24٪ لقطيع المجترات وارتباط القطاع بالعوامل المناخية،
- ارتفاع هام في كلفة وأسعار لحوم الأبقار والضأن،
- نقص في برامج التحسين الوراثي للمجترات الصغرى وبرامج تنمية القطعان المحلية،
- نقص في التغطية الصحية للقطيع

- صعوبات وتأخر في تطبيق نظام الترقيم للماشية والاسترسال في الحيوانات ومنتجاتها،
- تعدد المتدخلين ونقص التنظيم على مستوى أسواق الدواب والمسالخ وافتقارها للتجهيزات الأساسية،
- انعدام الشفافية في مسالك التوزيع والاتجار في الماشية،

4. 1. 3 الفلاحة البيولوجية:

- عدم توفير الاعتمادات الكافية لتنفيذ برامج العمل
- النقص الحاد في الموارد البشرية
- النقص الفادح في وسائل التنقل على المستوى المركزي والجهوي

4. 1. 4 حماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية:

- نقص في الدورات التكوينية لفائدة الفنيين خاصة بالنسبة للأمراض النباتية وطرق استكشافها ومكافحتها
- هيكلية إدارية ضعيفة لا تغطي جلّ مهام الإدارة العامة على غرار غياب مصلحة تُعنى بالحجر الزراعي الداخلي ومصلحة تُعنى بتحليل المخاطر في الصحة النباتية ...
- نقص في مستلزمات العمل الضرورية (التجهيزات المخبرية، والمواد الكيميائية، ووسائل النقل، والمحروقات ...)
- عدم وجود تمثيلية للإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية على المستوى الجهوي
- إجراءات إدارية معقدة للتزود بالمستلزمات.

4. 1. 5 الصحة الحيوانية:

- تداخل وتضارب بين مهام الإنتاج والتنمية الجهوية ومهام الجانب الرقابي الصحي حيث تجمع الهيكلية الحالية بين وظيفة تطوير الإنتاج الحيواني ووظيفة الرقابة والشرطة الصحية المميزة للمصالح البيطرية
- مهام المصالح البيطرية موكولة جزئياً لدوائر الإنتاج الحيواني (التدخلات في الصحة العامة البيطرية والإشهاد الصحي الدولي
- عدم بلوغ معايير تصدير العديد من المنتجات الحيوانية للسوق الأوروبية في المنظومات المعدة للتصدير وإعاقه الدورة الاقتصادية (تونس معتمدة لتصدير 5 من 23 منظومة منتجات)
- ضرورة انصهار تونس ضمن محيطها الأورومتوسطي والإيفاء بتعهداتها الدولية وخاصة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية خاصة مع انخراطها وسعيها لنيل مرتبة الشريك المميز في المفاوضات نحو التبادل الحر والشامل مع الإتحاد الأوروبي والإيفاء بتعهداتها فيما يخص اتفاقيات تسهيل التجارة صلب المنظمة العالمية للتجارة

- الإدارة العامة للمصالح البيطرية ليست لها سلطة على الموارد البشرية القائمة بوظائفها بالجهات ولا تتصرف أو تتحكم في تخصيص الميزانيات الموكولة لوظائفها بالجهات.
- التسلسل القيادي وتموقع المصالح البيطرية لا يستجيب لمعايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية حسب تقييم خبراء الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية على التوالي مشروع التوأمة (Jumelage) والمهمة المنجزة (PVS) من طرف الخبراء المستقلين للجنة المنظمة العالمية للصحة الحيوانية في سنة 2013 (المنظمة المرجعية و المعتمدة عالميا في تقييم المصالح البيطرية واستجابتها لمستوى الأداء والثقة في مجال الصحة الحيوانية والتجارة الدولية للحيوانات ومنتجاتها).
- في مجال سلامة الأغذية تعتبر المصالح البيطرية ذات مستوى جيد فيما يتعلق بالمؤسسات المصادق عليها وفي مجال مراقبة منتجات قطاع الصيد البحري ولكن إمكانياتها البشرية والمادية تعيق حسن الأداء في مجال الصحة العمومية البيطرية على المستوى الوطني كما أن البنية التحتية لمنظومات الإنتاج والاستغلال الأولي متواضعة (مسالخ الحيوانات بالنسبة للحوم الحمراء سيئة للغاية).
- نقص في الإمكانيات البشرية لتأمين عملية التفقد لنشاط البيطرة المتحصلين على التوكيل الصحي.
- شبكة المخابر في المجال البيطري ليست متحصلة على الاعتماد مما يعيق مسار الإشهاد الصحي الدولي لمنظومات الإنتاج المعدة للتصدير ويعيق حلقات المراقبة الصحية على المستوى الوطني ويمثل نقطة حرجة فيما يخص المراقبة الصحية للمنتوجات الموردة.
- عدم توفر إمكانيات مادية مستقرة وكافية للقيام ببرامج استئصال الأمراض الحيوانية المعيقة للدورة الاقتصادية أو الأمراض المشتركة والمتقلبة للإنسان .
- نقص في الإمكانيات المتعلقة المادية والبشرية لاستيفاء كامل مراحل المراقبة الصحية البيطرية الحدودية بمراكز المراقبة الصحية الحدودية (الوثائقية، الهوية والفيزيائية) ولاسيما البنية التحتية وهذا يحول دون إمكانية تأمين استرسال المراقبة البيطرية الحدودية مما يؤدي إلى نقص على مستوى سلامة الأغذية الموردة ويعيق حسن الأداء عند تصدير المنتجات الحيوانية الذي ينعكس سلبا على منتجاتنا الحيوانية بالأسواق العالمية.

2-4 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات:

1.2.4 قطاع الإنتاج النباتي:

- تحسين الإنتاجية وتطوير أنظمة الإنتاج عبر رفع المعوقات الهيكلية التي تحول دون تعصير الفلاحة مثل تلك المتعلقة بالأوضاع العقارية وشيخوخة الفلاحين وضعف التكوين والمهارات وذلك عبر التشجيع على ضم

الأراضي في مناطق الفلاحة المطرية وتشجيع أبناء المزارعين والمهندسين والتقنيين الزراعيين على تعاطي النشاط الفلاحي.

- الحد من تأثر نظم الإنتاج بالتقلبات المناخية عبر وضع حزم تقنية تتلاءم مع خصوصيات مختلف الجهات وتنوع الاشكاليات التي تواجهها والتشجيع على تغيير بعض الأنشطة الزراعية.
- تحسين جودة المنتج الزراعي والغذائي (ترسيم المؤشرات الجغرافية، الاسترسال، تشجيع الزراعة البيولوجية، تشجيع الاستثمار الخاص في مجالات التعبئة والتكليف...).
- توجيه الدعم لنظم الإنتاج التي تساهم في تحسين جودة المنتج الزراعي.
- تشجيع تصنيف المنتجات الفلاحية حسب الجودة وإرساء نظام أسعار يكافئ الجودة

2.2.4 تربية الماشية:

- تطبيق مقتضيات كراس الشروط بإجراء التحاليل الضرورية للحليب عند القبول على مستوى مراكز التجميع
- دفع آليات التشجيع في قطاع تسمين العجول
- تحسين المراعي قصد النهوض بقطاع الأغنام والماعز
- الإسراع بالشروع في تأهيل مسالخ حيوانات المجزرة
- الإسراع بالشروع في تأهيل أسواق الدواب
- الإسراع بالشروع في تأهيل مسالك التوزيع

3.2.4 الصحة الحيوانية:

- ضبط السياسة البيطرية للدولة التونسية وتشمل: الحكومة الرشيدة للمنظومة البيطرية وفق المواصفات العالمية وإصلاح الإطار التشريعي للمنظومة وتأمين واستصلاح التسلسل القيادي المحكم والفعال للمصالح البيطرية والتصرف في الموارد البشرية وتطوير الكفاءات والأداء.
- إحداث صندوق يعنى بالصحة الحيوانية يمكن من توفير إمكانيات مستقرة وكافية لبرمجة وبلورة مشاريع للقضاء ولاستئصال الأمراض الحيوانية المؤثرة على حلقات الإنتاج والمنتقلة للإنسان،
- تفعيل برامج المقاومة والتوقي من الأمراض المشتركة حسب الأهمية: مرض السل، الحمى المالطية، داء الكلب، الكيس المائي، حمى الوادي المتصدع، انفلونزا الطيور....
- إحداث هيئة وطنية تجمع كل الهياكل الرقابية وتهدف إلى تأمين السلامة الغذائية لجميع المنظومات وذلك من خلال منظومات الإنتاج يوفر البيئة المستديمة لأنظمة الإنتاج الأولية ويعزز الأمن الغذائي-مع اعتماد

المصادقة الصحية على مؤسسات إنتاج وتحويل وخرن المنتجات الغذائية من أصل حيواني وضمان استرسال وتقصي المنتجات واستمرارية عمل شبكات رصد الرواسب في المنتجات الغذائية وتوفير البيئة الملائمة في جانبها الصحي للتصدير (وفقا للمعايير الدولية) ويساهم في إزالة العقبات الصحية لدخول المنتج التونسي للأسواق العالمية ورصد ومقاومة التجارة الغير شرعية

- تطوير وبلوغ مستوى الاعتماد الدولي لمنظومة مختبرات المصالح البيطرية وإعادة هيكلة وتنظيم منظومة البحث والتشخيص البيطري: منظومة تستجيب لمتطلبات السوق الداخلية والخارجية وتلبي طموح العاملين فيها وتنظم التدخل على الميدان وتضمن المستوى الأدنى للأداء وترتقي من منظومة تشخيص وبحث إلى بحث وصناعة.

4.2.4 حماية النباتات:

- توفير المراجع العلمية الضرورية
- توفير وسائل النقل وكميات المحروقات الضرورية للقيام بالمراقبة
- العمل على توفير تكوين مستمر للفنيين
- توفير الحماية الأمنية الضرورية لأعوان المراقبة لتمكينهم من أداء عملهم والتصدي للإنتاج والترويج العشوائي للمواد النباتية الغير مراقبة.
- تفعيل التمثيليات الجهوية لمصالح حماية النباتات ومراقبة المدخلات على المستوى الجهوي
- تفعيل إعادة هيكلة الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية

II - البرنامج 2: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية



أهداف البرنامج ومؤشرات قياس الأداء:

الهدف 1.2: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري

- تركيز الأرصفة الاصطناعية بالمناطق الساحلية ذات الأولوية
- عدد وحدات الصيد لكل حرس صيد بحري
- نسبة تجهيز المراكب الأكثر من 15 متر بالأجهزة الطرفية

الهدف 2.2: تطوير تربية الأحياء المائية

- مساهمة إنتاج تربية الأحياء المائية بالنسبة للإنتاج الجملي للصيد البحري وتربية الأسماك

الهياكل المتدخلة في البرامج الفرعية

الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

البرنامج 2:

2.2 تربية الأحياء المائية

1.2 الصيد البحري

البرامج الفرعية

■ إ.ع. للصيد البحري (إدارة الأحياء المائية)

■ إ.ع. للصيد البحري

الإدارات العامة

■ المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية:
• دائرة الصيد البحري

المؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية

■ وكالة مواني وتجهيزات الصيد البحري

المنشآت العمومية

■ المركز الفني لتربية الأحياء المائية

■ المجمع المهني للصيد البحري

المجامع المهنية والمراكز الفنية

رئيس البرنامج

(من سنة 2015)

السيد

رضا المرابط

مدير عام الصيد

إنجازات الميزانية

لسنة 2018

(ألف دينار)

مجموع البرنامج

103297

- نفقات التصرف

4728

- نفقات التنمية

87761

- صناديق الخزينة

10807

1 التقديم العام للبرنامج:

تميّزت سنة 2018 بالنسبة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بتضافر الجهود للحد من الصيد العشوائي وذلك بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية المتدخلة في القطاع وخاصة أهل المهنة بتنظيم كافة حلقات الإنتاج والتسويق. كما تمت مواصلة تنفيذ المشاريع الخاصة بقطاع الصيد البحري مما ساهم في بلوغ إنتاج جملي خلال هته السنة قدر بحوالي 133 ألف طن. كما بلغت صادرات منتجات الصيد البحري خلال سنة 2018 نحو 26983,3 طن بقيمة 527,3 مليون دينار مقابل 20302 طن بقيمة 410,3 مليون دينار سنة 2017 حيث ارتفعت من حيث الكمية بـ 6681,3 طن (33%) ومن حيث القيمة بـ 117 م.د (29%). هذا، ويعود الارتفاع من حيث الكمية بالأساس إلى الزيادة الهامة في كميات السلطعون المصدرّة حيث مرّت من 770 طن خلال سنة 2017 إلى حوالي 3355 طن خلال سنة 2018 صاحبها ارتفاع في القيمة من 5,4 م.د سنة 2017 إلى 24,9 م.د سنة 2018. كما تضاعفت كمية صادرات منتوجات تربية الأحياء المائية (أسماك الوراثة) بحوالي مرتين ونصف مقارنة بسنة 2017 حيث ارتفعت من 1760,8 طن إلى 4352 طن من حيث الكمية ومن 23,2 م.د إلى 62 م.د من حيث القيمة. أما بالنسبة إلى واردات المنتجات البحرية فقد بلغت خلال سنة 2018 نحو 44897,7 طن بقيمة 248,6 م.د مقابل 29498,2 طن بقيمة 160 م.د خلال سنة 2017 حيث سجّلت ارتفاعا من حيث الكمية بـ 15399,5 طن (52%) ومن حيث القيمة بـ 88,6 م.د (55%). ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة الهامة في واردات التنّ المجمّد بـ 13 ألف طن من حيث الكمية (68%) وبـ 55,5 م.د من حيث القيمة (78%) مقارنة بسنة 2017. وفي المقابل تراجعت وارداتنا من التنّ المعلّب بـ 2,6 ألف طن من حيث الكمية و9,8 م.د من حيث القيمة.

وبين الجدول التالي توزيع الإنتاج حسب أنواع الصيد:

إنتاج سنة 2018 بالطن	نوع الصيد
37982	الصيد الساحلي
22405	الصيد بالجر القاعي
48019	صيد السمك الأزرق
21184	تربية الأحياء المائية
395	صيد البحيرات
284	صيد المحار
2771	صيد التنبات
34	صيد اللقوسطة
6	صيد الإسفنج
6	صيد المرجان

2 تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

1.2 صلاحيات والتوجهات الإستراتيجية :

❖ إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد من خلال الأنشطة التالية:

- مقاومة الصيد العشوائي بجميع السواحل ومناطق الصيد.
- متابعة ومراقبة أنشطة وحدات الصيد البحري بواسطة الأقمار الاصطناعية.
- تكريس التصرف التشاركي في الموارد السمكية في إطار التعاون التونسي الياباني للمساهمة في التصرف الرشيد في الموارد السمكية بخليج قابس.
- النهوض بالصيد الساحلي و التقليدي وتعزيز دور المرأة في نشاط جمع المحار
- مواصلة التعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية (الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط (CGPM)، اللجنة الدولية لصون الثننيات (ICCAT)) من أجل الاستغلال الأمثل للموارد السمكية بالبحر الأبيض المتوسط

❖ تطوير منظومات الإنتاج والرفع من القدرة التنافسية :

- بمزيد إحكام تنظيم مواسم الصيد البحري وصيانة المراكب وتأهيل القطاع
- تدعيم البنية الأساسية المينائية من خلال المتابعة الفنية لدراسات وإنجاز الأشغال المتعلقة بالموانئ. (انجاز أشغال إحداث وتوسعة و تهيئة و إصلاح لموانئ الصيد البحري).

❖ تنمية نشاط تربية الأحياء المائية:

- الترفيع في نسبة الإنتاج المحلي من الأعلاف و فراج الأسماك
- إعداد إطار تشريعي خاص بنشاط تربية الأحياء المائية
- الرفع في قيمة التشجيعات بالنسبة لمشاريع المفرخات
- تكوين ورسكلة المستثمرين في هذا المجال
- إيصال أحدث نتائج البحث العلمي إلى المهنة واقتراح مشاريع بحث طبقا لمشاغل المهنيين
- تجربة وإدخال أنواع وتقنيات جديدة في إطار تجارب نموذجية
- تدعيم التعاون مع بعض البلدان ذات الخبرة الرائدة في المجال

- تأطير المستغلين في المجالات التّقنيّة والبيئيّة وفي مجال صحّة الأسماك .

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تمّ القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

الهدف 1.1.2: البحرية والتنمية المستدامة للصيد :

- مواصلة العمل بنظام الراحة البيولوجية للسنة العاشرة على التوالي (2009-2018) من خلال منع الصيد بالجر في كامل المنطقة البحرية الواقعة جنوب الموازي المار عبر رأس كبودية خلال الفترة من 01 جويلية إلى 30 سبتمبر .وقد بلغ عدد الوحدات التي انخرطت في نظام الراحة البيولوجية سنة 2018 ، 146 وحدة صيد و 19214 بحار مقابل 173 وحدة صيد و 2421 بحار سنة 2017. كما وزعت التعويضات المالية على المجهزين والبحارة بقيمة جمالية تقدر بنحو 6.443 مليون دينار مقابل 7.3 مليون دينار سنة 2017. و تم صرف المساعدات على قسطين، القسط الأول خلال فترة الراحة البيولوجية والثاني بعد انتهائها .
- مواصلة تنفيذ مشروع متابعة أنشطة وحدات الصيد البحري بواسطة الأقمار الصناعية:
- تركيز الأجهزة الطرفية على متن 177 مركب (18 %) و تقدم حوالي 355 مطلب (37 %) .
- إصدار النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بتجهيز وحدات الصيد البحري بأجهزة طرفية لمتابعة أنشطتها بواسطة الأقمار الصناعية:
- القانون عدد 13 لسنة 1994 المؤرخ في 31 جانفي 1994 المتعلق بممارسة الصيد البحري كما تم تنقيحه بالقانون عدد 34 لسنة 2013 المؤرخ في 21 سبتمبر 2013 و بالقانون عدد 30 لسنة 2018 المؤرخ في 23 ماي 2018 الذي يخول للأعوان المنصوص عليهم بالفصل 27 من هذا القانون معاينة جرائم الصيد البحري المتعلقة بالصيد في المناطق المحجرة و تحرير محاضر في الغرض بالاعتماد على المعلومات المتعلقة بمواقع وجود وحدات الصيد البحري والتي توفرها تجهيزات المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية المنصوص عليها في الفصل 7 (ثالثا) من القانون عدد 34 لسنة 2013 .
- القانون عدد 1 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 والمتعلق بإصدار مجلة الاتصالات كما هو منفتح ومتمم بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.
- قرار وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المؤرخ في 26 جوان 2016 والمتعلق بضبط نوع التجهيزات التي تمكن من الحصول على المعلومات الحينية المتعلقة بمواقع وجود وحدات الصيد البحري بحرا وأنواع الوحدات التي يجب تجهيزها بها.
- منشور وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 316 بتاريخ 29 ديسمبر 2017 متعلق بتعميم العمل بالمنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية و ضبط كيفية الانتفاع بالامتيازات الجبائية والمالية المسندة لأصحاب المراكب المعنية (قرار وزير الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري

المؤرخ في 26 جوان 2015 المتعلق بضبط نوع التجهيزات التي تمكن من الحصول على المعلومات الحينية المتعلقة بمواقع وجود وحدات الصيد البحري بحرا و انواع الوحدات التي يجب تجهيزها بها).

- وضع منظومة المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية (جوان 2016).
- ضبط قائمة المزودين المعتمدين للأجهزة الطرفية و إدماجهم صلب المنظومة بهدف تجهيز قرابة 900 مركب صيد بحري بطول يساوي أو يفوق 15 م جملي .

- مواصلة تنفيذ مشروع حماية خليج قابس بوضع الحواجز الاصطناعية في المناطق المهذدة للحد من ممارسة الصيد العشوائي الذي انطلق منذ سنة 2007 بكلفة جمليه تقدر بحوالي 5م.د في مرحلة أولى و 10 م.د في مرحلة ثانية على مدى 5 سنوات بمعدل 2 م.د سنويا علما و أنه تمّ إلى غاية سنة 2017 وضع حوالي 10.000 رصيف بكل من قرقنة و المحرس و الزرات و قابس و غنوش و جربة . و ستواصل الإدارة استكمال آخر قسط من المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لهذا المشروع في إطار اتفاقية مع وزارة الدفاع الوطني (بصدد الإعداد) .

- إقرار تفعيل دور وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري في منظومة المراقبة برا و بحرا (المجلس الوزاري المضيق المخصص للصيد البحري و تربية الأسماك المنعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2015) حيث تمت المصادقة على الصفقة المتعلقة باقتناء زورقين سريعين للمراقبة الساحلية (نوفمبر 2017) و تقدم الصنع بحوالي 50% .

- دراسة ملفات صنع و توريد مراكب الصيد البحري: في إطار أعمال اللجنة الاستشارية لإسناد تراخيص صنع و توريد وحدات الصيد البحري انعقدت 7 جلسات تم خلالها:

- دراسة 800 ملفا في إطار تعويض و إدخال تحويلات أفضت إلى إسناد حوالي 540 ترخيص
- دراسة 628 ملف في إطار تنفيذ قرارات المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2015 إسناد 452 ترخيص لتسوية الوضعية الإدارية لهذه المراكب.

- دراسة ملفات الحصول على تراخيص لاستغلال مصائد ثابتة:

وافقت اللجنة الاستشارية المعنية بإسناد تراخيص المصائد الثابتة على إسناد 12 موافقة مبدئية لإقامة مشاريع لتربية الأحياء المائية .

- إحكام مجهود صيد التن : في نطاق العمل وفق قرارات اللجنة الدولية لصون الثنيات المنخرطة فيها بلادنا ، تواصل العمل على تشريك مراكب الصيد المرخص لها خلال موسم 2018 .

- تحسين المنظومة الإحصائية للصيد البحري من خلال التقدم في إعداد السجل الوطني لأسطول الصيد البحري لتسجيل وتحسين البيانات الفنية الخاصة بالمراكب التي يفوق طولها 15مترا وبأغلب المراكب التي لا يقل حجمها الخام عن 5طن.
- مواصلة دعم البنية الأساسية المبنائية بإنجاز دراسات وأشغال التهيئة و التوسعة والحماية. وتمثل أهم الإنجازات خلال سنة 2018 في ما يلي:

بالنسبة للأشغال

- الانتهاء من انجاز أشغال توسعة و تهيئة ميناء الشابة
- مواصلة إنجاز أشغال حماية ميناء قابس (تقدم الأشغال 85%)
- مواصلة مشروع إنجاز ميناء سيدي منصور(تقدم الأشغال 80%)
- مواصلة أشغال ميناء سيدي يوسف- قرقة بكلفة 32 م د (تقدم الأشغال 50%)
- مواصلة مشروع توسيع ميناء طبلبة بكلفة 53 م د (تقدم الأشغال 20%)
- الإعلان عن طلب العروض للمرة الخامسة للقيام بأشغال تهيئة ميناء قليبية
- الإعلان عن طلب العروض للقيام بأشغال تهيئة وإصلاح وحماية ميناء قلعة الأندلس

بالنسبة للدراسات

- الانتهاء من إنجاز دراسة حماية ميناء قلعة الأندلس
- الانتهاء من إنجاز دراسة إصلاح وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بالمهدية
- مواصلة إنجاز دراسة إصلاح و تهيئة ميناء الصيد البحري بصفاقس.
- الشروع في إنجاز دراسة تهيئة ميناء الزارات.
- الإعلان عن طلب العروض للقيام بدراسة تكميلية لإعادة تهيئة و ترميم ميناء صيادة

الهدف 2.2: تطوير تربية الأحياء المائية:

أسندت الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك خلال سنة 2018، 8 موافقات مبدئية و 7 تراخيص استغلال نهائية لإقامة مشاريع تربية أحياء مائية، موزعة كما هو مبين بالجدول الموالي:

	تسمين	تربية	تربية	تربية	تربية (قوقعيات)	تربية قوقعيات	تربية البحرية	
7	1	-	1	-	1	3	1	ترخيص نهائي

8	-	1	-	4	-	2	1	مدينة
---	---	---	---	---	---	---	---	-------

- متابعة وتقييم وضعية مزارع تربية الأسماك البحرية الناشطة
- متابعة تقدم انجاز المفرخات البحرية المتحصلة على موافقات على النشاط
- متابعة تقدم انجاز المشاريع المتحصلة على تراخيص استغلال
- القيام بدوريات مراقبة لمزارع تربية القواقع بحيرة بنزرت للوقوف على وضعية الانتصاب والتثبت من صلاحية التراخيص وحثهم على تسوية وضعيتهم.

- تم الإعلان عن طلب عروض لإعداد مخطط مديري لتنمية تربية الأحياء المائية بالبحر وعلى اليابسة سيتم فيها تحديد المواقع المناسبة لتربية الأحياء المائية والأصناف والتقنيات المراد اعتمادها وتقييم طاقة استيعابها، قدرت مدة الدراسة بـ 18 شهرا.

- مواصلة دراسة تقييم المخزون السمكي ومردود الصيد بالسدود والمسطحات المائية بسد نهبانة من ولاية القيروان وسدي بربرا وبنى مطير من ولاية جندوبة في إطار اتفاقية عمل بين الإدارة العامة للصيد البحري والمركز الفني لتربية الأحياء المائية والمعهد العالي لتربية الأحياء المائية ببنزرت والمعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية.

ي أعمال اللجان الفنية:

- لجنة فنية لتقييم الدراسات الفنية والاقتصادية لمشاريع تربية الأحياء المائية.
- لجنة المصائد الثابتة التي تعنى بإسناد الموافقات المبدئية لمشاريع تربية الأسماك .
- اللجنة الفنية لإيصال نتائج البحث إلى المهنة.
- اللجان الفنية الخاصة بدرس الجوانب والأوضاع البيئية بوزارة البيئة والتنمية المستدامة.
- اللجان العلمية للمنتديات والمعارض المتعلقة بالنشاط.

3 نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 :

1-3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج :

تنفيذ لميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

: ألف دينار

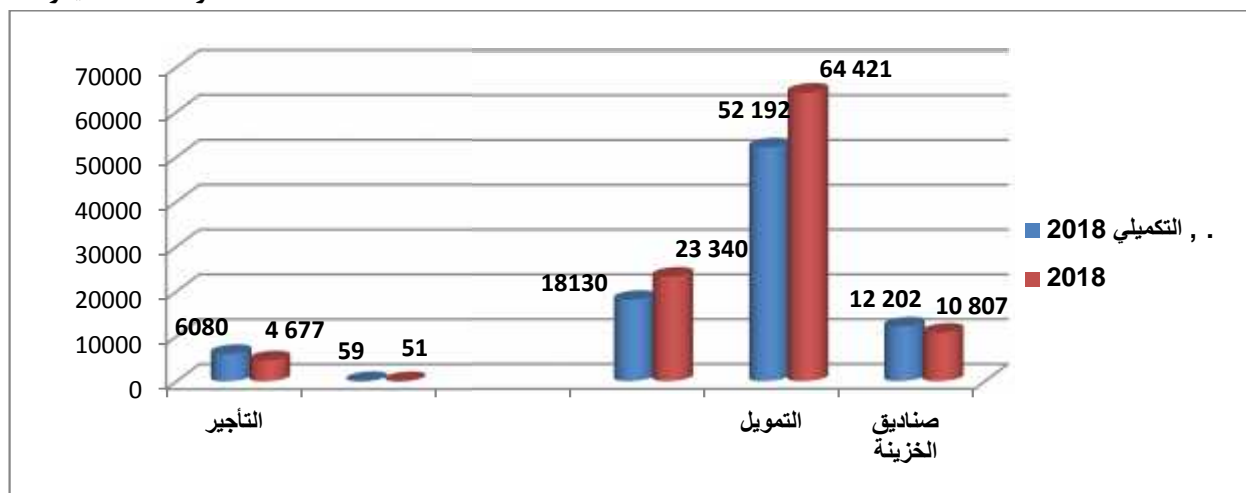
الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 %		2018 (2)	تقديرات 2018 (. , التكميلي) (1)	تقديرات 2018 .	بيان النفقات
(1) / (2)	(1) - (2)				
77%	-1 411	4 728	6 139	6 139	:
77%	-1 403	4 677	6080	6080	التأجير العمومي
86%	-8	51	59	59	وسائل المصالح
					التدخل العمومي
125%	17 439	87 761	70 322	70 322	: نفقات التنمية
129%	5 210	23 340	18130	18130	
129%	5 210	23 340	18130	18130	على الموارد العامة للميزانية
	0				على موارد القروض الخارجية الموظفة
123%	12 229	64 421	52 192	52 192	التمويل العمومي
123%	12 229	64 421	52 192	52 192	على الموارد العامة للميزانية
	0				على موارد القروض الخارجية الموظفة
89%	-1 395	10 807	12 202	12 202	صناديق الخزينة
117%	14 634	103 297	88 663	88 663	2

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار



- قدّرت نسبة الاستهلاك الجمالية لنفقات برنامج الصيد البحري وتربية الأسماك بـ 117٪ من التقديرات المبرمجة، وهي تختلف من فقرة إلى أخرى ويفسر الفارق بين التقديرات والإنجازات في الميزانية كما يلي:
- بالنسبة لنفقات التأجير (77٪): فهي تشمل كامل البرنامج (جميع البرامج الفرعية) على المستويين المركزي والجهوي .
 - وسائل المصالح: تتمثل في نفقات تسيير وحدات الحراسة الساحلية والمتمثلة في التأمين والصيانة والوقود. وتم استهلاك 86% من الإعتمادات المرسمة
 - بالنسبة لصناديق الخزينة: بلغت نسبة استهلاك الإعتمادات المخصصة لميزانية المركز الفني لتربية الأحياء المائية والمجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري (بما فيها اعتمادات صندوق الراحة البيولوجية) بـ 89٪.
 - بالنسبة للاستثمارات المباشرة بلغت نسبة استهلاك الإعتمادات بـ 129٪ ويفسر هذا الفارق بصرف إعتمادات إضافية من النفقات الطارئة لإقتناء زورقين سريعين لمقاومة الصيد العشوائي (8.344.8أ.د)
 - التمويل العمومي نسبة الإنجاز 123٪ مقارنة بالتقديرات ويفسر هذا الفارق بصرف إعتمادات إضافية من النفقات الطارئة قدرت بـ: 500أ.د لفائدة وكالة المواني وتجهيزات الصيد البحري لتهيئة مناء الصيد البحري ببني خيار و232أ.د لتسديد الإنعكاس المالي المتأاتي من تخفيض معالم الخدمات المائية لفائدة مراكب الصيد البحري العاملة بالشمال و7850.6أ.د لمنحة المحروقات لقطاع الصيد البحري كما تم تحويل إعتمادات من برامج أخرى لتسديد منحة المحروقات لقطاع الصيد البحري.

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

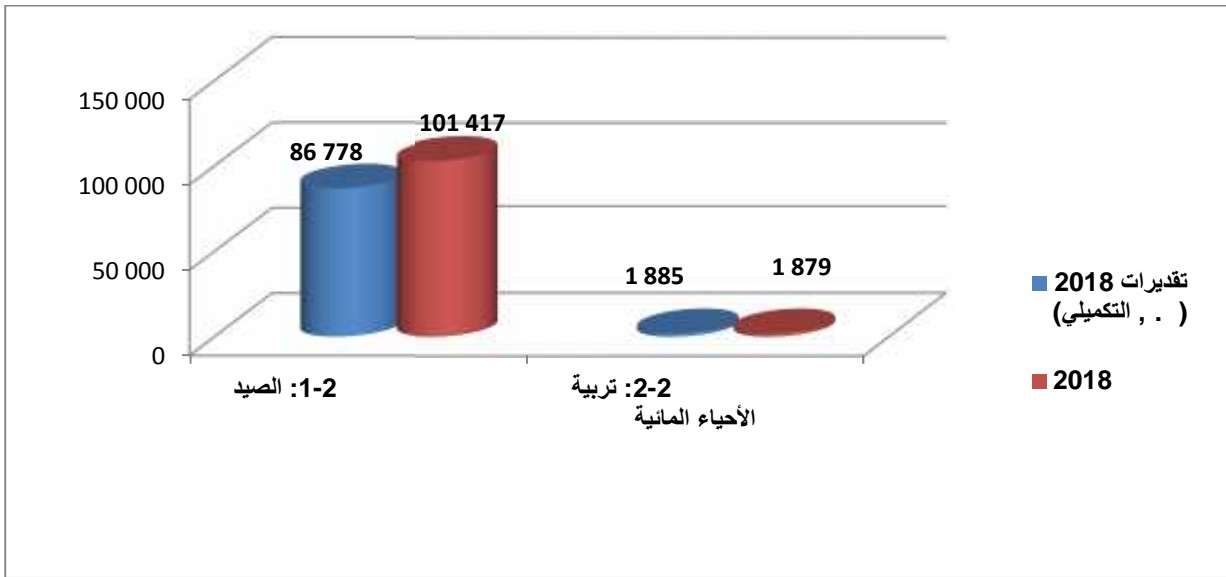
التوزيع حسب البرامج الفرعية

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات 2018		تقديرات 2018 (. . التكميلي) (1)	تقديرات 2018 .	بيان البرامج الفرعية
% (1) / (2)	(1) - (2)			
116,87%	14 639	101 417	86 778	البرنامج الفرعي 2-1: الصيد البحري
99,69%	-6	1 879	1 885	البرنامج الفرعي 2-2: تربية الأحياء المائية
116,50%	14 634	103 297	88 663	:2

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2018
التوزيع حسب البرامج الفرعية
(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار



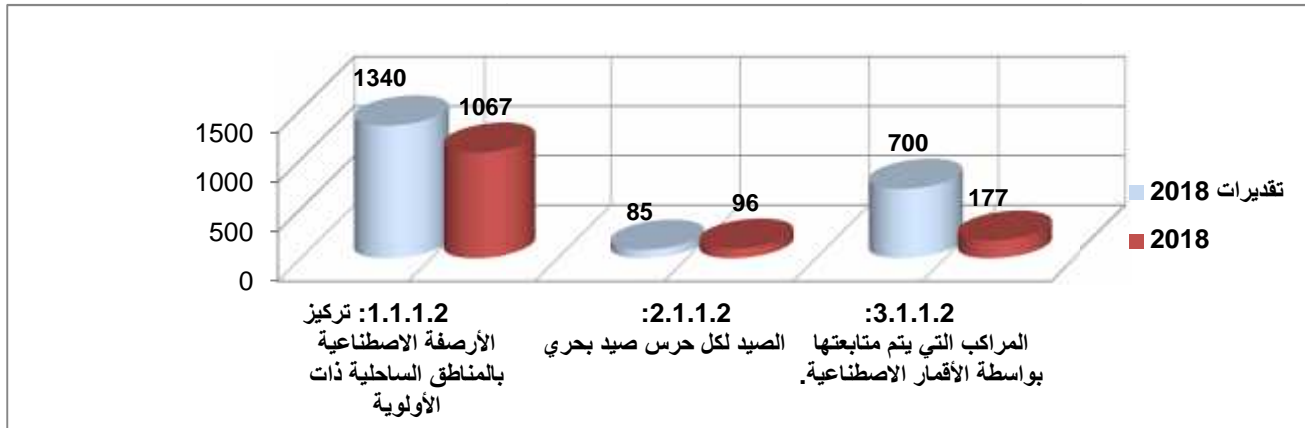
2-3 تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف 1.2: المحافظة على الثروات البحرية والتنمية المستدامة للصيد البحري:

❖ **تقديم الهدف:** تعتبر المحافظة على الثروات البحرية من أهم المحاور الأساسية التي ساهمت في بلورة أهداف برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية لما توفره من تنمية مستدامة والرفع في الإنتاجية.

مؤشرات قيس الأداء	تقديرات 2017	2017	بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	2018	بالتقديرات 2018
1.1.1.2: تركيز الأرصفة الاصطناعية بالمناطق الساحلية ذات الأولوية	كلم 2	1067	86%	1340	1067	78%
2.1.1.2: الصيد	وحدة صيد بحري	120	138%	85	96	120%
3.1.1.2: عدد المراكب التي يتم متابعتها بواسطة الأقمار الاصطناعية.	عدد المراكب	300	22%	700	177	25%

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 بالهدف 1.2: البحرية والتنمية المستدامة للصيد البحري:



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

1.1.1.2: تركيز الأرصفة الاصطناعية بالمناطق الساحلية ذات الأولوية

نظرا للوضعية الاجتماعية المتردية التي شهدتها المنطقة لم تتمكن الإدارة سنة 2018 من استكمال المشروع وعلى هذا الأساس تم العمل على إبرام اتفاقية مع مصالح وزارة الدفاع الوطني لصنع و اغراق ارصفت اصطناعية بعرض سواحل جربة (تم برمجة اغراق مساحة تقريبا 93 كم مربع) غير أنه لأسباب فنية لم تتمكن وزارة الدفاع الوطني من انجاز هذا القسط (عدم إمكانية المناولة مع شركة خاصة و يتعين صنع الأرصفة بالإمكانات المتاحة لوزارة الدفاع). تم اغراق الأرصفة بطريقة مكثفة (condensé) على مسافة تباعدية بحوالي 70 متر.

2.1.1.2: وحدات الصيد لكل صيد بحري

- الهدف المبرمج يتمثل في تقليص عدد المراكب بالنسبة لكل عون حرس صيد بحري أي كلما ينخفض هذا العدد يكون المؤشر أكثر جدوى و أقرب إلى بلوغ الهدف.
- يرجع الفارق المسجل لسنة 2018 بين الانجازات (96) والتقديرات (85)، بالرغم من الانتدابات انتداب سنة 2018 لـ 66 عون حرس الصيد البحري، إلى ارتفاع عدد أسطول الصيد البحري إثر قرار التسوية الاستثنائية لبعض الوضعيات الغير قانونية (المجلس الوزاري بتاريخ 12 نوفمبر 2015)، حيث تمت تسوية وضعية 1598 مركب إضافي ليلغ عدد الجملي للمراكب الناشطة حوالي **14398** وحدة صيد بحري سنة 2018 مقابل 12800 وحدة صيد بحري سنة 2017.

تفصيل الإنجازات حسب الجهات:

الجهة	عدد أعوان حرس الصيد البحري
	12
/	9
	1
	12
أريانة	4
-	9
	3
	12
	7
المنستير	8
المهدية	14
	30
	10
مدنين / جرجيس	18
القيروان	1
	150

3.1.1.2: المراكب التي يتم متابعتها بواسطة الأقمار الاصطناعية:

تم انتهاء انجاز المرحلة الأولى من المشروع "متابعة ومراقبة نشاط الصيد البحري عبر الأقمار الصناعية" وسيتم الشروع في إنجاز المرحلة الثانية لاستيعاب باقي الأسطول المستهدف حوالي 900 مركب ايفاء بالتعهدات الدولية تجاه الهيئة العامة لمصائد البحر الأبيض المتوسط CGPM 9/2007/33. وذلك بتعميم تركيز الأجهزة الطرفية المرتبطة بالمنظومة الإعلامية بعد صدور القرار الوزاري الذي يضبط النوعية والخصائص التقنية للجهاز والمصادق

عليه من طرف السلط المختصة. ونظرا لضعف انخراط المجهزين في هذه المنظومة تم العمل على اتخاذ عدة إجراءات من شأنها أن تساعد على انخراط المهنة في هذه المنظومة وذلك بالضغط على كلفة التركيب والاستغلال من خلال :

إعفاء الأجهزة الطرفية من الرسوم الجمركية عند التوريد ومن الأداء على القيمة المضافة. (التعريف الديوانية لهذه الأجهزة الطرفية: م 26 - 85).

- (أمر حكومي عدد 412 مؤرخ في 21 مارس 2016 يتعلق بإتمام الأمر عدد 1031 لسنة 1994 المؤرخ في 02 ماي 1994 المتعلق بضبط قوائم التجهيزات اللازمة للاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي والمؤهلة للانتفاع بالحوافز الجبائية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة تشجيع الاستثمارات وبتحديد شروط منح هذه الحوافز).

- مساعدة مالية بقيمة 50% من كلفة اقتناء وتركيب الجهاز الطرفي، تصرف على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

(موافقة وزارة المالية تحت عدد 21490 بتاريخ 17 سبتمبر 2015 على مساهمة الدولة في تمويل الأجهزة الطرفية بنسبة 50% تصرف على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري).

- منحة إضافية بقيمة 5% عند التزود بالوقود المدعم بالنسبة للمراكب الناشطة في المنطقتين عدد 2 و3. (قرار وزيرة المالية ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 31 أكتوبر 2016 متعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 4 نوفمبر 1998 المتعلق بضبط مبلغ المنحة على الغاز والمواد المستهلكة من طرف مراكب الصيد البحري).

- إصدار المنشور عدد 314 بتاريخ 28 ديسمبر 2017 والمتعلق بتفعيل العمل بالمنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية حيث تم ضبط آجال لتقديم ملفات طلب الحصول على التراخيص المستوجبة والامتيازات المالية المذكورة.

- إصدار عدة بلاغات منذ ديسمبر 2017 تم على إثرها التمديد في آجال تقديم المطالب من قبل المجهزين المعنيين.

وبالرغم من كل هذه الإجراءات بقي مستوى عزوف البحارة عن الانخراط في هذه المنظومة مرتفعا رغم إجبارية ذلك حيث بلغ عدد المراكب المجهزة بالأجهزة الطرفية سنة 2018 حوالي 177 مركبا مقابل 66 مركبا سنة 2017 أي بنسبة انجاز 25%.

وبناء على ذلك تم بتاريخ 28 نوفمبر 2018 التمديد في الآجال المحددة إلى غاية 17 ديسمبر 2018 وذلك بعد تحرير محضر اتفاق بين الوزارة والإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري حول النقاط التالية :

- اعتماد مرونة بـ 5 أمتار بالنسبة لكافة المناطق مع 5 أمتار إضافية بالمناطق التي تتميز بتضاريس بحرية شديدة التغير،
 - تكوين لجنة فنية مشتركة لتحديد هذه المناطق وضبطها على الخرائط المستغلة في المنظومة،
 - إعداد دليل إجراءات لاستغلال المنظومة الوطنية لمراقبة المراكب عبر الأقمار الاصطناعية مع رفع المخالفات من خلال معاينة المخالفة على عين المكان من قبل الهياكل المكلفة بالمراقبة بحرا،
 - عقد جلسة عمل مع مصالح وزارة النقل حول شروط الحصول على رخص الملاحة لفائدة مراكب الصيد بالجر في الأعماق،
 - مواصلة العمل على الضغط على كلفة الاستغلال،
 - التمديد في آجال البلاغ الصادر بتاريخ 2 نوفمبر 2018 ومواصلة تمكين البحارة من الخدمات المينائية إلى غاية تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه على أن لا يتعدى ذلك تاريخ 15 ديسمبر 2018،
- وتبعا لهذا التمديد تم تسجيل ورود ملفات جديدة ليبلغ مجموع المطالب الواردة على مصالحنا الجهوية 532 ملفا (بنسبة 55% من مجموع المراكب المعنية البالغ 970 وحدة صيد).

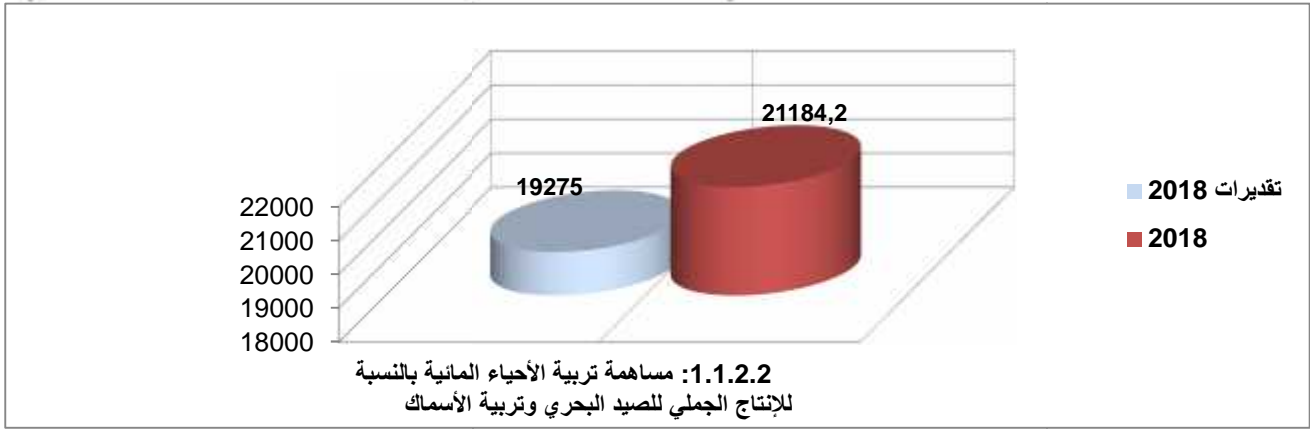
الهدف 2.2: التنمية المستدامة لقطاع تربية الأحياء المائية:

تقديم الهدف : مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج العام للصيد البحري و تربية الأسماك يعكس تطور النشاط الإنتاجي و الأداء الإداري مع إبراز مدى تدخل الهياكل الإدارية المختصة من خلال التأطير و الإحاطة والتكوين و الرسكلة للمهنيين.

مؤشرات قيس الأداء	تقديرات 2017	تقديرات 2017	بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر 1.1.2.2: مساهمة تربية الأحياء المائية بالنسبة للإنتاج الجملي للصيد البحري وتربية الأسماك	طن	18035	21864	121%	21184.2
				19275	% 110

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018

بالهدف 2.2: التنمية المستدامة لقطاع تربية الأحياء المائية:



1.1.2.2: مساهمة تربية الأحياء المائية بالنسبة للإنتاج الجملي للصيد البحري وتربية

يقدر إنتاج تربية الأحياء المائية خلال سنة 2018 بحوالي 21.184 ألف طن، وهو ما مثل 110 % من الإنتاج المبرمج لسنة 2018 و 16% من الإنتاج الجملي لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بتونس؛ مسجلا بذلك نسبة نمو سنوية معدلها 20 % خلال العشرية الأخيرة (2009-2018)، وذلك نتيجة دخول 48 مشروع حيز الإنتاج إلى موفى سنة 2018 إلى جانب استغلال 31 سد وبحيرة جبلية. ويوفر حوالي 3000 موطن شغل مباشر وغير مباشر.

تم تقدير الإنتاج أخذا بعين الاعتبار عدد التراخيص المصادق عليها من قبل الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك والتي كان من المنتظر دخولها حيز الإنتاج بصفة تدريجية خلال السنوات القادمة.

تعتبر منظومة تربية الأسماك البحرية أهم نشاط يعتمد عليه لبلوغ الكميات المقدره الى غاية سنة 2020. وقد بلغت نسبة مساهمته في الإنتاج الجملي لتربية الأحياء المائية خلال سنة 2018 حوالي 95% محققا نسبة نمو سنوي يقدر بـ 22% خلال العشرية الأخيرة (2009-2018).

تطور إنتاج تربية الأحياء المائية بالطن حسب نوع النشاط () :

2018 (%)	2018		2017		
	عدد المشاريع		عدد المشاريع		
-1%	26	20178	25	20334	
10%	8	183	6	167	القوقيات
-40%	1	1,2	1	2	تربية
-1%	35	20362,2	32	20503	إنتاج تربية الأحياء
-40%	31 + 6	809,3	28 + 4	1360	أسماك المياه العذبة
81%	7	12,7	6	7	تربية الطحالب (السبيرولين)
-40%	31 + 13	822	28 + 10	1367	إنتاج تربية أحياء المياه
-3%	31 + 48	21184,2	28 + 42	21869	

تفصيل الإنجازات حسب الجهات:

توزيع إنتاج تربية الأحياء المائية حسب الولايات خلال سنة 2018 ()

الولاية	القوقعات	مياه عذبة			
		13,3			13,3
		14			14
		656			656
	183	17			1502
سليانة		43			43
		16	0,5		1763,5
القيروان		3			3
		7			7
		4			4
		6			6
					1503
المنستير					14280
مهديّة			1,5	1,2	1189,7
سيدي بوزيد		16	0,8		16,8
			9,4		9,4
مدنين		12	0,5		171,5
		1			1
تطاوين		1			1
	183	809,3	12,7	1,2	21184,2
					20178

4 التوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1-4 أهم الإشكاليات :

1-1-4: على مستوى الصيد البحري :

- تأطير إداري محدود الفاعلية: يتميز خاصة بازدواجية مهام بعض الهياكل ، خاصة وأن الهياكل الجهوية راجعة بالنظر للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وغير مرتبطة مباشرة بالإدارة العامة، مما ينتج عنه تباطؤ في منظومة اتخاذ القرار؛
- نظام معلوماتي تنقصه الدقة والتّجاعة؛
- تكوين مهني لا يرتكز على استراتيجية واضحة المعالم؛
- نتائج بحوث غير مبسطة بالشكل الكافي؛
- حالة الأسطول من حيث التقادم والتآكل؛
- استمرار ظاهرة الإمعان في ارتكاب المخالفات خاصة مخالفات الصيد بالكيس والصيد بالجر بالأعماق القصيرة؛
- استمرار استنزاف الثروات البحرية القاعية بخليج قابس من خلال تسليط مجهود صيد يفوق طاقة تجدد المخزون؛

- غياب دراسات محيية حول المخزونات السمكية؛
- ضعف استغلال نتائج البحث الاستكشافية للثروات البحرية والاستفادة من خرائط توزيع الأسماك وتقنيات الصيد الانتقائية؛
- الاستغلال المكثف والمفرط للثروة البحرية في بعض المناطق والضغط الكبير على الموارد مع استفحال الصيد العشوائي واستعمال وسائل مستنزفة للثروة السمكية؛
- تقادم البنية الأساسية والتجهيزات المينائية بما أثر سلبا على نوعية الخدمات المينائية؛
- اكتظاظ بعض الموانئ بحكم تموقعها وعدم توفر تجهيزات العمل اللازمة بها خاصة أمام تطور نشاط تربية الأسماك مقابل بعض الموانئ الأخرى الغير النشطة لأسباب فنية أو اجتماعية مما أدى إلى عدم التوازن بين نشاطات الموانئ وقدرة البعض منها على الاستجابة لحاجيات القطاع؛
- انعدام وجود هيكل خاص مكلف بمراقبة أنشطة الصيد البحري؛
- نقص في مراقبة جودة المنتج؛
- وضع بيئي متردي في بعض المناطق.
- غياب التأطير والتنظيم الكافي على مستوى تحويل المنتج وتسويقه؛
- عدم قدرة وكالة المواني وتجهيزات الصيد البحري على مجابهة كلفة أشغال صيانة الموانئ أدى إلى تأجيل العديد من التدخلات على مستوى المواني مما انجر عنه تراكم و تفاقم الإشكاليات وأدى بالتالي إلى مزيد ارتفاع كلفتها (تداعي الحواجز الواقية وتصدع وتداعي الأرصفة وانسداد مداخل وأحواض المواني وتقادم التجهيزات).
- تسجيل شبه استقرار لإنتاج صيد السمك الأزرق خلال السنوات الأخيرة في حدود 48 ألف طن/سنة ويعود ذلك إلى عديد العوامل منها ما يتعلق بوضع المخزون والتغيرات المناخية على مستوى كثافة الأسراب ونوعية الأصناف ومنها ما هو متعلق بظروف الاستغلال من تقادم التجهيزات وارتفاع أسعار المدخلات ومحدودية نفوذ المهنيين في منظومة الترويج.

• 2-1-4 : على مستوى تربية الأحياء المائية :

- ضعف تمثيلية الهيكل الساهر حاليا على تنمية نشاط تربية الأحياء المائية بالرجوع إلى متطلبات القطاع؛
- عدم ملائمة الإطار التشريعي الجاري به العمل حاليا مع مستجدات القطاع؛
- عدم الإدلاء بالإحصائيات الصحيحة وضعف آليات مراقبة عمليات الإنزال وترويج المنتج؛
- غياب منظومة مستمرة لمتابعة الأوضاع البيئية للمشاريع من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط؛
- غياب منظومة متابعة صحية وصحة حيوانية "Zoosanitaire" قصد تسهيل التصدير لبلدان الاتحاد الأوروبي؛

- محدودية السوق الداخلية وضعف القدرة التنافسية لمنتوج تربية الأحياء المائية لدخول السوق الخارجية؛
- تواتر الجوائح البيئية والمناخية (خاصة بالنسبة للقوقعيات) خلال السنوات الأخيرة بما اثر سلبا على مردودية مشاريعها؛

تربية البحرية:

- ظهور بوادر تقلص مردودية النشاط مما يمس بديمومة القطاع (شبه استقرار في الإنتاج، تقلص نوايا الاستثمار...):

- نقص في المساحات المخصصة في الموانئ للخدمات المساندة لمشاريع تربية الأحياء المائية؛
- قرب مزارع تربية الأسماك البحر لبعضها في بعض المناطق مما قد يؤثر سلبا على الوضع البيئي وبالتالي على المصائد التقليدية؛

- ارتباط مشاريع تربية الأسماك بتوريد اليرقات و الأعلاف وبالتالي ارتفاع كلفة الإنتاج بسبب ارتفاع سعر المدخلات الموردة (يرقات وأعلاف) التي تمثل حوالي 80% من الكلفة الجمالية للكغ الواحد .
- بالنسبة لتربية القوقعيات:

- تسجيل عدة تجاوزات في انتصاب المشاريع (تجاوز المساحة المرخص فيها، تغيير الموقع دون ترخيص مسبق، انتهاء صلاحية الترخيص...):

- التأثير السلبي للوضع البيئي ببحيرة بنزرت على نوعية و جودة المنتوج إلى جانب تواتر فترات الغلق (الترويج بدون ترخيص خاصة خلال فترات الغلق):

- غياب التصنيف الصحي للبحيرة مما يمنع الترويج لبلدان الاتحاد الأوروبي.
- بالنسبة للتربية بالسدود:

- اقتصار نشاط التربية بالمسطحات المائية العذبة على النمط الموسع؛
- الاستغلال العشوائي للثروة السمكية: استعمال شباك محجرة وفي فترات محجرة وبدون تراخيص.
- نقص أو عدم توفر الإمكانيات البشرية والمادية لدى والمندوبيات الجهوية للقيام بعمليات مراقبة الصيد والإنزال وترويج المنتوج؛

- نقص كبير في كمية فراخ سمك البوري (البوراس والبيتومة) المستزرعة مقارنة بالمواسم السابقة نتيجة لتلوث مجاري الأودية بمياه الصرف الصحي والصناعي وتفاقم ظاهرة الصيد بالطراحة والنقص المسجل لكميات الأمطار الذي حال دون اتصال السباخ والأودية بمياه البحر هذا إلى جانب صعوبة الوصول إلى بعض أماكن الصيد؛

- غياب التصنيف الصحي ونقاط إنزال ومراقبة رسمية مهياة بالسدود المستغلة؛

2-4 التدابير والأنشطة لتدارك الإخلالات:

لمعالجة هذه الإشكاليات يجب التركيز على الجوانب التالية:

❖ الصيد البحري:

- إعادة النظر في الإطار التنظيمي والمؤسسي الحالي للقطاع قصد تدعيمه وإعطائه استقلالية ونجاعة أكبر؛
 - دعم لامركزية الإشراف على القطاع وإعطاء الهياكل الجهوية صلاحيات أوسع وربطها مباشرة بالإدارة المركزية المعنية بالصيد البحري وتربية الأحياء المائية؛
 - القيام بعمليات تقييم المخزون السمكي وخاصة منه العائم خلال مختلف فصول السنة وتحديد فترات صيد بعض الأصناف السمكية من قبل المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار؛
 - مزيد التحكم في مجهود الصيد من خلال :
- ❖ التوقف عن تسوية الوضعية الإدارية لبعض مراكب الصيد الساحلي وتطبيق النصوص القانونية الجاري بها العمل بخصوص المراكب التي تواصل نشاطها دون ترخيص و كذلك بالنسبة لوحدات الصيد بالجرّ المتقدمة والغير قادرة على الصيد بأعالي البحار من خلال تطبيق القانون بخصوص عدم امتثالها لقانون الصيد البحري والتشجيع على إعادة صنعها وفق المعايير والمواصفات الدنيا والتشجيع على إخراجها من الأسطول النشط (منح تعويضية).
- ❖ الإسراع باستكمال تجهيز المراكب بالأجهزة الطرفية و تفعيل المنظومة في اقرب الآجال.
- تفعيل وتدعيم هياكل الحراسة والمراقبة على مستوى مختلف حلقات مرور الإنتاج و إعادة العمل بنظام المكافآت للأعوان المتدخلين في عملية المراقبة و التي تستخلص من قيمة الخطايا والمحجوزات على غرار ما هو معمول به سابقا في قانون الصيد البحري و حاليا في مجلة الديوانة لتحفيز الأعوان المخولين قانونا لرفع مخالفات و جرائم الصيد البحري؛
 - مواصلة وضع الحواجز الاصطناعية بخليج قابس للحد من الصيد العشوائي والمساهمة في تحسين وضع التنوع البيولوجي؛
 - مزيد التحكم في إسناد منحة الوقود المدعوم من خلال تكثيف عمليات المراقبة للمصالح الجهوية للصيد البحري (السلطة المكلفة بإسناد المقتطعات) ووكلاء محطات بيع الوقود بالموانئ وإعادة النظر في شروط الانتفاع بهذه المنحة للحد من عمليات تحيل بعض المجهزين من أصحاب المراكب موضوع مخالفات صيد بحري، لمواصلة الانتفاع بمنحة الوقود عن طريق تغيير الربان المخالف عند ارتكاب المخالفات؛
 - الإسراع باستكمال تركيز النظام المعلوماتي للتصرف من شأنه أن يساعد على اتخاذ القرار الملائم في الوقت المناسب؛

- رقمنة الأرشفة صلب النظام المعلوماتي للصيد البحري وتربية الأحياء المائية؛
 - اضطلاع القطاع الخاص بدور أكثر فاعلية وذلك في إطار شراكة مؤطرة قانونيا بين هذا القطاع والقطاع العام تمكن من إسداء خدمات بأكثر نجاعة وفاعلية؛
 - تحسين المنظومة المينائية وتأهيل التجهيزات والمعدات المخصصة لإنزال المنتج والمحافظة عليه؛
 - المحافظة على المحيط البيئي البحري ضد كل المخاطر التي من شأنها تهديد الموارد البحرية؛
 - وضع نظام تصرف في وحدات الإنتاج يستجيب لمتطلبات وقواعد الاستغلال الشفاف ويساعد على تقييم الانجازات والأداء؛
 - تدعيم المساندة الفنية للصيادين من خلال سن شراكات بين القطاعات العمومية والخاصة والجمعية يمكن أن تترجم في ابتكارات تساعد على تحسين تقنيات الإنتاج وتسويق المنتج؛
 - عقلنة تسيير شبكات التوزيع بمختلف مكوناتها: توضيح أدوار كل المتدخلين، تنظيم النشاط على مستوى نقاط البيع وتنظيم مراكز التحويل...؛
 - وضع نظام جودة من شأنه إضفاء قيمة أكبر للمنتج سواء في السوق الداخلية أو عند التصدير؛
 - تدعيم الكفاءات الفنية والرفع من مؤهلات الصيادين في مختلف الاختصاصات وإعادة هيكلة أنظمة التكوين؛
 - تطوير أنشطة البحث حتى تغطي جميع جوانب النشاط؛
 - وضع إستراتيجية اتصال تساعد على الرفع من قيمة القطاع من جميع جوانبه؛
 - مزيد التأطير الاجتماعي للصيادين لتمكينهم من التغطية الاجتماعية وضمان موارد رزقهم؛
 - مزيد تكثيف حملات التوعية للصيادين البحريين بالمقتضيات التنظيمية لحماية الثروة ومتابعة نشاطهم عن كثب بواسطة الأقمار الاصطناعية ليشمل كافة وحدات الصيد التي يفوق طولها 15 متر.
- ❖ **تربية الأحياء المائية:**
- انجاز دراسة "مخطط مديري لتنمية تربية الأحياء المائية بالبحر وعلى اليابسة" بهدف تحديد وتخصيص مواقع خاصة بتربية الأحياء المائية ZAA، أخذا بعين الاعتبار الأصناف والتقنيات الممكن استعمالها.
 - إعداد دليل لقواعد الممارسات الجيدة لجميع منظومات التربية ووضع برمجية في الغرض
 - وضع إطار مؤسسي وتشريعي خاص بنشاط تربية الأحياء المائية كنشاط استراتيجي وذو أولوية وطنية
 - إحداث صندوق لجبر الأضرار من الجوائح خاص بنشاط تربية الأحياء المائية
 - وضع التحفيز اللازم لتشجيع المستثمرين للانخراط في منظومة التامين
 - دعم وتشجيع المبادرات الخاصة بإحداث مشاريع مفرحات الأحياء المائية وتنويع أصناف وتقنيات التربية مع تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص
 - مراجعة نسبة فائدة القروض لدى البنك المركزي باحتساب نسبة فائدة تفضيلية لصالح النشاط .

- التمديد في الإعفاء من الأداء على الأرباح بإضافة 10 سنوات أخرى.
- استكمال دراسة تقييم المخزون السمكي بالسدود وتصنيفها حسب خصوصياتها.
- إرساء منظومة وطنية لمراقبة أمراض الأحياء المائية الخاضعة للترتيب وفقا لمعايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية OIE
- إرساء برنامج تصنيف صحي لمواقع التربية (قوقعيات، المسطحات المائية العذبة ...)
- تحسين جودة منتوجات تربية الأحياء المائية وثمينها والعمل على إرساء علامة جودة عالمية خاصة بمنتجات تربية الأحياء المائية التونسية مثل علامة الجودة العالمية ASC وإحكام مسالك التوزيع
- العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين دول شمال إفريقيا بخصوص المبادلات التجارية لتصدير منتجات تربية الأحياء المائية للدول المجاورة وتفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية في الغرض؛
- تخصيص منحة خاصة عند التصدير لفائدة المنتج (على الكلغ الواحد)؛
- تعميم منحة نقل منتجات التربية عند التصدير على جميع الوسائل وإلى جميع الأسواق (التقليدية والغير تقليدية) بصفة منتظمة؛
- الترفيع في طاقة استيعاب مستودعات الخزن على مستوى المحطات الجوية وتوفير وسائل النقل اللازمة؛
- العمل مع مصالح وزارة البيئة والشؤون المحلية لتفعيل الشبكة الرسمية الخاصة بالمتابعة والمراقبة البيئية؛
- الأخذ بعين الاعتبار لمشاريع تربية الأسماك البحرية عند القيام بمشاريع التوسعة والتهيئة والإصلاح بالمواني؛
- تدعيم منظومة الحوافز والتشجيعات لفائدة قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية والهيكل المهنية؛
- تنوع الأصناف المرباة للرفع من مردودية القطاع عبر تعزيز أعمال البحث وتشجيع المشاريع ذات التكنولوجيات الحديثة مثل تفريخ وتربية أصناف جديدة محلية (الأسماك البحرية، أسماك المياه العذبة، القوقعيات، القشريات، الطحالب البحرية...) والتربية المندمجة و"multitrophique Aquaculture" ...
- العمل على تحسين المدخلات المحلية بالتركيز على الأبحاث في مجال مقاومة الأمراض والتحسين الوراثي والنمو وتحسين نوعية وقدرة أداء الأعلاف ..؛
- تعزيز قدرات الإطارات والفنيين (إدارات ومهنة) في مجالات المفرخات، صناعة الأعلاف، الأمراض، الأنظمة المعلوماتية السلامة ومجال الغطس والمحافظة على البيئة...؛
- تطوير برامج التكوين بما يتلاءم مع تطورات نشاط تربية الأحياء المائية للرفع من نسبة التأطير والتركيز أكثر على التكوين التطبيقي حسب تنوع منظومات التربية؛
- توفير معدات السلامة اللازمة للشغل بمزارع تربية الأسماك البحرية وخاصة بالنسبة للحوادث المرتبطة بالغطس (Caisson).

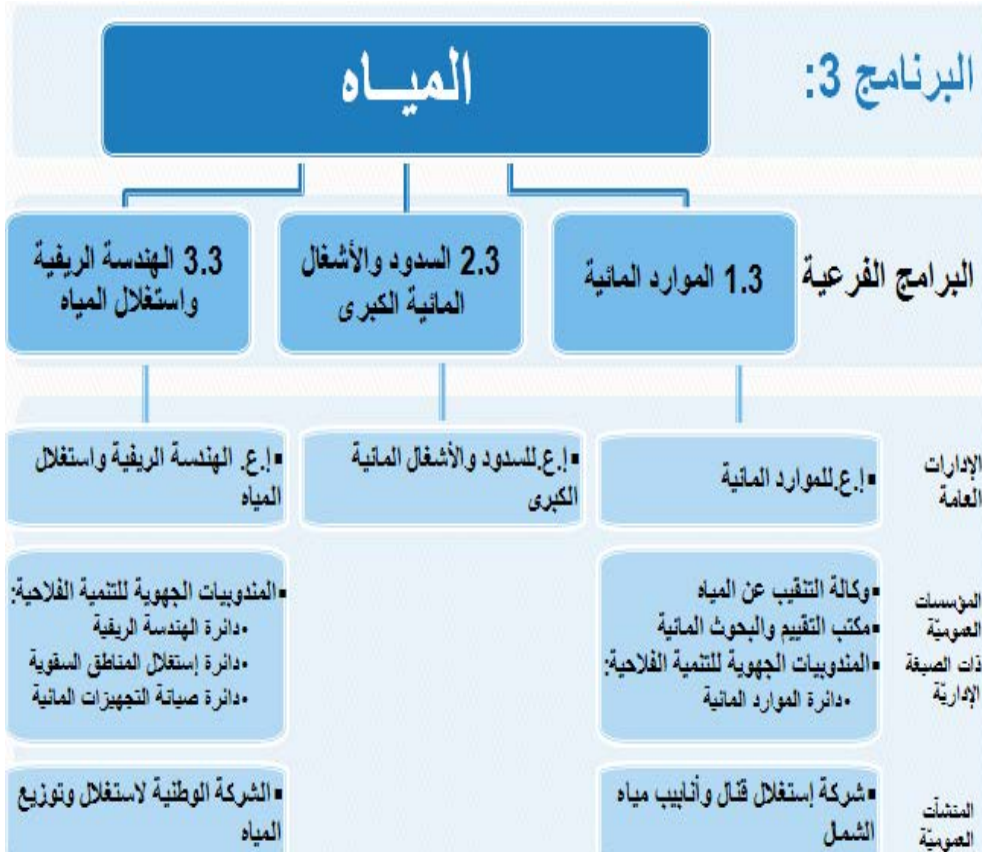
III - برنامج المياه



أهداف البرنامج ومؤشرات قياس الأداء:

مؤشرات قياس الأداء	الهدف
<ul style="list-style-type: none"> ◆ نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية باعتبار الآبار العشوائية ◆ نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية. ◆ طاقة الخزن في السدود الكبرى. ◆ طاقة تحويل المياه 	<p>الهدف 1.3: تعبئة الموارد المائية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ◆ نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الإقتصاد في الماء. ◆ نسبة المجامع المائية النشيطة ◆ تعصير الشبكات وإعادة تهيئة وإحياء المناطق السقوية. 	<p>الهدف 2.3: الإقتصاد في الماء واستدامة الأنظمة المائية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ◆ نسبة التزود بالماء الصالح للشرب 	<p>الهدف 3.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي</p>
<ul style="list-style-type: none"> ◆ كميات المياه المشحونة للمائدة المائية عبر التغذية الإصطناعية. ◆ كمية المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي. 	<p>الهدف 4.3: حماية وصيانة الموارد المائية والإدارة المستدامة لها</p>

الهياكل المتدخلة في البرامج الفرعية



رئيس البرنامج:

(بداية من سنة 2015)

السيد

رضا قبوج

المدير العام للهندسة

الريفية واستغلال

إنجازات الميزانية

لسنة 2018

(ألف دينار)

373541

- ذفقات التصرف،

54571

- ذفقات التنمية،

318970

1. التقديم العام للبرنامج:

تتميز البلاد التونسية بمناخ جاف وشبه جاف مع عدم انتظام الأمطار في الزمان والمكان حيث تصل إلى 1500 مم في أقصى الشمال و 50 مم في الجنوب مع تواتر فترات الجفاف والفيضانات (تسجيل 23 حالة جفاف و 17 حالة فيضان خلال الفترة الممتدة من 1900-2015).

ويتراوح معدل محاصيل الهطول المطرية على مدة 45 سنة ما يقارب 36 مليار م³ مع تسجيل حد أقصى سنة 1970-1969 ب 90 مليار م³ وحد أدنى سنة 1993-1994 ب 11 مليار م³. وتمثل الموارد المائية القابلة للتعبئة 13% والفلاحة المطرية 17% والمراعي والغابات 15% والتبخر والسيلان 55% من المحاصيل المطرية. واتسمت السنوات الثلاث الأخيرة بندرة الموارد المائية حيث أن الإيرادات بالسدود لا تمثل إلا 34% بالنسبة لموسم 2016/2015 و 43% لموسم 2017/2016 وقرابة 50% بالنسبة لموسم 2018/2017 مقارنة بالمعدل الوطني.

وقد شهدت سنة 2018 :

(مواصلة إنجاز سدود ملاق العلوي والدويميس وخزان القلعة الكبرى مواصلة إنجاز المشاريع المتعلقة بأشغال إعادة تأهيل وتعصير المناطق السقوية الكبرى على مساحة 17.2 ألف هكتار على غرار تعصير المناطق السقوية بالحوض السفلي لوادي مجردة (منوبة المرحلة الثانية) على مساحة 2750 هكتار وتعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت وتجهيز منطقة شرفش بشبكة تجفيف وصرف المياه على مساحة 3200 هكتار وتهيئة المنطقة السقوية سراط بالكاف على مساحة 4500 هكتار وتهيئة من المنطقة السقوية بمرناق على مساحة 6500 هكتار.

(تم الانطلاق في مشروع تميمين المناطق السقوية بالوسط على مساحة تقارب 9000 هك مع الأخذ بعين الاعتبار الخدمات الفلاحية لسلسلة ما بعد الانتاج.

(كما تم الانطلاق في مشروع تكثيف الفلاحة السقوية بالبلاد التونسية والذي يهم ولايات الشمال : بنزرت وباجة وجندوبة وسليانة

(تنفيذ البرامج الوطنية والجهوية للتزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي الممولة بالأساس من طرف البنك الإفريقي للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية وكذلك في المناطق الحضرية بتمويلات مختلفة (البنك العالمي، البنك الإسلامي للتنمية، البنك الإفريقي للتنمية، البنك الألماني للأعمار).

دراسات الموائد المائية ووضع الآليات للحد من استغلالها المفرط فضلا عن إنجاز حفريات استكشافية في المناطق غير المعروفة للتزود بالماء الصالح للشرب والري وتعويض الآبار القديمة وتدعيمها لتحسين استغلال الأنظمة المائية الموجودة.

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

1-2 الإصلاحات والتوجهات الإستراتيجية:

- التصرف المندمج والمستديم في الموارد المائية : ويهدف هذا التوجه إلى مواصلة تعبئة الموارد المائية التقليدية من خلال تشييد السدود وحمايتها من الترسبات وشحن الموائد المائية الجوفية وتأمين تزويد مختلف الجهات بالمياه وذلك بربط السدود بعضها ببعض ونقل فائض المياه من الشمال إلى المناطق الأخرى للتزود بالماء الصالح للشرب والري. كما يتمثل التصرف المندمج في ترشيد الطلب عن المياه و تعبئة الموارد المائية غير التقليدية (تحلية المياه المالحة وشبه المالحة واستعمال المياه المعالجة في الري) وضمان استدامة الموارد المائية والمحافظة علىها من الاستنزاف والتلوث.
- التصرف في الطلب: يهدف هذا التوجه الى دعم برامج الاقتصاد في الماء على مستوى الضيقة و تثمينها وقيادة عمليات الري باستعمال التكنولوجيات الحديثة ودعم برامج الصيانة الوقائية لتحسين مردودية الشبكات المائية وضمان استدامتها بتشريك المنتفعين بعد تدعيم قدراتهم في جميع المجالات ذات الصلة.
- التصرف في المخاطر عوضا عن التصرف في الأزمات: وذلك من خلال إقامة نظام توقعات مناخية والإعلان المبكر ونظام معلوماتي وطني للتصرف في الموارد المائية.
- التركيز على تثمين المناطق السقوية العمومية : وذلك بوضع إستراتيجية في الغرض بمشاركة كل الأطراف المعنية خاصة بمراحل الإنتاج وما بعد الإنتاج على غرار الإنتاج الفلاحي والإرشاد والتكوين والترويج والتحويل والتصدير، الخ...
- بلورة الإستراتيجية الوطنية لاستدامة الأنظمة المائية بالوسط الريفي : وذلك بالتركيز على المجامع المائية على المدى القريب والمتوسط بعد إعادة تنشيطها وإدخال مزيد من الحرفية على مستوى الإستغلال والصيانة مع تدعيم مراقبتها المالية وتشديد الأحكام الجزائية ضمن مجلة المياه الجديدة التي تم عرضها على أنظار الحكومة.

2-2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تمّ القيام بها لتحقيق أهداف

البرنامج:

1-2-2- الهندسة الريفية

➤ مشروع تعصير المناطق السقوية بالحوض السفلي لوادي مجردة المرحلة الثانية :

يندرج مشروع تعصير المناطق السقوية بالحوض السفلي لوادي مجردة في إطار برنامج الإستثمار في قطاع المياه PISEAUII، ويتمثل في إعادة تهيئة شبكات الري الانسيابية القديمة بأخرى عصرية تحت الضغط على مساحة 2750 هك بولاية منوبة بهدف تحسين مردودية النشاط الفلاحي، وإحكام استغلال الموارد الطبيعية من مياه وتربة، والإقتصاد في الماء والتصرف المباشر في التجهيزات المائية من طرف المجامع المائية. وتقدر تكلفة المشروع 39 مليون دينار منها قرابة 19 مليون دينار ممولة من طرف البنك الألماني للإعمار، أي ما يعادل 8 مليون أورو.

ويتم إنجاز المشروع على قسطين:

) القسط الأول: يهم منطقة البطان ، زويتينة الشمالية، زويتينة الجنوبية ومهرين الشمالية على مساحة 1125 هك.

) القسط الثاني: يهم منطقة الشويقي على مساحة 1625 هك.

تقدم إنجاز المشروع :

) الإنجاز المالي: تقدر نسبة السحب على القرض بـ 37.8 %

) الإنجاز المادي:

) القسط الأول : التهيئة المائية للمنطقة السقوية العمومية بالبطان، الزويتينة الشمالية، الزويتينة الجنوبية والمهرين

الشمالية التي تمشح 1125 هك

الصفحة الأولى المتعلقة باقتناء قنوات لإنجاز أشغال شبكات الري : بلغت نسبة التقدم 100 %

الصفحة الثانية المتعلقة بإنجاز أشغال شبكات الري: بلغت نسبة التقدم 98 %

الصفحة الثالثة المتعلقة بإنجاز أشغال الصرف والتجفيف وتهيئة المسالك الفلاحية ورفع القنوات القديمة بلغت

نسبة التقدم 75 %

القسط الثاني، تهيئة منطقة الشويقي التي تمسح 1625 هك وهي في طور إعداد الدراسة التنفيذية وتحتوي على :

الصفحة الأولى: تم إبرام اتفاقية بالتفاوض المباشر مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز وذلك لكهربية مركب الضخ

بالشويقي بمبلغ جملي 3412734,652 دينار. انطلقت الأشغال يوم 23 أوت 2017 بلغت نسبة التقدم 20 % .

الصفحة الثانية: اقتناء قنوات من الإسمنت المسلح لشبكة الري بلغت نسبة الانجاز 7 %

الصفحة الثالثة: تخص أشغال شبكات الري انطلقت الاشغال في 2019/02/04

الصفحة الرابعة: تخص المركب الكهربائي وهي بصدد إعداد كراس الشروط أما بقية الصفقات فهي بصدد إعداد

طلب العروض

إعادة تهيئة قنال العروسة: انطلقت أشغال الهندسة المدنية للفرع الشمالي في 30 جانفي 2018 وتقدر نسبة

التقدم بـ 20 %

اقتناء وشحن قنوات الاسمنت المسلح والمعدات الخاصة في طور نشر طلب العروض

* تقدر نسبة السحب على القرض بـ 51 %.

* بلغت التعهدات إلى غاية 2018/12/31 : 35.6 مليون دينار والدفعات 18.6 مليون دينار

➤ مشروع التصرف المندمج للموارد المائية بمنطقة مرناق

- مساحة المشروع : 6800 هك.
- تكلفة المشروع : 65.8 م.د، منها 39.5 م.د ممولة من طرف البنك الألماني للتنمية KfW، أي ما يعادل 12.7 مليون أورو.
- مدة الانجاز: 7 سنوات من سنة 2012 الى سنة 2018.
- مكونات المشروع:
- ❖ احداث وإعادة تهيئة محطات التصفية والضخ بالمناطق السقوية.
- ❖ اعادة تهيئة القنوات الرئيسية للمنطقة السقوية.
- ❖ اعادة تهيئة محطة الضخ لتغذية المائدة المائية بمرناق بالمياه التقليدية.

- ❖ انجاز محطة معالجة ثلاثية للمياه قصد تغذية المائدة(الديوان الوطني للتطهير).
- ❖ تعصير وإعادة تهيئة شبكات الري للمنطقة السقوية.
- ❖ انجاز شبكات الصرف الزراعي بالمنطقة.
- ❖ انجاز خزانات التعديل.
- تقدم الانجاز:

1- الإنجاز المادي:

- دراسة إعادة تهيئة المنطقة السقوية العمومية: تمت المصادقة على الدراسة الأولية APS خلال شهر سبتمبر 2016 وتم الانتهاء من الدراسة التفصيلية النهائية خلال شهر نوفمبر 2017.
- دراسة التغذية الاصطناعية للمائدة المائية: تم اعداد التقرير الأولي في صيغته النهائية وبصدد إعداد الدراسة التفصيلية . ولقد تم تخصيص كمية إضافية تقدر ب 5 مليون م3 سنويا من مياه الشمال لشحن المائدة المائية مع مواصلة بحث السبل الكفيلة لتثمين المياه المعالجة على مستوى محطة المعالجة بمليان 2 والعطار في وقت لاحق.
- بالنسبة للدراسة البيئية : لقد تم إعداد الدراسة الأولية التي بينت العديد من الإشكاليات البيئية المتعلقة بتصريف المياه المستعملة والنفايات الصلبة التي تساهم سلبا في تدهور نوعية المياه الجوفية واقتراح مخطط تصريف بيئي واجتماعي لجل الإشكاليات تدريجيا.

صفقة اقتناء ونقل القنوات الإسمنتية مع شركة El Kanawet بصدد امضاء الصفقة

صفقة تهيئة المنطقة السقوية بمرناق مع شركة BONNA بصدد امضاء الصفقة

صفقة تهيئة محطات الضخ وبناء الخزانات طلب عروض غير مجدي اعادة طلب العروض

2- التقدم المالي :

- تقدر نسبة السحب على القرض ب 4.4%
- بلغت التعهدات إلى غاية 2019/01/23 6.593 ؛ مليون دينار والدفعات 1.637 مليون دينار

➤ مشروع تعصير المنطقة بسيدي ثابت السقوية

- مساحة المشروع: 3200 هكتار تعصير و 1700 هكتار تجفيف.

- مكونات المشروع:
 - ❖ إحداث وإعادة تهيئة محطات التنقية والضخ بالمنطقة السقوية.
 - ❖ إعادة تهيئة القنوات الرئيسية للمنطقة السقوية.
 - ❖ تعصير وإعادة تهيئة شبكات الري للمنطقة السقوية.
 - ❖ إنجاز شبكات الصرف الزراعي بالمنطقة.
 - ❖ إنجاز خزانات التعديل.
- تكلفة المشروع: 70 م.د، منها 42 م.د ممولة من طرف البنك الألماني للإعمار، أي ما يعادل 14 مليون أورو.
- مدة الانجاز: 7 سنوات من سنة 2012 الى سنة 2018.
- تقدم الانجاز:
 - الإنجاز المالي: تقدر نسبة السحب على القرض ب 25 %
 - الإنجاز المادي:
- أشغال الصرف والتجفيف: انطلقت في شهر سبتمبر 2015 بالنسبة لمنطقة شرفش (1100 هك) مع مقاولات سوترابوب بكلفة تناهز 6.3 مليون دينار وبلغت نسبة تقدم الأشغال 100%.
- إقتناء القنوات : تم اختيار المقاوله بونا تونس بتكلفة 10.4 م.د و تم إعطاء الإذن لبداية الأشغال في فيفري 2016. تم قبول القسط الأول والثاني من القنوات 87%.
- بناء خزاني مياه و تجهيز محطة الضخ : تم ابرام صفقة مع مجمع مقاوله تونيبار و مقاوله بونا تونس بقيمة 13,141 مليون د وبلغت نسبة تقدم الأشغال 70%.
- اقتناء و تركيب القنوات البلاستيكية و وضع قنوات من الخرسانة المسلحة : بصدد تسجيل الصفقة بكلفة 26,1 م د مع بونا تونس وبلغت نسبة تقدم الأشغال 40%.
- إعادة تهيئة قناة جلب المياه : تم ابرام صفقة بقيمة 2,884 مليون د مع مقاولات الناصر الشابي وبلغت نسبة تقدم الأشغال 86%.
- أشغال المسالك الفلاحية و شبكات الصرف و التجفيف لمنطقة سيدي ثابت على مساحة 600 هك وقع الإعلان عن طلب العروض في مرحلة تقييم العروض
- تم خلال سنة 2017 التعهد بنسبة 100 % من الاعتمادات المبوبة على القرض.

➤ مشروع تهيئة المنطقة السقوية سراط (الكاف)

- مساحة المشروع : 4500 هكتار.
- تكلفة المشروع: 83.290 م.د. منها 30.790 م.د. ممول من طرف الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الكويتي وصندوق أبوظبي للتنمية أي ما يعادل 3750 ألف دينار كويتي و 14750 ألف درهم اماراتي و52.50 م.د عن طريق الميزانية.
- مدة الانجاز: 11 سنة من سنة 2007 إلى موفى سنة 2018.
- مكونات المشروع:
 - محطة ضخ بقدره دفع 2250 ل /ث.
 - 2 خزانات سعة 20 ألف م3 الواحد.
 - اقتناء ووضع 40 كلم من الخرسانة الاسمنتية.
 - اقتناء ووضع 135 كلم من البوليتيلان.
 - تهيئة 50 كلم من المسالك الفلاحية.

تقدم الانجاز الملامي :

- تم إمضاء صفقة اقتناء قنوات الخرسانية الإسمنتية بتكلفة 25 م.د وانطلاق الأشغال على مدة 30 شهرا ابتداء من شهر جويلية 2015. وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 99٪.
- تم إمضاء الصفقة المتعلقة بأشغال وضع القنوات الخرسانية وبناء المنشآت المائية لكل من الاقساط عدد 1 بقيمة 7,2 م.د وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 97٪. والقسط عدد 2 بقيمة 6,9 م.د وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 94٪.
- تم اتمام الصفقة المتعلقة باقتناء قنوات بلاستيكية بتكلفة 6.5 م.د.
- تم امضاء الصفقة لوضع القنوات البلاستيكية بقيمة 4 م.د على مدة 18 شهرا ابتداء من شهر جويلية 2016 وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 80٪ بالنسبة للقسط الأول و 91٪ بالنسبة للقسط الثاني.
- تم اتمام صفقات اقتناء عدادات مائية ،حنفيات وقطع خاصة ومعدات حماية الشبكة .
- تم امضاء الصفقة لأشغال الهندسة المدنية للأحواض 100 ٪ ومحطة الضخ بقيمة 5,7 م.د. وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 72٪.
- تم امضاء الصفقة لاقتناء تجهيزات محطة الضخ بقيمة 6,8 م.د. الأشغال على مدة 14 شهرا، انطلاقا من شهر فيفري 2017(بصدد توريد المعدات) 60 ٪.
- تم اعطاء الاذن لانطلاق الأشغال بالنسبة لكهربية محطة الضخ في 2017/11/09.

➤ مشروع الاقتصاد في مياه الري بالواحات

تقديم المشروع:

يهم المشروع 50 واحة على مساحة 8646 هكتار وإنجاز دراسات جديدة لـ 9 واحات على مساحة 765 هكتار بكل من قابس (3) وتوزر (3) وقبلي (3).

- تكلفة المشروع : 90 مليون دينار

- مدة الإنجاز 2008-2017

في إطار مشروع الاقتصاد في مياه الري بواحات الجنوب الممول من طرف البنك الياباني للتعاون الدولي والذي انطلق منذ بداية 2011 الأشغال بالواحات المعنية والمتواجدة بولايات قبلي وقابس وتوزر على مساحة جمالية تقدر بـ 8645 هكتار حيث قدرت كلفة المشروع المحيطة بـ 95 مليون دينار. ويمتد إنجاز المشروع من سنة 2008 إلى نهاية سنة 2017 ويهم المشروع 50 واحة على مساحة 7819 هكتار وإنجاز دراسات جديدة لـ 9 واحات على مساحة 765 هكتار بكل من قابس (3 واحات) وتوزر (3 واحات) وقبلي (3 واحات). ويشتمل المشروع على المكونات التالية:

- ✓ تحيين الدراسات المنجزة بالنسبة لـ 56 واحة (50 واحة متبقية من المرحلة الأولى من المشروع) و 6 واحات جديدة أخرى، ومتابعة أشغال مد شبكات الري و الصرف. وطبقا لقرار مجلس الوزراء (مارس 2015) فقد تم خلال سنة 2016 إضافة 3 واحات بولاية قبلي وذلك بالتنسيق مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقبلي.
- ✓ تحسين طرق الري السطحي التقليدي داخل الضيعات بتفادي فواقد المياه في السواقي الترابية، في 59 واحة، على مساحة جمالية 8645 هكتار موزعة كما يلي : ولاية قابس (3124 هكتار) ، ولاية قبلي (2872 هكتار) وولاية توزر (2649 هكتار)، وذلك بتعويض السواقي الترابية بأخرى إسمنتية أو بقنوات بلاستيكية قصد تخفيض الفواقد المائية الناتجة عن التسرب والمقدرة بحوالي 30%،
- ✓ وضع شبكات مردومة وتدعيم الشبكات المفتوحة الموجودة لصرف مياه النز وذلك لخفض مستوى المائدة المائية السطحية والحد من التملح.

تقدم الإنجاز ،

الدراسات والأشغال المنجزة: وأهم المراحل المنجزة بهذا المشروع تتلخص كالتالي :

أ - الدراسات :الانتهاء من إنجاز الدراسات التفصيلية لجملة 59 واحة،

ب- الاشغال :

قبلي: انتهاء الاشغال بالنسبة لـ 29 واحة على مساحة 2872 هكتار

قابس: انتهاء الأشغال بـ 16 واحة على مساحة 2748 هكتار، وتجدر الإشارة أنه تم فسح الصفقة بالنسبة للأشغال بقسط واحة محجوب التي انطلقت منذ 2011 نظرا لبطء نسبة تقدم الأشغال والتي لم تتجاوز 55٪ نظرا للوضعية المالية التي تعيشها المقاول.

توزر: انتهاء الأشغال بكل واحات على مساحة 2649 هكتار
الصعوبات المعترضة:

- تأخير في إبرام صفقات الدراسات نظرا لطول الإجراءات المتعلقة بالاستشارة الدولية مسبقة بانتقاء لاختيار مكاتب الدراسات.
- تسجيل تأخير كبير في تقدم الإنجاز سواء على مستوى انطلاق الدراسات أو الأشغال نظرا لعدة عوامل منها الصعوبات الميدانية، إعادة العديد من طلبات العروض، طول الإجراءات للمصادقة على الصفقات، عزوف المقاولين على المشاركة خاصة بتوزر وقابس،....
- نقص في توفر اليد العاملة بالنسبة للمقاولات نظرا للظروف الاجتماعية التي مرت بها البلاد وخاصة بولاية قابس وتوزر.
- اعتراض المنتفعين على الأشغال خاصة بقابس وتوزر بالرغم من موافقتهم خلال إنجاز الدراسات.

➤ مشروع تكثيف الفلاحة السقوية بالبلاد التونسية

مشروع تكثيف الفلاحة السقوية بالبلاد التونسية الذي يشمل إعادة تهيئة المناطق السقوية على مساحة 23000 هكتار وتحسين الإستغلال على مستوى شبكات الصرف والتجفيف على مساحة 6300 هكتار واحداث مسالك فلاحية على طول 166 كلم بولايات الشمال : بنزرت وباجة وجندوبة وسليانة وتطوير الجانب المؤسسي للتصرف في الأنظمة المائية مع دعم الجانب التنموي بالقطاع الفلاحي من خلال توفير فرص أكبر لتسويق وتحويل المنتوجات الفلاحية. بكلفة تناهز 430 مليون دينار منها 350 مليون دينار عن طريق قرض من البنك العالمي على مدة 6 سنوات. ومن المتوقع انطلاق الفعلي للمشروع سنة 2020. يهدف المشروع إلى :

- ـ تحسين منظومة التصرف والاستغلال داخل المناطق السقوية العمومية الكبرى بولايات الشمال،
- ـ إعادة تهيئة المناطق السقوية على مساحة تناهز 23 ألف هكتار،
- ـ دعم الجانب التنموي بالقطاع الفلاحي من خلال توفير فرص أكبر لتسويق وتحويل المنتوجات الفلاحية

تقدم الإنجاز:

– تمت المصادقة على القرض في شهر جانفي 2019

- تم الانتقاء الأولي للاحاطة فنية لإدارة المشروع لمراقبة جودة انجاز المشاريع بما في ذلك مراجعة المعايير الفنية للمنشآت المائية وانشاء نظام معلوماتية لرسم خرائط الشبكة المائية
- تم الانتقاء الأولي للاحاطة فنية للجانب المؤسسي
- تم الانتقاء الأولي للاحاطة فنية لإعداد مخطط لتثمين المناطق السقوية والمساعدة على تنفيذها

➤ برنامج تثمين المناطق السقوية العمومية بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد

يتمثل البرنامج في تثمين المناطق السقوية العمومية بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد على مساحة تقارب 9000 هك وذلك بأخذ بعين الاعتبار الخدمات الفلاحية لسلسلة ما بعد الانتاج. تبلغ تكلفة المشروع في حدود 60 مليون أورو (158 دينار تونسي) دون اعتبار القيمة المضافة ، منها 28.197 مليون أورو قرض أول من البنك الإفريقي للتنمية و 10.429 مليون أورو قرض ثاني من صندوق إفريقية نمو معا لمدة الانجاز بـ 5 سنوات انطلاقا من سنة 2018 .

يهدف البرنامج إلى إعادة تهيئة وتعصير 17 منطقة سقوية و 35 كم من المسالك الفلاحية والتركيز بتثمين وتطوير مراحل ما بعد الانتاج وذلك بـ :

- تحسين الإنتاج والإنتاجية بالمناطق السقوية المعنية بنسبة 20 و 30%،
- تنمية قدرات المجامع المائية (23 مجمع مائي) المكلفة باستغلال وصيانة الأنظمة المائية،
- الإحاطة الفنية بقرابة 15 شركة تعاونية للخدمات الفلاحية (SMSA) بالمناطق المعنية : إحداث و/أو تدعيم هذه الشركات ، تيسير الحصول على التمويلات اللازمة للقيام بالأنشطة المناطة بعدتها (التزويد بمستلزمات الإنتاج، الميكنة الفلاحية، الخزن والتبريد، التحويل، الخ....)

تقدم الإنجاز:

- وافق مجلس إدارة البنك الإفريقي للتنمية بتاريخ 2017/10/25 على تمويل المشروع،
- تم إمضاء اتفاقية القرض بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري و البنك الإفريقي للتنمية لإنجاز مشروع تثمين المناطق السقوية بتاريخ 2017/11/09.
- تمت المصادقة على القرض بتاريخ 23 أفريل 2018 ضمن قانون عدد 26 لسنة 2018

ويشمل برنامج سنة 2018 على :

1-إعادة تهيئة المناطق السقوية :

بولاية القيروان :

إعادة تهيئة المنطقة السقوية طرزة من معتمدية حفوز على مساحة 110 هك بكلفة جمالية 2170 أ.د.، وقد انطلق مكتب دراسات لمتابعة انجاز المشروع وتم اختيار مقاوله الأشغال.

بولاية القصرين :

- إعادة تهيئة المنطقة السقوية سبب الضفة اليمنى من معتمدية سبب على مساحة 713 هك بكلفة جمالية 6700 أ.د.

- إعادة تهيئة المنطقة السقوية سبب الضفة اليسرى من معتمدية سبب على مساحة 653 هك بكلفة جمالية 5600 أ.د.

يتم تقييم عروض لمتابعة انجاز المشاريع عن طريق مكتب دراسات (طلب عروض للمرة الثانية) وقد تم فتح العروض يوم 2018/12/14.

2- الإحاطة الفنية لشركات التعاونية للخدمات الفلاحية :

تم الاعلان بتاريخ 16 ديسمبر 2017 للانتقاء الأولي في المشاركة "Avis de manifestation d'intérêt" لاختيار قائمة مضيق لانتداب مكتب دراسات لتقديم الإحاطة الفنية للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية. وتم توجيه ملف طلب العروض من مكاتب الدراسات التي تم انتقائها للممول بتاريخ 2019/02/08.

3- دراسة المرجعية الأولية للمشروع (Situation de Référence) :

وتم توجيه ملف التقييم للممول للمصادقة بتاريخ 2019/02/01.

4- التدقيق السنوي لحسابات للمشروع (Audit Annuel du Projet): في طور إعداد طلب العروض.

➤ مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية بالوسط الريفي

أهداف المشروع: تحقيق استدامة المنظومات المائية للماء الصالح للشرب والري من خلال تأهيل المنشآت والتجهيزات وتحسين تصريف المجامع المائية بإدخال مزيد من الحرفية على نشاطها.
مكونات المشروع:

- تأهيل 163 منظومة مائية لتحسين التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي (107) والري بالمناطق السقوية الصغرى والمتوسطة (56)،

- تأطير وتكوين المجامع المائية المكلفة بالتصرف في المنظومات المعنية بالمشروع،
- تكوين القطاع الخاص وربط الصلة بينه وبين المجامع المائية لإنجاز أشغال الصيانة،
- تدعيم قدرات مصالح المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية في مجال الإحاطة الفنية والمتابعة والتقييم.

مناطق التدخل: ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس والمهدية.

كلفة المشروع:

الإحاطة الفنية: هبة بمبلغ 2.5 مليون أورو،

القرض: 10 مليون أورو،

الميزانية: 4.3 مليون أورو.

مدة الإنجاز: 2018 – 2023.

تقدم الإنجاز:

- تم امضاء اتفاقية القرض والهبة بتاريخ 19 ديسمبر 2017 في إطار التعاون التونسي - الألماني والخاصة بمشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية الممول عن طريق البنك الألماني للتنمية KFW .

- تم إعطاء الإذن الإداري لانطلاق مهمة الإحاطة الفنية للمجامع المائية المعنية بالمشروع من طرف مجمع مكاتب الدراسات GFA-SHER-IDC بتاريخ 2018/04/03 وتنظيم ورشة انطلاق المشروع على المستوى المركزي بتاريخ 17 أبريل 2018 وورشات جهوية كما يلي: القيروان: يوم 19 جوان 2018، القصرين: 20 جوان 2018، سيدي بوزيد: 21 جوان 2018، صفاقس: 26 جوان 2018، المهدية: 27 جوان 2018.

- إحداث دوائر تعنى بالنهوض بالمجامع المائية على مستوى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بتاريخ 2018/9/7.

- القيام بزيارات ميدانية للمجامع المائية قصد جمع المعطيات.

كما تم اختيار المجموعة الأولى من المجامع التي تلي معايير التأهيل.

وبهدف تشريك القطاع الخاص في عملية الصيانة، قام مكتب الدراسات بتحديد القائمة الأولية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي سيتم ترشيحها لتنفيذ التشخيص الفني للمنظومات المائية.

➤ برنامج تميمين المناطق السقوية العمومية بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد

يتمثل البرنامج في تميمين المناطق السقوية العمومية بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد على مساحة تقارب 9000 هكتار وذلك بأخذ بعين الاعتبار الخدمات الفلاحية لسلسلة ما بعد الانتاج. تبلغ تكلفة المشروع في حدود 60 مليون أورو (158 مليون تونسي) دون اعتبار القيمة المضافة، منها 28.197 مليون أورو قرض أول من البنك الإفريقي للتنمية و 10.429 مليون أورو قرض ثاني من صندوق إفريقية نمو معاً لمدة الانجاز بـ 5 سنوات انطلاقاً من سنة 2018.

يهدف البرنامج إلى إعادة تهيئة وتعصير 17 منطقة سقوية و 35 كم من المسالك الفلاحية والتركيز بتممين وتطوير مراحل ما بعد الانتاج وذلك بـ:

- تحسين الإنتاج والإنتاجية بالمناطق السقوية المعنية بنسبة 20 و 30%،
- تنمية قدرات المجامع المائية (23 مجمع مائي) المكلفة باستغلال وصيانة الأنظمة المائية،
- الإحاطة الفنية بقرابة 15 شركة تعاونية للخدمات الفلاحية (SMSA) بالمناطق المعنية : إحداث و/أو تدعيم هذه الشركات ، تيسير الحصول على التمويلات اللازمة للقيام بالأنشطة المناطة بعدتها (التزويد بمستلزمات الإنتاج، الميكنة الفلاحية، الخزن والتبريد، التحويل، الخ...)

تقدم الإنجاز:

- وافق مجلس إدارة البنك الإفريقي للتنمية بتاريخ 2017/10/25 على تمويل المشروع،
- تم إمضاء اتفاقية القرض بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري و البنك الإفريقي للتنمية لإنجاز مشروع تئمين المناطق السقوية بتاريخ 2017/11/09.
- تمت المصادقة على القرض بتاريخ 23 أبريل 2018 ضمن قانون عدد 26 لسنة 2018

ويشمل برنامج سنة 2018 على :

1- إعادة تهيئة المناطق السقوية :

بولاية القيروان :

إعادة تهيئة المنطقة السقوية طرزة من معتمدية حفوز على مساحة 110 هك بكلفة جمالية 2100 أ.د.، و قد تم الاعلان عن طلب عروض لمتابعة انجاز المشروع عن طريق مكتب دراسات مختص وهي في طور تقييم العروض.

بولاية القصيرين :

- إعادة تهيئة المنطقة السقوية سبببة الضفة اليمنى من معتمدية سببببة على مساحة 713 هك بكلفة جمالية 6500 أ.د.
- إعادة تهيئة المنطقة السقوية سببببة الضفة اليسرى من معتمدية سببببة على مساحة 653 هك بكلفة جمالية 5500 أ.د.
- تم اعلام عن طلب عروض لمتابعة انجاز المشاريع عن طريق مكتب دراسات مختص وقد تم فتح العروض يوم 04 أبريل 2018 وهي في طور تقييم العروض.

2- الإحاطة الفنية لشركات التعاونية للخدمات الفلاحية :

تم الاعلان بتاريخ 16 ديسمبر 2017 للانتقاء الأولي في المشاركة "Avis de manifestation d'intérêt" لاختيار قائمة مضيق لانتداب مكتب دراسات لتقديم الإحاطة الفنية للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية. وتم توجيه ملف الانتقاء الأولي قصد عرضه على اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية بتاريخ 13 مارس 2018.

3- التدقيق السنوي لحسابات للمشروع (Audit Annuel du Projet): سيتم الإعلان عن طلب العروض خلال الثلاثية الرابعة من سنة 2018.

4- دراسة المرجعية الأولية للمشروع (Situation de Référence) :

➤ تهيئة المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية العمومية

❖ اتفاقية قرض مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

يحتوي المشروع على تهيئة وتعبيد 171 مسلكا فلاحيا بالمناطق السقوية بطول يبلغ حوالي 510 كلم موزعة على 18 ولاية

التمويل : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

فترة الإنجاز : (2008-2017).

التكلفة : 78.2 مليون دينار

تقدم الإنجاز :

تم الى موفى جوان 2017 تهيئة وتعبيد 507 كلم من جملة 510 كلم ، أي بنسبة 97.5% بتمويل الصندوق

الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

❖ إتفاقية هبة من البنك الإفريقي للتنمية

وقد تم خلال شهر مارس 2014 إمضاء إتفاقية هبة من البنك الإفريقي للتنمية لإنجاز دراسة الجدوى الإقتصادية

لـ 1400 كلم من المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية والدراسة التنفيذية لـ 500 كلم منها. وقد تمت

المصادقة على الدراسات التنفيذية لـ 500 كلم من المسالك خلال شهر مارس 2017.

❖ برنامج تحسين ظروف استغلال المناطق السقوية:

في اطار برنامج تحسين ظروف استغلال المناطق السقوية تم تهيئة 85 كلم من المسالك الفلاحية داخل المناطق

السقوية.

➤ التصرف في برنامج تعويض الآبار العميقة المعطبة

في نطاق برنامج تعويض الآبار العميقة لسنة 2018 تم تعويض 29 بئرا بعمق جملي يناهز 6897 مترا

والتدخل على 11 بئر أخرى بعمق جملي يناهز 2523 متراو بكلفة جمليية تقدر بـ 7354249.133 د. وقد تم

التدخل وتعويض قرابة 50 من هذه الآبار عن طريق شركات خاصة بعد تحويل الاعتمادات اللازمة

للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية وقرابة 50 في نطاق الاتفاقية المبرمة مع وكالة التنقيب عن

المياه.وقد شمل برنامج تعويض الآبار جل الولايات وخاصة ولايات الجنوب والوسط. وقد تم استهلاك كل

اعتمادات التعهد المرصودة لبرنامج 2018 والمقدرة بـ 7 م.د إضافة الى استهلاك فواضل سنة 2017 و المقدرة بـ

1.204 م.د.

كما تم بتاريخ 28 نوفمبر 2017 الانطلاق في دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمشروع التعويض

والتدخل على قرابة 55 بئر عميقة جدا بواحات قبلي وتوزر وقفصة وقابس. سيتم إنجاز هذه الدراسة خلال فترة

زمنية حددت بـ 8 أشهر بتمويل من البنك الأوروبي للإعمار والتنمية في إطار هبة. ومن المنتظر إنهاء هذه الدراسة التي عرفت تأخرا ناهز 12 شهرا خلال شعر مارس 2019.

➤ برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية

يتمثل البرنامج في تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب وتدعيم برامج إعادة تهيئة المشاريع القديمة وتحسين ظروف التزود باعتماد الربط الفردي للمنازل كلما توفرت الظروف المناسبة لذلك. وتتمثل أهداف البرنامج في تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب وتحسين ظروف عيش المتساكنين بالمناطق الريفية المعنية بالمشروع وتنمية قدرات المجامع المائية للتصرف المحكم في المنشآت المائية. هذا وينقسم البرنامج الى مرحلتين :

1- المرحلة الأولى من 2012-2016

تبلغ كلفة هذه المرحلة من البرنامج 245 مليون دينار منها 205 م.د أي ما يعادل 94,82 مليون أورو ممولة من طرف البنك الإفريقي للتنمية والبقية على خزينة الدولة مع مدة إنجاز بـ 5 سنوات 2012 – 2016. تقدم الإنجاز الى غاية سنة 2017.

يبلغ عدد المشاريع الجمالية المحينة في إطار البرنامج الوطني الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية المرحلة الأولى، 258 مشروعا لفائدة حوالي 350 ألف منتفعا منها 116 مشروعا جديدا لفائدة 107 ألف ساكن و 142 مشروع إعادة تهيئة لفائدة 241 ألف ساكن ويتلخص تقدم الإنجاز فيما يلي :

- ✓ 241 مشروعا دخل حيز الاستغلال لفائدة حوالي 303 ألف منتفع.
- ✓ 17 مشروعا بصدد الإنجاز لفائدة حوالي 47 ألف منتفع و تتراوح نسبة تقدم الانجاز بين 20% و 98%.
- ✓ يقدر المبلغ المتعهد به 254 مليون دينار أي بنسبة 99 %
- ✓ يقدر مبلغ السحوبات على القرض بـ 84 مليون أورو أي بنسبة 89% من قيمة القرض.

2- المرحلة الثانية 2016-2021 ،

تبلغ كلفة هذه المرحلة 405 مليون دينار منها 286.8 م.د أي ما يعادل 124.7 مليون أورو ممولة من طرف البنك الإفريقي للتنمية منها 123.7 مليون أورو قرض و 1 مليون أورو هبة والبقية أي ما يعادل 118.2 مليون دينار على خزينة الدولة مع مدة إنجاز بـ 5 سنوات 2016 – 2021. هذا وتجدر الإشارة أن هذه المرحلة دخلت حيز التنفيذ خلال السداسي الثاني من سنة 2017. تقدم الإنجاز الى غاية سنة 2018.

يبلغ عدد المشاريع الجمالية المحينة في إطار البرنامج الوطني الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية المرحلة الثانية، 268 مشروعا لفائدة حوالي 372 ألف منتفعا منها 88 مشروعا جديدا لفائدة 76 ألف ساكن و 180 مشروع إعادة تهيئة لفائدة 296 ألف ساكن. باضافة لإحداث 32 بئر عميقة للماء الصالح للشرب. ويتمثل تقدم الإنجاز كما يلي :

- ✓ 31 مشروع دخل حيز الاستغلال لفائدة حوالي 18 ألف منتفع.
- ✓ 85 مشروع بصدد الإنجاز لفائدة حوالي 51 ألف منتفع و تتراوح نسبة تقدم الانجاز بين 5% و 98%.
- ✓ تم احداث 15 بئر عميقة،
- ✓ 8 آبار في طور الإنجاز .
- ✓ يقدر المبلغ المتعهد به 60.6 مليون دينار أي بنسبة 23%.

✓ يقدر مبلغ السحوبات على القرض بـ 18.5 مليون أورو أي بنسبة 15% من قيمة القرض.

➤ مشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب في الوسط الريفي بولاية بنزرت

الكلفة : 150 م.د (+ الأداءات).

التمويل : البنك الإسلامي للتنمية + خزينة الدولة.

أهداف المشروع :

- الترفع في نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي من 89% إلى 97% وذلك بإنجاز محاور لجلب وتقريب المياه الصالحة للشرب للمناطق الريفية بولاية بنزرت لفائدة 175 ألف ساكن.

مكونات المشروع :

- اقتناء ووضع 420 كلم من القنوات.
- بناء 28 خزان و28 محطة ضخ.
- بناء محطة معالجة بطاقة إنتاج تبلغ 500 ل/ث.

تقدم الإنجاز :

- موافقة اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية على تقرير تقييم العروض لاقتناء مكاتب استشارية وموافقة البنك الإسلامي بالتقرير للموافقة : 11 أكتوبر 2017.
- موافقة اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية على تقرير تقييم لاقتناء مزودين قنوات من الحديد المصبوب وموافقة البنك الإسلامي بالتقرير للموافقة : 6 نوفمبر 2017.
- بطور إعداد طلب عروض أشغال الهندسة المدنية ومحطة المعالجة.

➤ مشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب في الوسط الريفي بولاية باجة

الكلفة : 129 م.د.

التمويل : البنك الألماني لإعادة الإعمار KfW.

أهداف المشروع :

- تقريب الماء الصالح للشرب للمناطق الريفية الغير مزودة والمزودة عن طريق موارد مائية غير مستدامة بولاية باجة.
- الترفع في نسبة التزود من 90.4% إلى 96.9% لفائدة 91 ألف ساكن في موفى 2040.

مكونات المشروع :

- الشبكة الرئيسية : 140 كلم من القنوات و13 خزان و8 محطات ضخ و4 كاسر للضغط وبناء وتجهيز محطة معالجة 300 ل/ث.

- شبكات التوزيع لفائدة 20 قرية ريفية ذات أولوية : 208 كلم من القنوات و18 خزان و9 محطات ضخ و13 محطة تكثيف ضغط ومنشآت مائية.

تقدّم الإنجاز :

- إمضاء الصفقة الخاصة بالتزود بالقنوات (141 كم) : 18 ديسمبر 2017.
- إعداد ملف طلب العروض بالنسبة للهندسة المدنية.
- إعداد ملف طلب العروض بالنسبة لمحطة المعالجة.
- إعداد ملف طلب العروض لوضع القنوات.

➤ مشروع تحسين نوعية مياه الشرب بالجنوب التونسي، القسط 2 (2017 – 2022)

الكلفة : 213 م.د.

التمويل : البنك الألماني لإعادة الإعمار KfW.

أهداف المشروع :

- تعزيز الموارد المائية بالجنوب التونسي.
- تحسين نوعية المياه بتخفيض ملوحة مياه الشرب إلى 1.5 غ/ل كحدّ أقصى لفائدة 585 ألف ساكن في ولايات قفصة وتوزر وقبلي وسيدي بوزيد ومدنين

تقدّم الإنجاز :

- طلب العروض (حفر الآبار الاستكشافية) : أبريل 2016.
- إمضاء العقد مع المكتب الاستشاري للخدمات الفنية : مارس 2017.
- انطلاق الأشغال (حفر الآبار الاستكشافية) : أبريل 2017.
- إعداد ملف طلب العروض للانتقاء الأولي لإنجاز محطات التحلية

➤ مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس الكبرى (2017 – 2022)

الكلفة : 804 م.د

التمويل : الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

طاقة الإنتاج : 100 ألف م³/يوم قابلة للتوسعة إلى 200 ألف م³/يوم لفائدة 650 مليون ساكن.

تقدّم الإنجاز :

- المناقشات لإمضاء القرض : جانفي 2017.
- إعلان طلب العروض للانتقاء الأولي لإنجاز المحطة : 23 سبتمبر 2017.

- إعلان طلب العروض للانتقاء الأولي للمكتب الاستشاري للإحاطة الفنية : 17 نوفمبر 2017

2-2-2 السدود والبحيرات والأشغال المائية الكبرى

تم إلى غاية سنة 2018 :

- مشروع إنجاز سد خزان السعيدة : تم تحيين الدراسة التنفيذية وكذلك إبرام صفقة إنجاز السد مع مجمع شركات SOMATRA-GET/SSET والمصادقة عليها بتاريخ 2018/12/27.
- قناة التحويل سعيدة - بلي: تم الانتقاء من تحيين الدراسة التنفيذية والانطلاق في إعداد ملفات طلب العروض وأمثلة التنفيذ ومراقبة الأشغال. كما تم الانطلاق في صفقة اقتناء قنوات خرسانية : 27 كلم قطر 1400مم و9 كلم قطر 1600مم ضمن القسطين 1 و2 و13 كلم قطر 1800 مم ضمن القسط 3.
- مشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة: المصادقة على تقرير تقييم العروض والمصادقة من قبل اللجنة العليا عليه واختيار المقولة لإنجاز المشروع (مجمع هيدروكارست / أشغال افريقيا / كان)
- مواصلة إنجاز الدراسات التنفيذية لسدود تاسة وغزالة (المقيدس) بمعتمدية فرنانة
- انطلاق إنجاز الدراسات الأولية لسدود اوزافة وبولعابة
- انطلاق الدراسات الأولية لإنجاز سدّ الرغاي.
- الحماية من الفيضانات D2 : تم الانتقاء الأولي لإنجاز الأشغال حسب توصيات الممول وسيتم عرضه على اللجنة العليا للصفقات للمصادقة قبل مطالبة المقاولين المختارين لتقديمهم عروضهم المالية.
- الحماية من الفيضانات M + U1 : انطلاق إنجاز الدراسات الأولية (المرحلة الأولى).

الانطلاق ومواصلة إنجاز الأشغال التالية :

➤ مشروع إنجاز خمسة سدود بولاية بنزرت (الحركة والطين والمالح و القمقوم والزياتين) ومنشآت تحويل مياهها:

الكلفة ، 307,3 مليون دينار (م.د)

التمويل ، 165 م.د قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و 142,3 م.د ميزانية الدولة.

مدة الإنجاز، 16 سنة (2004-2020).

أهداف المشروع :

يهدف المشروع إلى تنظيم مياه ستة أودية بأقصى شمال الجمهورية التونسية مما يمكن من تخزين 155 مليون م3 وتوفير 85 مليون م3 سنويا للاستعمال، وذلك بربط هذه السدود بمنظومة مياه الشمال لتلبية الحاجيات

المتزايدة من مياه الشرب والري وكذلك حاجيات قطاعي الصناعة والسياحة في تونس العاصمة والوطن القبلي والساحل و صفاقس.

مناطق التدخل :

معتمديات سجنان وغزالة وماطر وبنزرت الجنوبية من ولاية بنزرت.

تقدم الإنجاز :

تم الانتهاء من أشغال بناء السدود ومنشآت تحويل مياهها إلا أنه لم يتم بعد القبول الوقتي لمنشآت تحويل سدود الحركة والطين والقمقوم مع تواصل القيام بتجارب الضخ .

➤ مشروع إنجاز سد الدويميس :

الكلفة ، 51 مليون دينار

التمويل : ميزانية الدولة بعد غلق القرض الممول للمشروع سنة 2015

مدة الإنجاز، 16 سنة (2004-2020).

أهداف المشروع :

توفير حجم منتظم من المياه يبلغ 12.6 مليون م³ سنويا يقع تحويلها إلى منظومة مياه الشمال عبر انبوب سجنان - جومين .

تقدم الإنجاز:

تم اختيار مقابلة مجمع SOMATRA/SSET لانجاز أشغال بناء السد ، نسبة التقدم 30 بالمائة إلى غاية 2018.

➤ مشروع إنجاز سد ملاق العلوي:

الكلفة ، 276.8 مليون دينار

التمويل ، 167.4 م.د قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و 109.4 م.د ميزانية الدولة.

مدة الإنجاز، 5 سنوات (2018-2022).

أهداف المشروع :

تعويض خزان ملاق الحالي ، مراقبة وحماية سافلة السد من الفيضانات، تعبئة 87 مليون م³ سنويا لإنشاء مناطق سقوية جديدة

تقدم الإنجاز:

تم إسناد صفقة بناء السد إلى مجمع مقاولات وتقدر نسبة التقدم 18 بالمائة إلى غاية 2018.

➤ مشروع إنجاز سد خزان القلعة الكبرى:

طاقة الخزن، 33 م 3

الكلفة، 110 مليون دينار

التمويل، 74 م.د قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و 36 م.د ميزانية الدولة.

مدة الإنجاز، 38 شهر.

أهداف المشروع، توفير مخزون مائي احتياطي يمكن من تأمين الحاجيات من مياه الشرب.

تقدم الإنجاز

- انطلقت الأشغال في جويلية 2017 ونسبة تقدم الإنجاز 25 بالمائة إلى غاية 2018.

➤ مشروع ربط سدّي الهوارب وسدي سعد

الكلفة، 19 مليون دينار.

التمويل، 15,7 م.د قرض البنك الإسلامي للتنمية و 3,3 م.د ميزانية الدولة

مدة الإنجاز، 3 سنوات (2016-2018).

أهداف المشروع،

- دعم الرّي وتأمين حاجيات المناطق السقوية
- ترفيع في كميّة المياه المخصّصة لتغذية المائدة المائية بالقيروان
- تحسين نوعيّة المياه بسدّ سيدي سعد
- التقليل في المياه المتسرّبة بحوض الهوارب
- التقليل في مياه التبخر
- تحويل ما يقارب 11.8 مليون م3 سنويا من سدّ الهوارب إلى سيدي سعد باعتماد الضخّ و 2.05 مليون م3 في الاتجاه المعاكس بطريقة انسيابية.
- مناطق التدخل : معتمدتي الشبيكة ونصرالله من ولاية القيروان.
- تقدم الإنجاز : تم البدء في نقل ووضع القنوات الخرسانية قطر KII مم وكذلك تم اقتناء المعدات الهيدرو-كهربائية والميكانيكية. وسيتم إعلان طلب عروض لانجاز صفقة حماية الأنبوب. |

[السدود الجبلية](#)

تم إلى غاية سنة 2018 :

- القبول النهائي لأشغال السد الجبلي سيدي صالح بولاية صفاقس.
- إتمام الدراسات التنفيذية للسدود الجبلية الثلاثة سيدي سلطان بولاية بنزرت والسقيفة بولاية الكاف وحنيفة بولاية سيدي بوزيد.
- مواصلة إعداد الدراسات الأولية والتفصيلية لـ 14 سدا جبليا.
- مواصلة إعداد الدراسات الطبوغرافية لـ 14 سدا جبليا.
- مواصلة إعداد الدراسات التنفيذية الخاصة بالسدود الجبلية الأربعة المخشبية والمرة بولاية باجة والسمار بولاية بنزرت والرمل بولاية القيروان.
- إنطلاق الأشغال والإحاطة الفنية في مراقبة الأشغال الخاصة بالسدود الجبلية الخمسة الكحل والسقيفة بولاية الكاف والحلوفة والداميم بولاية سليانة وسيدي سلطان بولاية بنزرت.
- مواصلة تسوية ملفات الانتزاع الخاصة بالسدود الجبلية ضمن الخطتين العشريتين.

2-3- الموارد المائية:

تم خلال سنة 2018 :

➤ الموارد المائية

الحفريات المائية:

- الآبار الإستكشافية المنجزة خلال سنة 2018:

14 بئر استكشافية بلغ عمقها الجملي 3227 2018 - 96.5 لترا في الثانية.

الولاية	المعتمدية	()	(/)	(/)	الولاية
1		81	AFRIQUE F	سلبية	2017
2	ساقية سيدي يوسف	140	AFRIQUE F	20	2,5
3	جبل معيزة	150	AFRIQUE F		2017
4	الطويرف	126	Abderrahmen Allegui	1.5	2.8
5	عين زريق	110	AFRIQUE F	سلبية	2016
6	القطايفية	170	TUNISIE REGENERATION	سلبية	2013
7	المنستير	167	NIZAR FORAGE	18	1.4
8	القيروان	300	SISAME	12	0.66
9	القصرين	263	EL IHYA	18.5	0.5
10	سيدي بوزيد	300	EL IHYA	7.5	1.2
11	سيدي بوزيد	350	SISAME		2017

2018	6.4	سلبية	SISAME	200			سيدي بوزيد	12
2016		سلبية	E.H	750	مدنين الجنوبية	الدرغولية	مدنين	13
	8.5	18	BACHIR RAHAI	120		العامرية	مدنين	14
		96.5		3227	14			

- : 2018

2018 180 بئر إستغلال عمومية بعمق جملي بلغ 42433
4444 / ث وهي :

90 للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية (هندسة ريفية)

54 بئر تابعة للشركة الوطنية لإستغلال و توزيع المياه،

8 ة برنامج دعم التنمية بولاية قفصة لسنة 2017

بئرين تابعتين لمشروع التنمية الفلاحية المندمجة شمال ولاية قفصة

3 لمشروع التنمية الفلاحية المندمجة شمال ولاية قابس

بئرين تابعتين

4 PRODESUD

للبرنامج الجهوي لولاية قفصة

16 (ديوان الأراضى الدولية، مجلس المحلي بتكلسة، كلوب روتاري، التبغ و الوقيد)

توزيع 2018

الولاية	()	(/)
	50	2,14
	648	18,5
	2367	316,5
	100	3
	441,5	51
	621	264
	1540	134,25
	827	144
سليانة	4202	441,5
القيروان	4642	302,6
القصرين	3101	294
سيدي بوزيد	1327	123
	769	192,2
	10370	672,1
	5446	674,5
	1417	313
	1894	242
مدنين	1492	168,7
تطاوين	1179	86,75
	180 :	4444 /
	42433	

: 2018

(/)	()		الولاية
20	240	2	اريانه
216,17	3829	31	
70,65	2132	19	
338,81	9905	75	
72	2608	37	
181,83	6170	57	
105	3030	35	
115,62	2235,2	35	
177,61	4685	43	
175,7	4551	40	سليانه
57,4	1843	13	القيروان
857,22	33082,3	210	القصرين
719	24906	156	سيدي بوزيد
123,85	5985	54	
100,29	4002	37	المهدية
151,29	5150	40	
424,8	12296	93	
19	678	4	
5	106	1	
4	104	1	مدنين
85	4910	85	تطاوين
/ 4020	132447		1068 :

2018

- دراسة التسجيلات الكهربائية للآبار العميقة

2018 التثبيت و الموافقة على التسجيلات الكهربائية لمقترح برامج إكساء (Diagraphies) تهم 148
عمومية كما ورد على الإدارة مقترح برامج إكساء للإعلام تهم 30 بئرا خاصة مع مراسلة دوائر الموارد المائية ومقاولات
الحفر لاستكمال الملفات الفنية وتسوية وضعية الآبار العمومية، الكل موزع حسب الولايات والجهات كما يلي:

		الآبار العمومية	الولاية	
0	0	0	أريانة	
0	0	0		
1	0	1		
6	1	5		
6	0	6		
2	0	2		
4	0	4		
2	0	2		
0	0	0		
8	0	8		
2	0	2	سليانة	
31	1	30	مجموع ولايات الشمال :	
5	0	5		
1	0	1	المنستير	
17	17	0	المهدية	
5	1	4		
12	0	12	القصرين	
30	11	19	القبروان	
14	0	14	سيدي بوزيد	
84	29	55	مجموع ولايات الوسط:	
26	0	26		
6	0	6		
8	0	8	تطاوين	
9	0	9	مدنين	
4	0	4		
10	0	10		
63	0	63	مجموع ولايات الجنوب:	
178	30	148		
178			:	

- قاوالات حفر الآبار المائية :

يتعلق بطلب الحصول على بطاقة مهنية لمقاوالات حفر الآبار المائية 40 2018 المهنية في نها الأولى 8 ملفات خلال الجلسة الثانية 8 2018 13
11 ملفا في جلستها الرابعة و حوالي 15 .

2018 التثبيت و الموافقة على التسجيلات الكهربائية لمقترح برامج إكساء (Diagraphies) تهم 148 بئرا عمومية كما ورد على الإدارة مقترح برامج إكساء للإعلام تهم 30 بئرا خاصة مع مراسلة دوائر الموارد المائية ومقاولات الحفر لاستكمال الملفات الفنية وتسوية وضعية الآبار العمومية، الكل موزع حسب الولايات والجهات كما يلي:

		الآبار العمومية	الولاية	
0	0	0	أريانة	
0	0	0		
1	0	1		
6	1	5		
6	0	6		
2	0	2		
4	0	4		
2	0	2		
0	0	0		
8	0	8		
2	0	2	سليانة	
31	1	30	مجموع ولايات الشمال :	
5	0	5		
1	0	1	المنستير	
17	17	0	المهدية	
5	1	4		
12	0	12	القصرين	
30	11	19	القيروان	
14	0	14	سيدي بوزيد	
84	29	55	مجموع ولايات الوسط:	
26	0	26		
6	0	6		
8	0	8	تطاوين	
9	0	9	مدنين	
4	0	4		
10	0	10		
63	0	63	مجموع ولايات الجنوب:	
178	30	148		
178			:	

- الدراسات الجيوفيزيائية

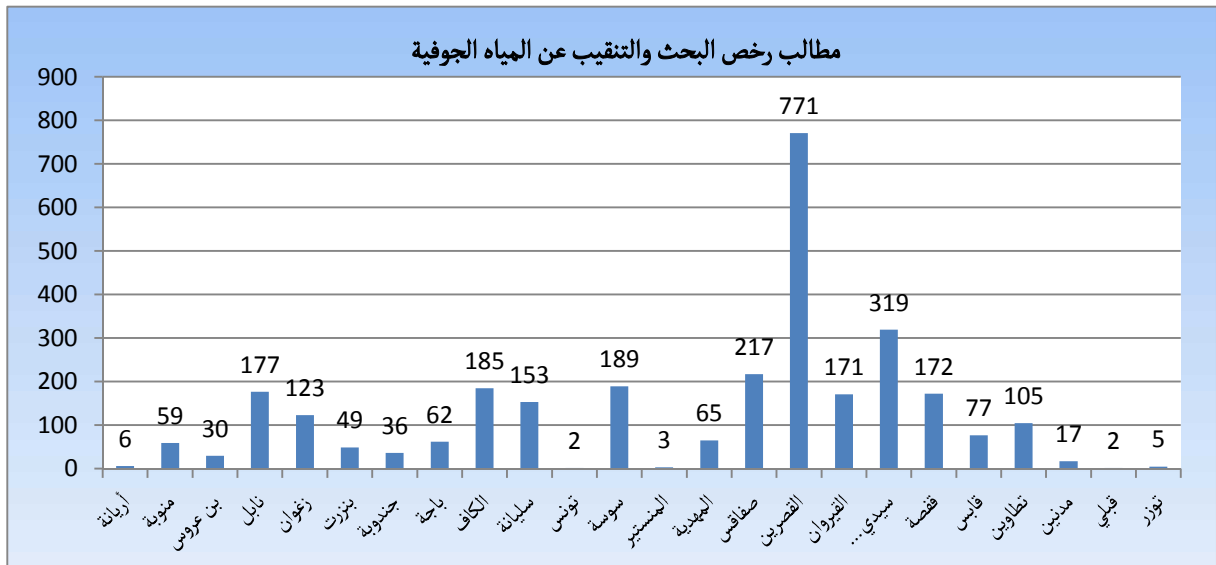
2018 معاينة 2778 دراسة جيوفيزيائية مع مراسلة دوائر الموارد المائية ومكاتب الدراسات لإبداء الرأي الفني، الكل موزع حسب الولايات والجهات كما يلي:

الولاية	
أريانة	5
	55
	29
	166
	118
	43
	29
	60
	171
سليانة	149
	2
	186
المنستير	2
المهدية	63
	216
القصرين	747
القيروان	109
سيدي بوزيد	292
	162
	73
تطاوين	94
مدنين	5
	0
	2
	2778

- مطالب رخص البحث والتنقيب عن المياه الجوفية

2018 2995 مطلب مع إبداء الرأي الفني في مدى استغلال الموارد المائية، الكل موزع حسب الولايات والجهات كما يلي:

الولاية	مطلب
أريانة	6
	59
	30
	177
	123
	49
	36
	62
	185
سليانة	153
	2
	189
المنستير	3
المهدية	65
	217
القصرين	771
القبروان	171
سيدي بوزيد	319
	172
	77
تطاوين	105
مدنين	17
	2
	5
	2995

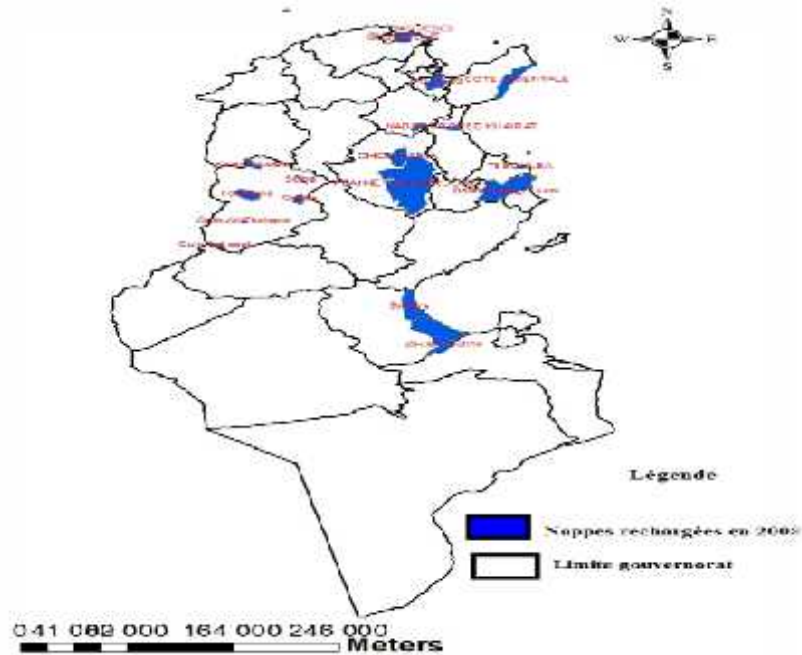


الحوليات :

- ✓ إصدار حولية مناسب المياه للمائدة العميقة لسنة 2016.
- ✓ إعداد حولية مناسب المياه للمائدة العميقة لسنة 2017
- ✓ إعداد حولية استغلال الموائد المائية العميقة للبلاد التونسية لسنة 2016.
- الشروع في إعداد حولية استغلال الموائد المائية العميقة للبلاد التونسية لسنة 2017.

➤ تثمين المياه المستعملة المعالجة لشحن الموائد المائية :

- نشر وتوزيع حولي الموارد المائية غير التقليدية 2016 الدوائر المائية.
- دراسة تقارير المرحلة الأولى من دراسة تحديد مواقع جديدة لتغذية الإصطناعية مع إرسال مذكرات تقييمية لمكتب (GEOHYDRO).
- متابعة مشروع تحديد مواقع جديدة للتغذية الإصطناعية
- دراسة تخزين فائض مياه التغذية الإصطناعية
- دراسة الموارد المائية لمنطقة المحدث من ولاية قبلي
- COMPACT مع المؤسسة الأمريكية لتحدي الألفية - (Millennium Challenge Corporation) MCC
- حولية التغذية الإصطناعية لسنة 2017
- إعداد حولية حولي الموارد المائية غير التقليدية 2017 () .
- الوضعية الحالية : 49 موقع تغذية موزعين على حوالي 21 مائدة مائية.



➤ مواصلة مراقبة نوعية المياه بالموائد المائية

إصدار ونشر حولية

- نوعية المياه لسنة 2017
- الوضعية الحالية: 903 نقطة مراقبة.



- توسيع و صيانة شبكات القيس و الرصد من خلال تجهيز أهم الأودية و روافدها بنظم القيس و الإنذار المبكر للحد من الإنعكاسات السلبية للحالات القصوى من خلال الزيارات الميدانية لمختلف محطات القيس و الرصد في إطار الإصلاح و الصيانة و المتابعة.

الولاية	تاريخ	
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	2018/01/09	-
-	-	-
-	2018/01/12	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	2018/02/05	-
-	-	-
-	2018/02/09	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-

<ul style="list-style-type: none"> - سلالم قيس من 0 300 - تركيز محطة قيس إرتفاع منسوب المياه بواد الحامة - خزانة حديدية - خزانة بلاستيكية - طاقة شمسية - منظم الجهد - GSM - شريحة رقم 28503345 - بطارية 18/12 - Radar SEBA - مسجل بيانات (duosens) - تركيز سلالم قيس من 100 400 - صيانة محطة واد الجير - تغيير آلة القيس limnigraphe - contre poids + flotteur OATT 10 - سلالم قيس من 100 200 		
<ul style="list-style-type: none"> - تدخل فريق الصيانة لإعادة تصليح السلك الكهربائي لملتقط إرتفاع منسوب المياه بواد مجردة على مستوى محطة غار الدماء الحدودية الذي وقع إتلافه مع اشغال اللحام 	2018/03/01	-
<ul style="list-style-type: none"> - تركيز محطة قيس إرتفاع منسوب المياه بواد المالح سيدي سالم - خزانة حديدية - خزانة بلاستيكية - طاقة شمسية - منظم الجهد مودام شريحة رقم 28503567 - بطارية 12/18 - ملتقط بيانات (duosens) - Radar SEBA - تركيز محطة قيس إرتفاع منسوب المياه بواد جومين سيدي البشير - خزانة حديدية - خزانة بلاستيكية - طاقة شمسية - منظم الجهد مودام شريحة رقم 28503627 - بطارية 12/18 - ملتقط بيانات (duosens) - سلم قيس من 200 300 - جهاز "إستشعار إرتفاع منسوب المياه" - (sonde de 50 m Radar) 	2018/03/05 2018/03/09	-

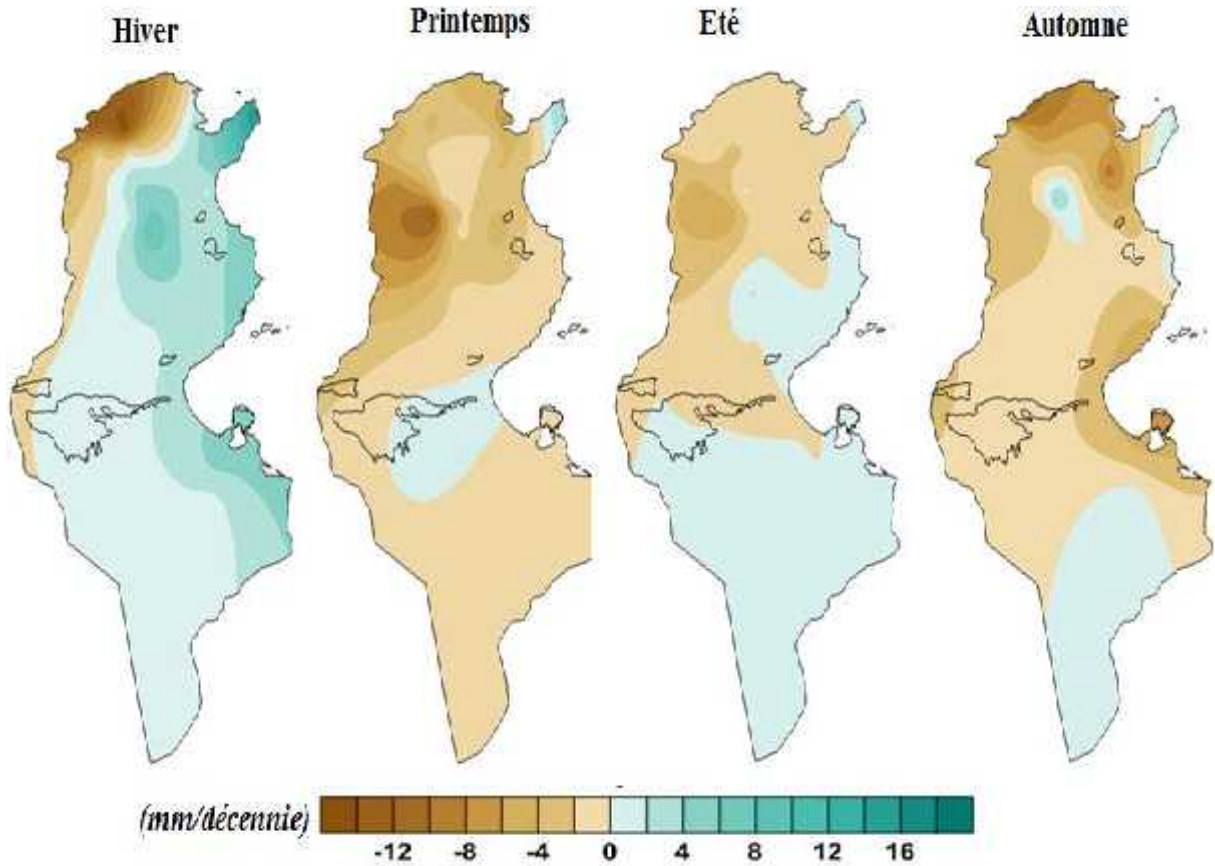
الولاية	اريخ	
		مراقبة محطة القيس الآلي لإرتفاع منسوب المياه و رصد الأمطار
		3 247 /
		صيانة المحطة الهيدرومترية بالسلوقية
		صيانة جهاز (Sonde PLS) و تصحيح إرتفاع مستوى
		قيس تدفق منسوب المياه على مستوى المجاز GP5
	2018/10/18	(Côte H = 653 cm à 18 : 30)
		قيس تدفق منسوب المياه على مستوى محطة القيس الآلي بالجديدة
		(H=690 cm)
		قيس تدفق منسوب الماء على مستوى وادي شافرو P7.
أريانة		صيانة محطة القيس الآلي لتدفق منسوب المياه على مستوى محطة

قيس تدفق منسوب المياه على مستوى محطة القيس الآلي بهنشبير طبياس (H = 603 cm)	-	2018/10/19	-	
قيس تدفق منسوب المياه على مستوى محطة القيس الآلي بالجديدة أشغال طبوغرافية على مستوى محطة القيس الآلي بوادي	-	2018/10/29	-	-
قيس تدفق منسوب المياه على مستوى محطة القيس الآلي المجاز .GP5	-	2018/11/05	-	أريانة
صيانة محطة القيس الآلي لتدفق منسوب المياه على مستوى محطة جومين ماطر صيانة محطة القيس الآلي للأمطار على مستوى سد جومين تغيير منظم الجهد (Régulateur de tension) تغيير بطارية 12v/12AH تنظيف لاقط الأمطار صيانة محطة القيس الآلي لتساقط الأمطار على مستوى محطة قلعة صيانة و تنظيف لاقط الأمطار صيانة محطة القيس الآلي لتساقط الأمطار على مستوى محطة سيدي	-	2018/11/05	-	
صيانة محطة القيس الآلي لتساقط الأمطار على الوسلاتية تغيير جهاز الإتصال (Modem GSM) تغيير بطارية 12v/12AH تنظيف جهاز لاقط الأمطار صيانة محطة القيس الآلي لتساقط الأمطار على مستوى محطة القيروان تغيير بطارية 12v/12AH تغيير منظم الجهد تغيير جهاز الإتصال تنظيف لاقط الأمطار صيانة محطة القيس الآلي لتساقط الأمطار على مستوى محطة سببلة تغيير بطارية 12v/12AH تغيير منظم الجهد تغيير جهاز لاقط الأمطار	-	2018/11/27 2018/11/29	-	القيروان القصرين
صيانة محطة القيس الآلي لتساقط الأمطار على مستوى محطة خنقة الجازية تغيير بطارية 12v/18AH تنظيف جهاز الضغط (Sonde à pression) تنظيف جهاز لاقط الأمطار صيانة محطة القيس الآلي لتساقط الأمطار على مستوى محطة سيدي بوزيد تنظيف جهاز لاقط الأمطار	-		-	سيدي بوزيد

<p>- صيانة محطة القيس الآلي لتدفق منسوب المياه على مستوى محطة واد</p> <p>- إعادة تشغيل جهاز الإرسال</p> <p>- صيانة محطة القيس الآلي لتساقط الأمطار على مستوى محطة</p> <p>- تغيير بطارية 12v/12AH</p> <p>- تغيير منظم الجهد</p> <p>- تغيير جهاز الإرسال</p> <p>- تنظيف جهاز لاقط الأمطار</p> <p>- صيانة محطة القيس الآلي لتساقط الأمطار على مستوى محطة</p> <p>- صيانة محطة القيس الآلي لتدفق منسوب المياه على مستوى محطة</p> <p>- تغيير بطارية 12v/18AH</p> <p>- إشارة جهاز الإرسال</p>		
<p>- صيانة محطة القيس الآلي لتساقط الأمطار على مستوى محطة</p> <p>- تغيير بطارية 12v/18AH</p> <p>- تغيير جهاز لاقط الأمطار</p> <p>- إعادة تشغيل جهاز الإرسال</p> <p>- تركيز محطة هيدرومترية على مستوى وادي الحير المسمى كاسيس</p>	-	-
<p>- تركيز محطة هيدرومترية على مستوى وادي الفود بكتانة</p> <p>- تركيز شرائح رقمية GPRS</p> <p>- الحامة ، وادي المالح بالمطوية، محطة رصد الأمطار و مطماطة القديمة و محطة رصد الأمطار.</p>	-	-
	/10/21	-
	2018/12/17	

- تقييم الدراسة الهيدرولوجية لتعليق سد سليانة
- تدقيق الدراسات المائية : في إطار تدقيق الدراسات المائية لمشاريع البنية الأساسية و المشاريع العمرانية، تم إبداء الرأي في الدراسات المائية الآتي ذكرها:
- الدراسة المائية لمراجعة وتوسعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية غار الملح بولاية بنزرت
- الدراسة المائية تقسيم سكني بمنطقة برج السدرية بولاية بن عروس
- الدراسة المائية لانجاز معبر على وادي القشبة بمنطقة الجديدة بولاية منوبة
- الدراسة المائية لإقامة مستشفى جهوي بمعتمدية الجم بولاية المهدية
- الدراسة المائية لتهيئة المنطقة الصناعية أوتيك بولاية بنزرت
- الدراسة المائية لإحداث مشروع مقطع للحجارة بمنطقة "جومين" بولاية بنزرت
- الدراسة المائية لتهيئة موقع المنطقة الصناعية بالشابة بولاية المهدية
- الدراسة المائية لتوسعة مقر شركة المعادن بالوسط « SMC » بولاية المنستير
- الدراسة الفنية لحماية قطعة ارض من الفيضانات مخصصة تقاسيم سكنية بولاية تطاوين
- الدراسة المائية لتهيئة المنطقة الصناعية بالسر بولاية ال
- الدراسة المائية لتهيئة موقع احداث مستودع للحافلات بمنطقة " بولاية منوبة
- الدراسة الهيدرولوجية مركب رياضي بمعتمدية الساحلين
- الدراسة المائية لتهيئة موقع وحدة صناعية لخياطة الحفان المدرسية ولاية

- معاينة فيضانات 22 2018 بولاية نابل و كذلك القيام بعملية المسح الطبوغرافي بأودية سوحيل و الكبير.
- القيام بقياس التدفق بوادي مجردة على مستوى قنطرة مجاز الباب (ولاية باجة) و قنطرة الجديدة (ولاية منوبة) (ولاية أريانة)، وذلك أيام 18 19 2018 لى اثر الأمطار المتهاطلة أيام 17 18 2018 و كذلك ارتفاع منسوب المياه بالحوض السفلي لوادي مجردة،
- القيام بقياس التدفق بوادي مجردة على مستوى قنطرة الجديدة، 06 2018 (ولاية منوبة) المتهاطلة أيام 4 5
-
- الوضعية الحالية : - 100 حطة هيدرومترية منها 40 محطة للإعلان عن الفيضانات.
- 800 محطة قياس أمطار.
- 100 قياس شدة الأمطار.



3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018، 3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج؛

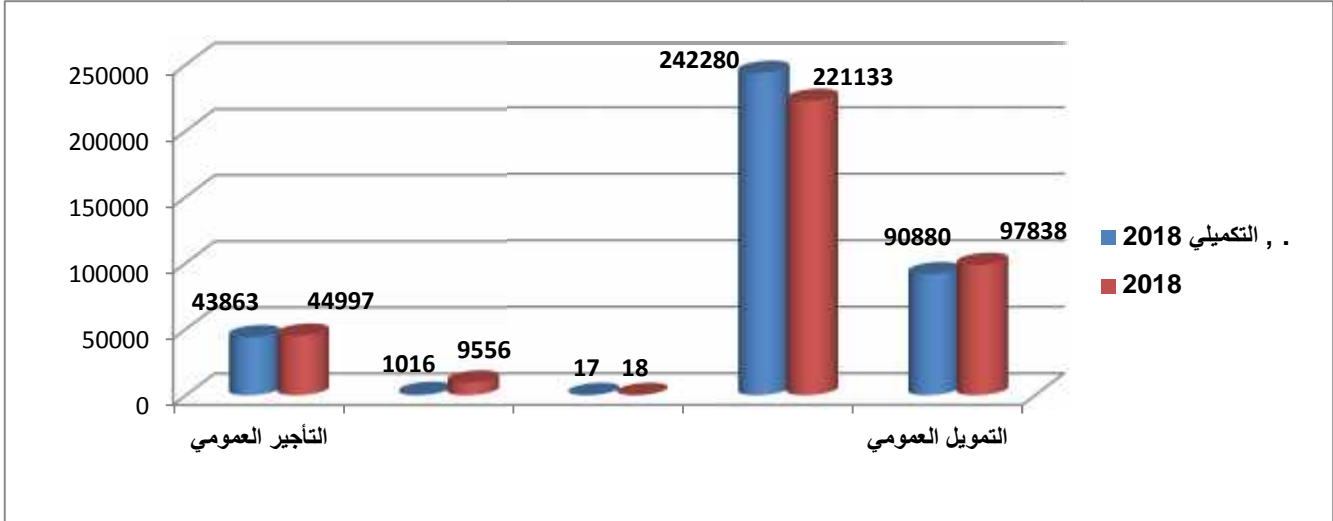
تنفيذ لميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة
(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات 2018		2018 (2)	تقديرات 2018 (. . , التكميلي) (1)	تقديرات 2018 .	بيان النفقات
% (1) / (2)	(1) - (2)				
122%	9 675	54 571	44 896	44 896	:
103%	1 134	44 997	43 863	43 863	التأجير العمومي
941%	8 540	9 556	1 016	1 016	
106%	1	18	17	17	
96%	-14 190	318 970	333 160	333 160	: نفقات التنمية
91%	-21 147	221 133	242 280	242 280	
92%	-13 437	149 828	163 265	163 265	على الموارد العامة للميزانية على موارد القروض الخارجية
90%	-7 710	71 305	79 015	79 015	
108%	6 958	97 838	90 880	90 880	التمويل العمومي
121%	15 488	87 768	72 280	72 280	الموارد العامة للميزانية على موارد القروض الخارجية
54%	-8 531	10 069	18 600	18 600	
					صناديق الخزينة
99%	-4 515	373 541	378 056	378 056	3

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2018
التوزيع حسب طبيعة النفقة
(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار



حقق برنامج المياه سنة 2018 : 99 % :

- تم تحقيق نسبة إنجاز 122 % تجاوزت تقديرات سنة 2018 : 22 % ويفسر ذلك بالزيادة التي شملت إنجازات نفقات وسائل المصالح (9556 ألف دينار مقارنة بالتقديرات (1016 ألف دينار) متخلدات الشركة التونسية للكهرباء والغاز الناتجة عن عمليات ضخ المياه.
 - بالنسبة لنفقات التنمية : تم تحقيق 96 % وفي هذا الإطار تم تسجيل نسبة إنجاز على مستوى 91 % وعلى مستوى التمويل العمومي 108 %.
- تفسر الزيادة في الإنجازات في التمويل العمومي بإضافة اعتمادات من النفقات الطارئة لفائدة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه لإنجاز مشروع خاص لدعم الموارد المائية.

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

الوحدة: ألف دينار

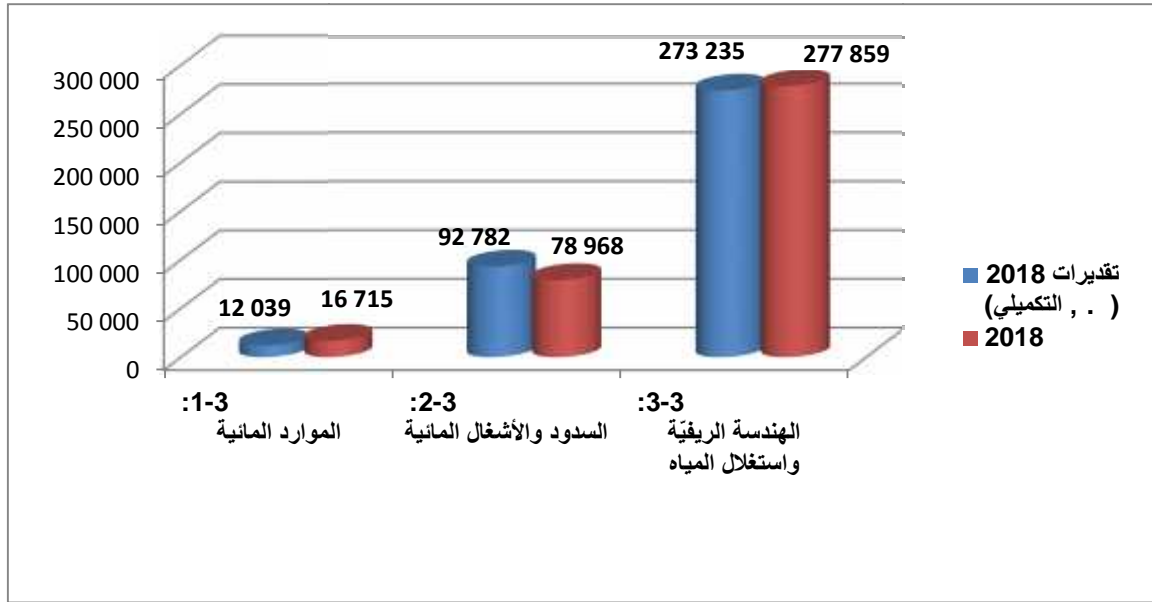
مقارنة بالتقديرات 2018		2018 (2)	تقديرات 2018 (التكميلي) (1)	تقديرات 2018 (1)	بيان البرامج الفرعية
% (1) / (2)	(1) - (2)				
139 %	4 675,9	16 715	12 039	12 039	1-3: الموارد المائية
85 %	-13 814,4	78 968	92 782	92 782	2-3: السدود والأشغال المائية
102 %	4 623,8	277 859	273 235	273 235	3-3: الهندسة الريفية واستغلال المياه
99 %	-4 514,7	373 541	378056	378 056	03 : المياه

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2018

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار



2-3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 1.3: تعبئة الموارد المائية:

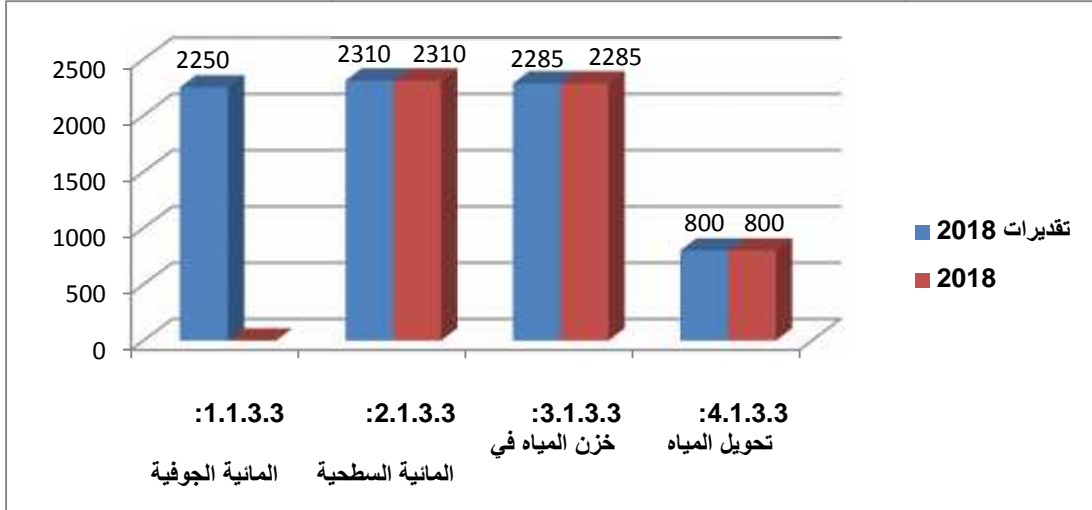
❖ تقديم الهدف: تعبئة الموارد المائية: تلبية حاجيات كل القطاعات من المياه وضمان

الاستغلال مستديم لها

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %
المؤشر 1.1.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية باعتبار الآبار العشوائية	مليون م ³	2300	2377	-	2250	في انتظار إصدار حولية	
	%	105	108	102.8 %	102	الاستغلال لسنة 2018	
المؤشر 2.1.2.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية	مليون م ³	2310	2310	100 %	2310	2310	100 %
المؤشر 3.1.2.3: طاقة خزن المياه في السدود الكبرى	مليون م ³	2285 (*)	2285	100 %	2285	2285	100 %
المؤشر 4.1.2.3: طاقة تحويل المياه	مليون م ³	800	800	100 %	800	800	100 %

(*) ملاحظة : بالنسبة للمؤشر 3.1.2.3: طاقة الخزن في السدود الكبرى : تم تحيين احتساب الترسبات بسد سيدي سالم حيث ان طاقة الخزن بالسد أصبحت 540 مليون م³. و بذلك تراجعت طاقة الخزن المتوقعة في السدود الكبرى لسنة 2017 من 2348 مليون م³ إلى 2285 مليون م³.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 الخاصة بالهدف 1.3:
تعبئة الموارد المائية



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

▪ **المؤشر 1.1.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية باعتبار الآبار العشوائية :**

تم تحيين النسبة المنجزة بالنسبة لسنة 2017 على اثر صدور الحولية الوقتية للاستغلال لسنة 2017 (في إنتظار تحيين كميات المياه المستغلة بكل من ولايتي قايس و سليانة) في حين لم تتوفر بعد النسبة المنجزة لسنة 2018 في انتظار إصدار حولية الاستغلال .

وتم تسجيل سنة 2017 نسبة استغلال قدرت بـ 108٪ دون اعتبار الآبار الغير قانونية و هو ما يفوق نسبة السحب الآمن و المقدرة بـ 100٪. علما وأنه قد تم تجاوز هذه النسبة بـ 6٪ سنة 2010 و 7.3٪ سنة 2011 و 19٪ سنة 2015 و 20٪ سنة 2016. وعليه، يتوجب القيام بالدراسات الهيدروجيولوجية بغاية تحديد مناطق الاستغلال المكثف بالخزانات المائية الجوفية و حمايتها و كذلك البحث عن موائد مائية جديدة خاصة بالمناطق العطشة مما يمكننا من الترفيع في الموارد المتاحة.

كما يبرز المؤشر مدى الاستغلال المكثف للموائد المائية السطحية والعميقة. وتعتبر الموائد المائية إجمالا مستغلة فوق طاقتها حيث يقدر معدل نسبة الاستغلال 118 بالمائة بالنسبة للموارد السطحية (عمق دون 50م) موزعة على 226 مائدة مائة منها قرابة 139 مائدة يمكن استغلالها بصفة طبيعية و 63 مائدة مستغلة بصفة مكثفة. وتتفاوت نسب إستغلال هذه الموائد حسب الجهات، إذ تقدر بـ 100٪ بالشمال و 140٪ بالوسط و 95٪ بالجنوب.

أما الموارد المائية الجوفية العميقة (عمق يفوق 50م) فهي مستغلة بنسبة 108 بالمائة كذلك و موزعة على 340 مائدة مائة. تستغل عن طريق 12100 بئر عميقة . وتتفاوت نسب استغلال هذه الموائد حسب الجهات .

و تعتبر مياه الجنوب من المياه المشتركة الجوفية العميقة بين تونس و الجزائر و ليبيا و هي موارد غير متجددة تمتد على مساحة حوالي 1 مليون كلم² و تتراوح الموارد الجمليّة للجانب التونسي و القابلة للإستغلال بين 600 و 800 مليون م³ و تعتبر منطقة الجريد و خاصّة ولاية قبلي متنفس مياه « SASS » و هي متاخمة لشطّ الجريد. وقد تم تسجيل انخفاض في مستوى الضغط الارتوازي وارتفاع درجة الملوحة و بالتالي إمكانية إنباب مياه شطّ الجريد نحو المياه الجوفية العميقة مما ينجر عنه تملح هذه المياه نتيجة الإستغلال المفرط لهذه الموارد

ويتعين مستقبلا المراقبة والمتابعة اللصيقة لهذه الموارد باستعمال التقنيات الحديثة خاصة بالنسبة للمناطق السقوية المركزة على الآبار الخاصة و حمايتها من الاستنزاف بإحداث مناطق تحجير وصيانة وضمان استدامة استغلالها بتشريك المنتفعين في شكل مجامع مائية. كما يمكن التقليل من الضغط على هذه الموارد بتنوع مشاريع التنمية بهذه الجهات أو إيجاد آليات أخرى على غرار عقود الموائد « contrats de nappe ».

▪ المؤشر 2.1.2.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية الجملية

وفقا للتقديرات، لم يتم تسجيل تعبئة موارد إضافية سنة 2018. تعتبر نسبة التعبئة الحالية بـ 92 بالمائة من الموارد المائية القابلة للاستغلال تمت تعبئتها عن طريق 37 سدا.

▪ المؤشر 3.1.2.3: طاقة الخزن في السدود الكبرى

وفقا للتقديرات، لم يتم تسجيل زيادة في طاقة الخزن في السدود الكبرى. وتقدر نسبة الترسبات بالسدود 22 بالمائة من الطاقة الأولية. ويتعين في هذا المجال تكثيف اشغال المحافظة على المياه والتربة والتشجير الغابي بأحواض السدود الكبرى مع المراقبة المستمرة والدورية لمراقبة مستوى الترسبات (bathymétrie).

▪ المؤشر 4.1.2.3: طاقة تحويل المياه

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 100 بالمائة بعد استكمال خط التحويل الثالث سجانان-بجاوة

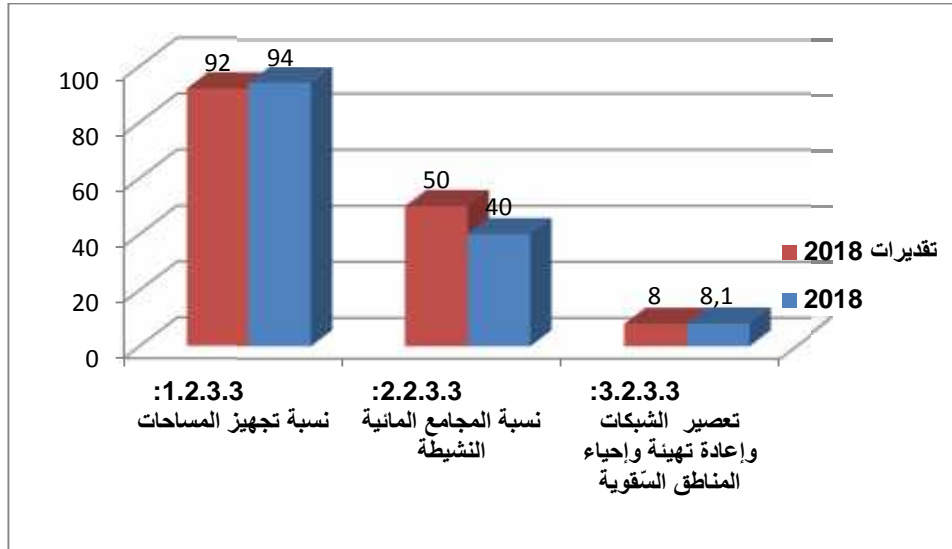
الهدف 2.3، الإقتصاد في الماء واستدامة الأنظمة المائية.

❖ **تقديم الهدف:** الإقتصاد في الماء واستدامة الأنظمة المائية: تأطير المستغلين وتشجيعهم على

الاستغلال المحكم للموارد المائية

2018			2017			وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (%)	إنجازات	تقديرات	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (%)	إنجازات	تقديرات		
102.2	94	92	101.1%	92	91	%	1.2.3.3: نسبة تجهيز
80	40	50	105%	42	40	%	2.2.3.3: المائية النشيطة
101.3	8.1	8	%112	9	8	ألف هك	3.2.3.3: تعصير الشبكات وإعادة تهيئة وإحياء المناطق السقوية

الإقتصاد في الماء واستدامة الأنظمة المائية



▪ **المؤشر 1.2.3.3: نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الإقتصاد في الماء**

تطورت المساحات المجهزة بمعدات الإقتصاد في الماء إلى 406 ألف هكتار سنة 2018 ، أي بنسبة 94

بالمائة من جملة المساحات المروية. وتتوزع معدات الإقتصاد في الماء كما يلي : 49 بالمائة ري موضعي و 28

بالمائة بالرش و 23 بالمائة ري سطحي محسن.

والملاحظ أن نسبة التجهيز بالري الموضعي (74.9٪) مرتفعة مقارنة بالنسب الأخرى للري السطحي المحسن والري بالرش (28٪) وهذا راجع للحملات التحسيسية لفائدة الفلاحين لتشجيعهم على اقتناء معدات الري الموضعي، بالإضافة إلى الدورات التكوينية التي قامت بها الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه خلال السنوات الأخيرة. كما تم خلال سنة 2018 القيام بزيارات ميدانية إلى عدد من المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وعقد جلسات عمل مع المصالح المعنية (دوائر الاستغلال بالمناطق السقوية وأعوان خلايا الاقتصاد في مياه الري)، للإطلاع على المنهجية المتبعة لدراسة ملفات طلب منح الاقتصاد في مياه الري والجوانب المتعلقة بنوعية المعدات المستعملة وكذلك الإطلاع على بعض المستغلات الفلاحية المجهزة.

كما تم خلال سبتمبر 2018 القيام بدورة تكوينية لفائدة الفنيين بخلايا الاقتصاد في مياه الري حول تسيير عملية الري على مستوى الحقل والمنهجية المتبعة لدراسة ملفات الحصول على منح الاقتصاد في مياه الري.

وتتمثل المرحلة المقبلة في قيادة عملية الري على مستوى الضيعة باستعمال التقنيات الحديثة لتحديد الحاجيات المائية للزراعات والإنذار المبكر للفلاحين عبر الإرساليات القصيرة لتحديد فترات وكميات الري.

علما أن الدراسة المنجزة في سنة 2015 ، على عينة من الزراعات بعدد من المستغلات الفلاحية بـ 7 ولايات بينت ما يلي:

- زيادة في معدل الربح الإضافي بـ 1500د/هك بالنسبة للخضروات أي بزيادة 40% مع تسجيل قيم هامة لزراعة الفلفل البديري بـ 6500د/هك و 2800د/هك للطماطم الفصلية
- زيادة في معدل الربح الإضافي للأشجار المثمرة بـ 3000د/هك بزيادة 140% باستعمال الري الموضعي
- تغطية الإستثمار المنجز من طرف المزارعين في معدل ستين بالنسبة للخضروات والأشجار المثمرة باستعمال الري الموضعي وكذلك الأعلاف و3 سنوات للحبوب.

▪ المؤشر 2.2.3.3: نسبة المجامع المائية النشطة

تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 2016 وهو يعوض المؤشرات التي تم التخلي عنها :

- مؤشر قيس الأداء 2.2.3.3: نسبة تغطية تكاليف الماء بأنظمة الماء الصّالح للشرب
- مؤشر قيس الأداء 3.2.2.3: نسبة تغطية تكاليف الماء بأنظمة الريّ
- مؤشر قيس الأداء 5.2.3.3: تطوّر نجاعة شبكات الريّ بالمستغلات

وقد تطورت نسبة المجامع النشيطة من 42% سنة 2017 إلى 40% سنة 2018 مقابل 50% مبرمجة. ويرجع هذا التطور إلى المجهودات التي قامت بها جميع الأطراف المتدخلة لحث المجامع على القيام بالدور المناط بعهدتها في إطار مخططات العمل التي تتبعها الإدارة لتأمين تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب خلال فصل الصيف.

المؤشر 3.2.3.3: تعصير الشبكات وإعادة تهيئة وإحياء المناطق السقوية

تم تسجيل تطور في هذا المؤشر بـ 101% مقارنة بتقديرات سنة 2018. ويرجع هذا التطور إلى دخول عدة مشاريع تهيئة للمناطق السقوية العمومية حيز الاستغلال منها :

- مشروع مضاعفة قناة شبية بولاية نابل : 300 هك
- مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقوية زعفرانة 3 بالقيروان 120 هك
- مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقوية عين البيضاء 3 بالقيروان 94 هك
- مشروع إعادة تهيئة القسط الأول من منطقة السقوية نبر بالكاف : 182 هك
- مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقوية الزرات 2 بقابس : 170 هك
- مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقوية الكعبي بولاية قبلي . 97 هك
- مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقوية حزوة 1 و 2 بولاية توزر . 110 هك
- مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقوية الصابرية الشرقية بولاية قبلي . 80 هك
- مشروع إعادة محطة الضخ الريابنة من منظومة بوهرتمة الجزء الثالث بولاية جندوبة : 7000 هك

المدف 3.3، تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي :

❖ تقديم الهدف: يتم التعاون بين الشركة الوطنية لتوزيع واستغلال المياه والإدارة العامة للهندسة الريفية

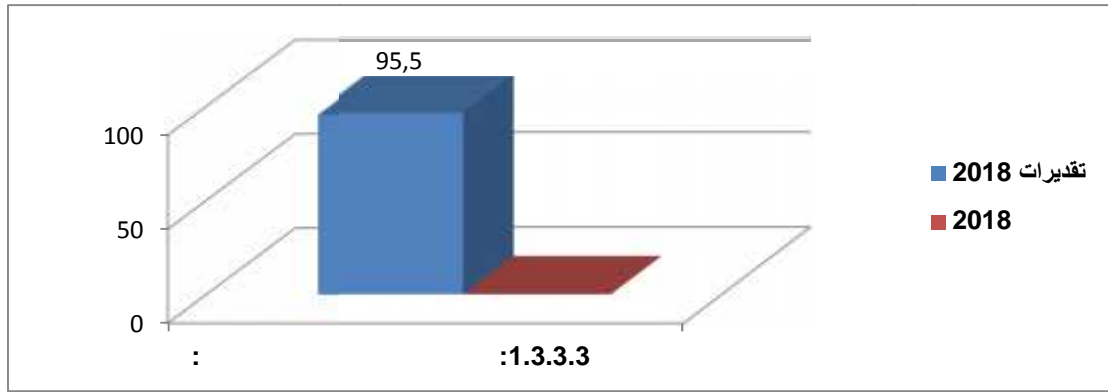
المتدخلة في الوسط الريفي لبلوغ 98% من نسبة التزود بالماء الصالح للشرب إجمالاً.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017 (%)	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 (%)
المؤشر 1.3.3.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب:	%	93.9 (*)	93.5	99.6%	95.5	94.1	98.5

(* ملاحظة : بالنسبة للمؤشر 1.3.3.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب : تم تسجيل تراجع في نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي بين ما هو متوقع لسنة 2017 (95,5%) و ما هو محين لنفس السنة (93,9%) ويعود ذلك بالأساس لتوقف بعض المشاريع عن الاستغلال وبالتالي عدم اعتبارها عند احتساب وتعيين نسب التزود.

و تتمثل اهم أسباب توقف هذه المشاريع في نضوب نقاط المياه وتقادم الشبكات ونوعية المياه وعدم مطابقتها للمواصفات وغلاء كلفة الطاقة.

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قياس الأداء لسنة 2018 الخاصة بالهدف 3.3 تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018

▪ المؤشر 1.3.3.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب

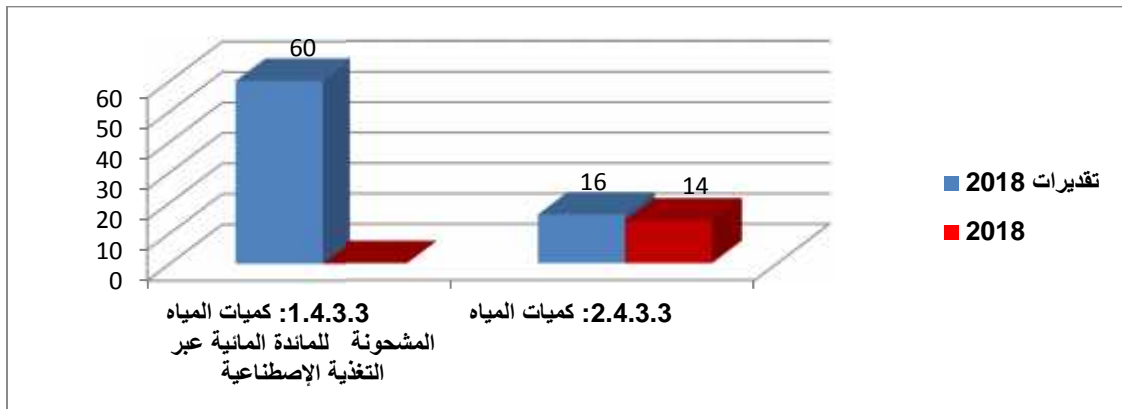
بالنسبة لسنة 2018 بلغت نسبة تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي 94.1%، وتعد النسبة مقبولة مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك بالأساس لإنجاز جملة من المشاريع الجديدة في إطار برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية في مرحلتيه الأولى والثانية.

الهدف 4.3، حماية وصيانة الموارد المائية والإدارة المستدامة لها ،

❖ تقديم الهدف : تنمية الموارد المائية بصفة غير تقليدية مع المحافظة على الموارد الطبيعية.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017 (%)	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 (%)
المؤشر 1.4.3.3: كميات المياه المشحونة للمائدة المائية عبر التغذية الاصطناعية	مليون م ³	60	32.93	54.88	60	في انظار إصدار حولية التغذية لسنة 2018	
المؤشر 2.4.3.3: كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي	مليون م ³	15	13	86,7 %	16	14	87.5

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 الخاصة بالهدف 4.3 حماية وصيانة الموارد المائية والإدارة المستدامة لها



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

- **المؤشر 1.4.1.3: كميات المياه المشحونة للمائدة المائية عبر التغذية الاصطناعية**
 قدرت كميات المياه المشحونة سنة 2017 بـ 32.93 مليون متر مكعب و يعزي النقص الحاصل في كميات المياه المشحونة سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 (- 16.5 %) و بالتقديرات (- 45 %) لعدم القيام بعمليات التغذية بكل من ولاية نابل - بنزرت و بن عروس لنقص الأمطار و عدم توفر مياه قنال الشمال و ذلك كما يبينه الجدول التالي :

Gouvernorat	Nappe	Volume de recharge Mm ³
Bizerte	Alluvions du Quaternaire de la cuvette d'oued Guenniche	0
	Alluvions du Quaternaire de la plaine de Ras Jebal	0
Ben Arous	Grès de l'Oligocène de Khlidia	0
Nabeul	alluvions du Quaternaire de la plaine de la côte orientale	0.29
	Alluvions du Quaternaire de la plaine de Nabeul-Hammamet	0.005
	alluvions du Quaternaire de la plaine de Grombalia	0
	Alluvions du Quaternaire de la plaine d'El Haouaria	0.19
Zaghouan	alluvions du Quaternaire de la plaine de Nadhour Saouaf	0.325
Sousse	Remplissage du plio-Quaternaire d'Oued El khairat	4.7
Mahdia	Alluvions du Quaternaire de Ghnada Boumerdès	0.141
	Alluvions du Quaternaire de Mahdia Ksour esef	0.55
Kairouan	alluvions du Quaternaire de la plaine de Kairouan	5.74
	Alluvions du Quaternaire de Ain Jelloula	0
	Alluvions du Quaternaire de chougafia	
Kasserine	Grès de Miocène de Sbiba	3.16
	Grès de Miocène de Sbeitla	1.63
	Alluvions du Quaternaire de la cuvette de Foussana	4.21
	Alluvions du Quaternaire de Haidra-ain Defla	0.55
	Grès de Miocène de Oum Ali thelepte	0.15
Sfax	alluvions du Quaternaire de Sfax -Agareb	0
Gafsa	underflow d'oued oum Lagsab	0
	Alluvions du Quaternaire de Gafsa Nord	0
Gabès	calcaire du Jurassique de Zeuss Koutine	1.05
	Alluvions du Quaternaire de Gabes Sud	5.8
	Alluvions du Quaternaire de Gabes Nord	3.29
Tozeur	alluvions du Quaternaire de la cuvette du synclinal de Tamaghza	0
Mednine	Alluvions du Quaternaire d'oued Smar de Mednine	1.15
Total		32.93

المؤشر 2.4.3.3: كمية المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي

بالرغم من دخول حوالي 100 هك من المساحات المروية في موسم (2017-2018) وهي منطقتي البحيرة بتطاوين (60 هك) والخضيرات (40 هك) بزغوان حيز الاستغلال، نلاحظ أن نسبة الانجاز الفعلي أقل من التقديرات وذلك يرجع بالأساس إلى الأسباب التالية:

- دخول عدّة محطات تطهير في طور التأهيل والتهديب على غرار محطات قابس و صفاقس الجنوبية وسوسة الجنوبية مما ينجّر عن ذلك إلى تدهور نوعية المياه خلال انجاز الأشغال وبالتالي إلى توقيف الري باعتبار هذه المياه غير مطابقة للمواصفات المعمول بها.
- تمّ توقيف الري بمنطقة سيطة الخاصة (80 هك) نظرا لسرقة تجهيزات محطة الضخّ.
- الأعطاب المتكررة على مستوى تجهيزات محطة ضخ المياه المعالجة للمنطقة السقوية بزواية سوسة.

4. التوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات	تقدم الإنجاز
<p>✓ الموارد المائية السطحية</p> <p>- التفاوت بين الجهات في الموارد المائية السطحية المتاحة: أغلب الموارد المائية السطحية متواجدة بالشمال وأقصى الشمال بينما تشهد بقية الجهات اختلالاً في التوازن</p>	<p>تدعيم محاور تحويل المياه:</p> <p>- مضاعفة قنال مجردة - الوطن القبلي بقناة بين خزان السعيدة وبلي،</p> <p>- دراسة تحويل فوائض المياه السطحية من الشمال إلى الجهات الداخلية.</p> <p>- إحداث سدود جديدة : ملاق العلوي وتاسة.</p> <p>- دراسات سدود جديدة: الرغاي، سليانة 1، أوزافة، بالأسود وغزالة بحوض بوهرتمة.</p>	<p>-بالنسبة لسد القلعة الكبرى انطلقت الأشغال في جويلية 2017 ونسبة تقدم الإنجاز 25 بالمائة.</p> <p>-بالنسبة لخزان السعيدة تم إبرام صفقة إنجاز السد .</p> <p>-بالنسبة لنقل المياه من سد السعيدة إلى خزان بلي تم الانطلاق في صفقة اقتناء القنوات الخرسانية .</p> <p>- في طور الدراسة وهي في مرحلتها الثانية (30%) المتعلقة بتحديد الخيارات.</p>
<p>- نقص الموارد تبعا لبناء ثلاثة سدود جديدة مبرمجة على أودية غنام وملاق بالقطر الجزائري</p>	<p>- إضافة للسدود المذكورة أعلاه وقع برمجة الترفيع في طاقة خزن سد بوهرتمة وسيدي سعد وسليانة 4</p>	<p>-بالنسبة لسد ملاق العلوي فهو في طور الإنجاز</p> <p>- بالنسبة لسد الرغاي الدراسات في طور الإنجاز.</p> <p>- سدود تاسة وغزالة (المقيدس) بمعتمدية فرنانة بصدد استكمال الدراسات التنفيذية. وانطلاق الدراسة الأولية لسد أوزافة</p>
<p>- الحماية من الفيضانات بحوض مجردة (جندوبة، بوسالم، مجاز الباب، طبرية، الجديدة، طيباس،...)</p>	<p>- ينطلق إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات بوادي مجردة في قسطه الأول بين سد العروسية والبحر إلى جانب ذلك وجب إعطاء الأولوية لحماية مدينة بوسالم من</p>	<p>- المصادقة على تقرير تقييم العروض واختيار المقاول لانجاز مشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة.</p> <p>- الدراسة التنفيذية بصدد الانجاز للترفيف</p>

<p>في طاقة خزن سد سليانة 4</p> <p>- الحماية من الفيضانات D2 : الانتقاء الأولي لانجاز الأشغال.</p> <p>- الحماية من الفيضانات U1 + M : انطلاق انجاز الدراسات الأولية (المرحلة الأولى).</p>	<p>الفيضانات للجزء U2 من الملقى إلى حوض سد سيدي سالم.</p> <p>- بناء عشرة سدود تلية.</p> <p>- إضافة إلى دخول تثليث قناة سجنان- جومين-مجردة حيز الاستغلال سيقع دراسة تحسين نوعية مياه أودية سليانة وقاسة بالتحكم في مصادر المياه المرتفعة الملوحة.</p>	<p>- عدم التحكم في مياه بعض روافد الأودية الثانوية</p> <p>- ارتفاع ملوحة مياه أحواض بعض السدود</p>
<p>- تم تكوين فرق ميدانية جهوية للتصدي لحفر الآبار المائية وهي بصد العمل المتواصل،</p> <p>- تم تكوين فرقة مركزية لمتابعة أشغال الفرق الجهوية المكلفة بالتصدي لحفر الآبار العشوائية</p> <p>- تم توفير إعمادات لتعويض الآبار ذات عمق يفوق 800م.</p> <p>- في طور إنجاز دراسة استراتيجية تتعلق بشحن الموائد المائية . تم استكمال المرحلة الأولى المتعلقة بجرد مواقع الشحن المتواجدة وفي طور إنجاز المرحلة الثانية المتعلقة بتحديد مواقع جديدة لدعم شحن الموائد المائية و بصد إعداد الصفقة المتعلقة بدراسة إمكانية التخزين الجوفي لفائض المياه</p> <p>- تم تحديد قوة كهربية للآبار العميقة بخصائص نقطة الماء وطريقة الري المستعملة لتجنب الاستغلال المفرط</p>	<p>- العمل على تفعيل منشور وزير الداخلية الصادر في الغرض</p> <p>- تكوين فرق ميدانية جهوية لمراقبة نشاط حفر الآبار المائية</p> <p>- تفعيل قانون مجلة المياه.</p> <p>- وضع برنامج ضمن المخطط للكشف الباطني للآبار العميقة وإعادة إحيائها عند الضرورة.</p> <p>- تميم فائض المياه وذلك بدعم طاقة الشحن بالموائد المائية بالتنسيق مع كل المتدخلين و تفعيل مخرجات الدراسة المتعلقة بإستراتيجية التغذية الاصطناعية للموائد الجوفية</p> <p>- المتابعة والمراقبة والتقييم لاستغلال الآبار المكهربة ومدى وجود تأثيرات على استغلال الموائد المائية.</p> <p>- ضرورة ببدل مجهودات لاستخلاص معالم المياه الناتجة عن استغلال الملك العمومي للمياه.</p>	<p>✓ الموارد المائية الجوفية</p> <p>- تفشي ظاهرة الحفر العشوائي للآبار خاصة بولايات الوسط بالنسبة للموائد المائية قليلة العمق وبولايات الجنوب بالنسبة للموائد الجوفية غير المتجددة،</p> <p>- تقادم آبار الاستغلال العميقة خاصة في الجنوب التونسي وضرورة تعويضها أو إعادة إحيائها،</p> <p>- ضعف الموارد المائية المشحونة مقارنة بالطاقة المتوفرة والتي من شأنها أن تساهم في تميم المياه المعالجة و خزن فائض مياه الفيضانات والحد من التغيرات المناخية،</p> <p>- عدم متابعة ومراقبة كهربية الآبار السطحية،</p> <p>- استخلاص معالم استهلاك مياه الملك العمومي</p>

<p>للموائد المائية. -الإنجاز بصفة متواصلة</p>	<p>- تفعيل قانون مجلة المياه</p>	<p>✓ استغلال الموارد المائية الماء الصالح للشرب عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه -تواجه الشركة حاليا إشكاليات عدة في قطاع الماء الصالح للشرب وتتلخص أساسا في: - النقص في نسبة التزويد بالمناطق الريفية بالشمال الغربي وبعض ولايات الوسط الغربي،</p>
<p>-تم استكمال محاور الجلب بولاية جندوبة ومعتمدية سجنان من ولاية بنزرت وجنوب ولاية القيروان وبصدد إنجاز محاور الجلب بولايتي باجة وبقية ولاية بنزرت</p> <p>-بصدد إنجاز المشاريع الكبرى على غرار محاور جلب المياه من سد السعيدة إلى سد القلعة وكذلك محطات التحلية الكبرى على غرار محطة وادي حمدون بسوسة في طور الإنجاز ومحطة صفاقس ومحطة التحلية بالزارات في طور الاستعداد لإنطلاق الإنجاز.</p> <p>-تم وضع برنامج وطني لتحسين نوعية المياه التي تفوق ملوحتها 1.5 غ/ل وهو الآن بصدد الإنجاز.</p> <p>-بصدد الإنجاز من طرف الشركة في إطار البرنامج الوطني للإقتصاد في الماء .</p> <p>لقد تم إقتراح مراجعة التسعيرة بالزيادة لكن لم يتم إقرارها.</p> <p>-يتم التشجيع على إحداث المواجل</p>	<p>-الرفع من نسبة التزويد بالمناطق الريفية خاصة بالولايات التي نسبها دون المعدل الوطني،</p> <p>- إنجاز برامج الاستثمار المقترحة والعاجلة في أحسن الآجال لتفادي انقطاع الماء و ضمان استدامة التزود.</p> <p>- تحسين نوعية المياه (من ناحية الملوحة)،</p> <p>- الإقتصاد في الماء عبر المحافظة على المردوديات الجيدة والرفع في المردوديات المتدنية.</p> <p>- مراجعة تسعيرة الماء الصالح للشرب بصفة سنوية ومنتظمة،</p> <p>- الإعتماد على حلول فردية مثل الصهاريج المجرورة والمواجل بالنسبة للمساكن المشتتة والبعيدة وذات الكلفة الفردية المرتفعة جدا.</p>	<p>بلوغ مرحلة الإشباع بالعديد من المنظومات المائية،</p> <p>- ارتفاع ملوحة المياه في بعض المناطق،</p> <p>- هشاشة التوازنات المالية للشركة</p> <p>الماء الصالح للشرب عن طريق مصالح</p>

<p>لحصاد مياه الأمطار في إطار قانون الإستثمار الجديد أو في إطار مشاريع خصوصية</p> <p>- تم إقتناء شاحنات مجهزة بصهاريج ذات سعة 10 م³ لتزويد المناطق المشتتة والبعيدة عن الشبكات المائية.</p> <p>- في طور التطبيق</p> <p>- تقوم الولايات بحملات لإزالة الربط العشوائي،</p> <p>تنجز جميع المشاريع الجديدة بإعتماد المنهجية الجديدة التي تركز على تثمين المناطق السقوية من خلال دعم مراحل ما بعد الإنتاج على غرار مشروع الممول من</p>	<p>- انجاز المشاريع الجديدة باعتماد التوصيلة الفردية مع تمويل إنجاز الربط على الشبكة الرئيسية وبناء بيوت العدادات في نطاق المشاريع المنجزة.</p> <p>- تحسيس المواطنين على مخاطر الربط الفردي العشوائي.</p> <p>- ردع المخالفين بتنفيذ تطبيق نصوص مجلة المياه.</p> <p>- تكريس مبدأ العدالة بين تعريف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتعريف المجامع المائية. وسيتم إنجاز دراسة في الغرض لإيجاد الحلول الممكنة قصد تحقيق الهدف المنشود.</p> <p>- تركيز البرامج المستقبلية على تثمين المناطق السقوية العمومية الموجودة حاليا وذلك بوضع استراتيجية في الغرض بمشاركة كل الأطراف المعنية.</p> <p>- مواصلة إعادة التهيئة وتعصير المناطق السقوية الموجودة بعد التأكد من المردودية الإقتصادية وقدرة المنتفعين على التصرف في النظام المائي وتغطية مصاريف الإستغلال والصيانة وتجديد التجهيزات مع مشاركة جميع الأطراف المعنية بتمثين المناطق السقوية (الإنتاج الفلاحي والإرشاد والهياكل المهنية، الخ..)،</p> <p>- تفعيل القوانين الموجودة وردع المخالفين</p>	<p>الهندسة الريفية</p> <p>- صعوبة تزويد المناطق الريفية المشتتة وصعبة التدخل.</p> <p>- الربط العشوائي الخاص على شبكات التزود بالماء الصالح للشرب الموجودة بالريف.</p> <p>- ارتفاع تعريف المياه في الوسط الريفي بالنسبة للأنظمة الراجعة بالنظر للمجامع المائية مقارنة بالشركة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه.</p> <p>✓ المناطق السقوية :</p> <p>- الضعف في أداء المناطق السقوية العمومية حيث لا يتعدى معدل نسبة الاستغلال 86% ومعدل نسبة التكتيف الزراعي 90% خاصة بولايات الشمال،</p> <p>- تقادم شبكات توزيع المياه مما يتسبب في تواتر الأعطاب على مستوى أنظمة التزويد بمياه الري واضطراب في الدورة المائية،</p> <p>- تفاقم ظاهرة الربط العشوائي على القنوات الرئيسة وشبكات التوزيع مما يعيق من تزويد المناطق السقوية الأصلية بصفة عادية،</p> <p>- تفاقم المديونية المتصلة بمياه الري مما يؤثر سلبا على قدرات المندوبيات</p>
--	--	--

<p>البنك الإفريقي للتنمية بولايات الوسط ومشروع البنك العالمي بولايات الشمال.</p> <p>-في طور إنجاز دراسة إستراتيجية حول تعريف مياه الري وسيتم إقتراح تطبيق مخرجاتها بعد المصادقة عليها من طرف الحكومة.</p> <p>تم القيام بتجارب نموذجية بولاية نابل وسيتم تدعيمها تدريجيا على بقية المناطق.</p>	<p>وذلك بتطبيق أحكام مجلة المياه ، الخ..</p> <p>- دراسة المديونية بصفة مدققة و تحميلها على على أصحابها بالتنسيق مع وزارة المالية .</p> <p>-تطبيق القانون القاضي بقطع الماء على غير المخلصين.</p> <p>- ضرورة التركيز مستقبلا على قيادة عمليات الري على مستوى الحقل وذلك بتكوين المكونين والفلاحين في هذا المجال.</p>	<p>لالتزام بتعهداتها تجاه الغير والقيام بأشغال صيانة شبكات الري والتجهيزات المائية.</p> <p>- نقص في التمكن من قيادة عملية الري على مستوى الضبعة.</p>
---	---	--

IV - برنامج الغابات

وتهيئة الأراضي الفلاحية

رئيس البرنامج:

السيد

سالم الطريقي

البرامج الفرعية:

أهداف البرنامج ومؤشرات قياس الأداء:

مؤشرات قياس الأداء	الهدف
◆ نسبة الغطاء الغابي	1.4 الرفع في نسبة الغطاء الغابي
◆ نسبة الغابات المهيأة	2.4 تحسين التصرف الرشيد في
◆ نسبة استغلال المنتوج الغابي	المنظومات الغابية والرعية
◆ نسبة المراعي المهيأة	
◆ المساحة المحترقة لكل حريق	3.4 المحافظة على الغابات والموارد
◆ عدد المناطق المحمية المهيأة من جملة المحميات والحدائق الوطنية المحدثة وعددها 44.	الطبيعية
◆ طول الطوابي المنجزة لمقاومة زحف الرمال سنويا.	
◆ نسبة المساحات المهيأة ضد الإنجراف	4.4 الحد من المساحات المهتدة
◆ نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها	بالإنجراف
◆ نسبة طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية المنجزة	5.4 الحد من ضياع مياه السيول
	وتعبئتها لفائدة عمليات الإحياء
◆ نسبة مساحة الأراضي التي تمت معاينتها ودراستها	6.4 إحكام التصرف في موارد التربة
◆ نسبة المناطق السقوية التي تمت دراستها ومراقبتها	
◆ نسبة مساحة الأراضي الفلاحية التي تم تحيين خرائط حمايتها من جملة الأراضي الفلاحية	



إنجازات الميزانية

لسنة 2018

إعتمادات الدفع

(ألف دينار)

276636

الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

البرنامج 4:

2.4 تهيئة وحماية
الأراضي الفلاحية

1.4 الغابات والمراعي

البرامج الفرعية

إ.ع للتهيئة والمحافظة على الأراضي
الفلاحية

إ.ع للغابات

الإدارات العامة

■ وكالة المعدات لتسوية الأراضي الفلاحية
■ المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية :
• دائرة التربة
• دائرة المحافظة على المياه والتربة

■ وكالة استغلال الغابات
■ المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية :
• دائرة الغابات

المؤسسات العمومية
ذات الصيغة الإدارية

■ ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال
الغربي

المؤسسات العمومية
ذات الصيغة غير الإدارية

- نفقات التصرف:

157042

- نفقات التنمية:

119594

1. التقديم العام للبرنامج:

يمثل القطاع الغابي والأراضي الفلاحية ثروة وطنية حيث تضطلع بأدوار اقتصادية وبيئية هامة. وبحكم الموقع الجغرافي، تتعرض الأراضي إلى تغيرات مناخية متوسطة جافة وشبه جافة تشهدها البلاد باستمرار تؤثر في التربة والغابات والأراضي الفلاحية سواء بالانجراف أو بالتصحر أو بتدني الخصوبة. وتحتل الغابات مكانة هامة في مكونات الثروة الطبيعية الوطنية حيث يمثل الغطاء الغابي حوالي 5.7 مليون هكتار موزعة على الغابات الطبيعية وسباسب الحلفاء والمراعي.

وللمحافظة على الموارد الطبيعية تم وضع خطة للغرض للحد من هذه العوامل المناخية على وجه الخصوص.

وتتمثل أهم المحاور الإستراتيجية لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية في ما يلي:

الترفيه في نسبة الغطاء للغابي،

المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية والرفع من نسبة المناطق المحمية من المساحة الجمالية للغابات،

الحد من انجراف التربة والمحافظة على خصوبتها،

الحد من ضياع مياه السيول وتعبئتها لفائدة عمليات الأحياء.

كما أعدت الإدارة العامة للغابات خطة عشرية جديدة للتنمية والتصرف المستديم للغابات والمراعي 2015-2024 اعتمادا على تقييم الإستراتيجية العشرية 2001-2011 وما تحقق من مكتسبات والتوازي بين نسق الإنجاز والإمكانات المسخرة وكذلك التوجهات والإنتظارات الجديدة لقطاع الغابات والمراعي بتونس. كما أعدت مخطط عملي يحدد إطار توظيف الإمكانات وبرمجة لمختلف الأنشطة لبلوغ الأهداف التالية:

ملائمة الإطار المؤسسي والقانوني للقطاع وتدعيم قدراته

المساهمة المثلى للغابات والمراعي في التنمية الاقتصادية والإجتماعية

حماية المنظومات الغابية والمحافظة على إنتاجيتها وتنوعا البيولوجي والمحافظة على الثروات الطبيعية.

الابقاء على المهام والخدمات البيئية للثروات الغابية والرعية وتنميتها

تثبيت الغطاء الغابي والرعي والترفيه في نسبه.

تميز نشاط الادارة العامة للغابات خلال سنة 2018 بتحقيق أهم الإنجازات والمكاسب التالية:

بلغت إنجازات التشجير الغابي والغراسات الرعية خلال موسم (2017- 2018) 4303 هكبنسبة نجاح 61 % مبرمجة ضمن مختلف المشاريع والبرامج وتوزعت هذه المساحة بين 2601 هك تشجير غابي 1702 هك غراسات رعية.

كما تم غراسة حوالي 2332 هك من الهندي الاملس

يتم إعداد مخططات تهيئة لحوالي 90000 هكتار من الغابات بالاضافة إلى التي هي سارية المفعول والقدرة بـ 177866 هك من جملة المساحة للغابات المهيأة 499000 هكتار.

مشروع التصرف المندمج للمشاهد الفلاحية والغابية والرعية

في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية والتصرف المستدام في قطاع الغابات والمراعي 2015-2024 انطلق مشروع التصرف المندمج للمشاهد الفلاحية والغابية والرعية الذي يهدف بالأساس الى تنمية قطاع الغابات والمراعي بالمناطق الأقل نموا بولايات الشمال الغربي والوسط الغربي ومعتمدية سجنان من ولاية بنزرت، والى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة بها ، باعتماد مقاربة تشاركية مدمجة تسمح بتطوير الوظائف و الخدمات البيئية للنظم الايكولوجية الغابية والرعية وتحافظ عليها وتضمن الموارد الغابية والرعية من خلال تنمية سلاسل القيمة، بما يعود بالنفع على متساكني هذه المناطق بتحسين ظروف عيشهم وتوفير موارد الرزق ومواطن الشغل لفائدتهم. وسيتم تمويل المشروع من طرف البنك الدولي قد حددت مدة انجازه بسبع (07) سنوات.

ويتكون المشروع في صيغته النهائية من ثلاث عناصر أساسية وهي:

- وضع الأسس للتصرف المستدام (بتكلفة 14 مليون دولار)
- تشجيع الاستثمارات الجهوية المستدامة (بتكلفة 80 مليون دينار)
- التصرف وتقييم المشروع (بتكلفة 6 مليون دولار)

وسيستفيد من المشروع 250.000 عائلة ريفية أي حوالي 1,5 مليون نسمة ومن المتوقع أن يستفيد منه كذلك بصفة مباشرة، المنتجون والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومنظمات المنتجين والعمال في القطاعات الفلاحية في المناطق المستهدفة.

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج؛

يضطلع قطاع الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية بأدوار ووظائف متعددة ومتكاملة تشمل الحماية والإنتاج والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والترفيه وتحسين نوعية الحياة. وتندرج هذه الوظائف في إطار تحقيق التنمية المستدامة والشاملة على أساس منهجية تهيئة مدمجة ومتوازنة ووفقا لخصائص نظم ايكولوجية وألويات تنمية تأخذ بعين الاعتبار الأدوار المتعددة للقطاع والتغيرات المناخية.

ويمكن حوصلة ذلك في الوظائف الرئيسية التالية:

- المحافظة على المياه والتربة: وهو دور أساسي للقطاع حيث يساهم في حماية المياه والتربة والسدود من الترسبات والأراضي الفلاحية من الانجراف خاصة وأن المناطق الحراجية والجبلية تمثل مخازن مياه البلاد التونسية حيث تتواجد الأودية الرئيسية ومصبات المياه، إضافة إلى حماية البنية الأساسية من طرقات وسكك حديد وتجمعات سكنية من الفيضانات ومن زحف الرمال بالوسط وجنوب البلاد. كما تمثل أشغال المحافظة على المياه و التربة ركيزة من ركائز التنمية المحلية حيث تساهم في التشغيل وخلق موارد الشغل وفي دفع التنمية عن طريق تحسين وضعية المستغلات الفلاحية وتوفير موارد طبيعية إضافية من مياه معبئة و تربة مهيئة.
- التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الجبلية: تنوع المنظومات الغابية والرعية من الشمال إلى الجنوب مع كثافة سكانية تفوق 23٪ من سكان المناطق الريفية والفئات الاجتماعية الأشد فقرا في البلاد. وتوفر الغابات

التونسية أعدادا كبيرة من فرص العمل وتساعد متساكني المناطق الجبلية على الحصول على أكثر من ثلث عائداتها من الأنشطة والمنتجات الحراجية.

- توفير المنتجات الغابية لتموين مختلف منظومات الإنتاج والصناعات التحويلية. المساهمة في الرفع من دخل سكان ومستغلي الغابات ومن أهم هذه المنتجات الخشب والفلين والحلفاء والوحدات العلفية والنباتات الطبية والعطرية وبذور الزقوقو والبندق. وتهدف الأنشطة الحراجية إلى العمل على توفير منتوجات تستجيب لمتطلبات السوق والحاجيات الحقيقية للمهنة وفقا للأهداف المرسومة بمخططات التهيئة الغابية.
- حماية الطبيعة والتنوع البيولوجي: وهي وظيفة متممة للتوظيف الأولى والمتعلقة بحماية البيئة والحفاظ على المياه والتربة ومقاومة التصحر حيث تتم حماية هذه الثروة البيئية وتعزيزها بما تحتويه من مدخرات وأصول هامة من التنوع البيولوجي والتراث الطبيعي والنباتي الحيواني نظرا لتوفر البلاد على قدر هام من التنوع الجغرافي والمناخي.

أما في ما يهم التدخلات في الأراضي الفلاحية فتتمحور أهم التوجهات والإصلاحات حول:

- التشريك الفعلي للمستغلين الفلاحيين في جميع مراحل إنجاز مشاريع المحافظة على المياه والتربة (التصور - الدراسة - التنفيذ).
 - التنظيم المهني والإجتماعي للمستغلين في إطار مجامع تنمية للمساهمة في تأطير المستغلين في إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة وعمليات الإحياء والإستغلال وعمليات الصيانة للمنشآت.
 - تكثيف عمليات الإحياء بالمناطق المهيئة وذلك بإعطائها الأولوية ضمن البرامج التنموية.
 - تكثيف عمليات إستغلال المياه المجمعّة بالبحيرات وذلك بمواصلة تجهيز جميع البحيرات القابلة للإستغلال الفلاحي.
 - مواصلة التشجيع على إحداث مقاولات خاصة للمساهمة في إنجاز برامج المحافظة على المياه والتربة.
 - إعتداد طريقة التهيئة الشاملة والمتكاملة للمصبات وذلك لإعطاء جدوى أكبر للمشاريع المنجزة والإبتعاد عن التدخلات المشتتة.
- أما فيما يتعلق بتدخلات ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي فإن الأولوية تتجه نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمتساكنين بالمناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي، مع ضمان المحافظة والتصرف المستدام للموارد الطبيعية وذلك عبر:
- تدعيم القدرات المؤسسية للهياكل القاعدية والشركاء والديوان.
 - تنويع وتحسين مردودية الأنشطة الفلاحية المنتجة والأنشطة المدرة للدخل خارج المستغلة
 - الترفيع من نسبة الغطاء النباتي والغابي وضمان التصرف المستدام في الموارد الطبيعية
 - تحسين البنية الأساسية.

1.2 أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالذفقات التي تم تنفيذها:

تواصلت سنة 2018 المجهودات المبذولة سنة 2017 حيث تركزت الجهود على تنسيق التدخلات لإحداث مواطن شغل وتذليل الصعوبات لمحاولة تأطير وتهيئة التدخلات بالتنسيق مع الجهات المعنية وتوفير الاعتمادات الضرورية للغرض في أحسن الظروف. وقد كانت الإنجازات إيجابية بالنسبة لبعض المؤشرات وفي حدود المطلوب لمؤشرات أخرى وسلبية للبعض الآخر.

كما تم التدخل قصد إحكام البرمجة لتدخلات سنة 2018 أخذا بعين الاعتبار ما تم إنجازه سنة 2017 حيث وقع التركيز على محاولة ضمان مردودية الأشغال التي تنجز، مع الحرص على المحافظة على نسيج المقاولات المتواجدة لإنجاز ما أوكل إليها من أشغال.

كما تم إعداد البرنامج الفرعي للغابات والمراعي وفق منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف ومتابعة تنفيذه بالتنسيق مع باقي عناصر برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية والمساهمة في مراجعة وتحسين مؤشرات البرنامج الفرعي باعتماد مؤشرات جهوية.

2-1-1-1- أهم إنجازات البرنامج الفرعي للغابات والمراعي:

1.1.1.2 التشجير الغابي والرعي

التشجير الغابي والغراسات الرعوية

بلغت إنجازات التشجير الغابي والغراسات الرعوية خلال موسم (2017 - 2018) 4303 هكتار بنسبة نجاح 61 % مبرمجة ضمن مختلف المشاريع والبرامج وتوزعت هذه المساحة بين 2601 هكتار تشجير غابي 1702 هكتار غراسات رعوية.

كما تم غراسة حوالي 2332 هكتار من الهندي الأملس

جدول رقم 2 : تقييم إنجازات التشجير الغابي والغراسات الرعوية خلال موسم 2017-2018

غراسة الهندي الأملس		الغراسات الرعوية		التشجير الغابي		المتدخلين
نسبة النجاح (%)	الإنجازات هك	نسبة النجاح (%)	الإنجازات هك	نسبة النجاح (%)	الإنجازات هك	
96	2232	62	734	58.5	2455.91	الإدارة العامة للغابات
		62	968	63	145	الإدارة العامة للتهيئة و المحافظة على الاراضي الفلاحية
						ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى
						ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي
96	2332	62	1702	59	2601	المجموع
6635						المجموع العام للإنجازات (هك)

نلاحظ نسبة نجاح دون المأمول نظرا لصعوبة الظروف المناخية ببعض المناطق ونقص في وسائل النقل وشغور بالمراكز الغابية مما يؤدي إلى صعوبة متابعة الحضائر وتحقيق المردودية المطلوبة والتي تهتم بالأساس البرنامج الوطني.

2.1.1.2 مقاومة زحف الرمال

إن الهدف الرئيسي من هذا العنصر هو حماية الواحات، والتجمعات السكنية والمنشآت والبنية الأساسية والطرق من زحف الرمال والحد من ظاهرة التصحر وذلك بالتدخل في مرحلة أولى بالطريقة الميكانيكية سواء بتركيز الحواجز الرملية أو بتعليقها، وفي مرحلة ثانية التثبيت بالغراسات سواء كانت رعوية أوغابية. حيث تواصلت خلال سنة 2018 المجهودات لتنفيذ ومتابعة أنشطة مقاومة زحف الرمال ضمن البرنامج الوطني حيث بلغت الانجازات تقلصا بحوالي 300 كلم بالمقارنة بالسنة الفارطة حوالي 236 كم من الطوابي الإصطناعية معلاة بالجريد الجاف موزعة بين ولايات بالوسط والجنوب (قفصة، قابس، قبلي، توزر، مدينين وتطاوين) وتعلية 577 كلم من الطوابي.

3.1.1.2 دراسات التهيئة المندمجة والتشاركية للغابات

بلغت المساحة الجمالية للغابات المهيأة 499000 هكتار من ضمنها 177866 هكتار لها أمثلة تهيئة سارية المفعول وهو ما يمثل 35.71% من المساحة الجمالية للغابات المهيأة (الطبيعية والاصطناعية)

تمثلت أهم إنجازات الإدارة العامة للغابات لسنة 2018 فيما يخص دراسات التهيئة المندمجة للغابات في مواصلة متابعة تقدم إنجاز الدراسات في إطار الصفقات العمومية وتقدير الغابات التي هي بصدد التحيين بحوالي 90 ألف هكتارا .

4.1.1.2 حماية الغابات من الحرائق و سلامة الثروة الغابية وحمايتها من الأمراض والآفات

تميز نشاط المحافظة على الغابات خلال سنة 2018 بتحقيق أهم الإنجازات و المكاسب التالية:

- إعداد البرنامج الفرعي للغابات والمراعي وفق منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف ومتابعة تنفيذه بالتنسيق مع

- باقي عناصر برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
- المساهمة في مراجعة وتحيين مؤشرات البرنامج الفرعي للغابات والمراعي واعتماد مؤشرات جهوية.
- تحديد المساحات الغابية المحترقة وتسجيل المعطيات الأساسية بينك المعلومات ضمن منظومة الإعلام حول الحرائق بالغابات (EFFIS) Système d'information sur les feux de forêts.
- في إطار اتفاقية لدعم برنامج ميزان الدفوعات (تمويل ايطالي)، تم اقتناء مجموعة من المعدات متكونة من 50 صهريج ماء (500ل) قابل للجبر ومجموعة تجهيزات لمجابهة الحرائق والإقامة على الميدان تم توزيعها على الولايات
- تنظيم ندوة وطنية للوقاية من الحرائق بالغابات والمزارعيوم 17 ماي 2018 بالإدارة العامة للغابات.
- إضافة إلى ذلك، تم إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الدفاع الوطني حول اقتناء منظومة إطفاء الحرائق محمولة جواً من الجيل الجديد من نوع AFFS II.

◀ حماية الغابات من الحرائق

في إطار الاستعدادات لوقاية وحماية الغابات من الحرائق خلال صائفة 2018 وبالتنسيق المستمر بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية في مجال تأمين الثروات الغابية والزراعية، تم تنظيم ندوة وطنية للوقاية من الحرائق بالغابات والمزارع يوم 17 ماي 2018 بالإدارة العامة للغابات. انبثقت عن هذه الندوة جملة من الملاحظات والتوصيات أبرزها :

- ضرورة إجراء تقييم شامل بعد انتهاء الحرائق، يركز خاصة على أسباب الاخفاقات المسجلة لمزيد إحكام التنسيق بين الهياكل المتدخلة ودراسة الإشكاليات وإعطاء مزيد الاهتمام للنجاحات.
- اقتراح بعض التدابير والإجراءات والوقوف على النقائص المسجلة والسبل الكفيلة لتلافيها.
- إعداد برنامج وقائي وعملياتي.

و خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي إلى موفى شهر ديسمبر 2018 ، تمّ تسجيل نشوب 183 حريق تسبّب في إتلاف ما يقارب عن 1088 هك من الغابات والغابات الشعراء أي بمعدّل 5,94 هك للحريق الواحد مقابل 334 حريقا أتوا على ما يزيد عن 17241 هك بمعدّل 51,61 هك للحريق الواحد خلال سنة 2017 و415 حريقا أتوا على ما يزيد عن 1739 هك بمعدّل 4,19 هك للحريق الواحد خلال سنة 2016. إضافة إلى حرائق استثنائية بالمناطق المصنّفة عسكرية وذلك خاصة بولاية القصرين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ خلال الفترة المتراوحة بين 15 و28 جويلية 2018 ، تمّ تسجيل اندلاع 35 حريقا منها 06 حرائق أتوا على ما يزيد عن 892 هك من الغابات والغابات الشعراء أي بنسبة 82 % من المساحة الجمالية المحترقة خلال صائفة 2018. وقد تمّ تسجيل هذه الحرائق خاصة بولايات سليانة (كسرى : 672 هك وسليانة الجنوبية : 15 هك والكريب : 10 هك) والكاف (نبر : 155 هك) وأريانة (رواد : 30 هك) وباجة (باجة الشمالية 10 هك).

لم تتجاوز المساحات المحترقة مقارنة بالمعدلات السنوية العادية (1500 هك سنويا) ويعد ذلك خاصة إلى :

- اليقظة التامة والتكثيف من الدوريات وتشديد الحراسة داخل المناطق الغابية المهتدة باندلاع الحرائق وسرعة التدخّل.
- صيانة البنية الأساسية (أشغال فتح وصيانة الطرائد الوقائية من الحرائق والمسالك الغابية وأبراج المراقبة ونقاط المياه وتنظيف جوانب الطرقات).
- التنسيق المحكم بين مختلف الهياكل المتدخلة من الغابات والحماية المدنية والجيش الوطني والتجهيز.
- القيام بحملات توعوية وتنظيم اجتماعات تحسيسية مع متساكني الغابات.
- المتابعة الميدانية لأماكن تواجد وسائل الإطفاء والمعدّات الثقيلة (شاحنات الإطفاء، الآلات الكاسحة والماسحة، الجرّارات المجهّزة بصهاريج الماء) وصيانتها.

- العمل ببرنامج حصص الاستمرار بالمركز الوطني للتدخل والتنسيق لحماية الغابات من الحرائق برادس خلال فترة الصيف والتنقل على الميدان في حالة نشوب حريق للمتابعة مع السلطات الجهوية ورفع تقرير في الغرض إلى الإدارة المركزية.

جدول الحرائق المسجلة خلال سنة 2018

السنة	عدد الحرائق	المساحة المحترقة (هك)	معدل الحريق الواحد (هك)
2018	170	1072,15	6,31

الولاية	عدد الحرائق	المساحة المحترقة (هك)	المؤشر
تونس	2.0	0.8	0.40
أريانة	9	35.85	3.98
بن عروس	4	5.5	1.38
نابل	11	35.18	3.20
زغوان	15	17.05	1.14
بنزرت	19	6.91	0.36
باجة	55	76.15	1.38
جندوبة	10	29.14	2.91
الكاف	4	155.05	38.76
سليانة	24	700.21	29.18
القصرين	11	1.99	0.18
القيروان	2	8	4.00
سوسة	4	0.32	0.08
المجموع	170	1072.15	6.31

◀ سلامة الثروة الغابية وحمايتها من الأمراض والآفات

في إطار العمل على منظومة المراقبة في مجال سلامة الثروة الغابية وحمايتها من الأمراض والآفات ، تسعى مصلحة حماية الغابات وصيانة المعدات والتجهيزات الغابية إلى برمجة زيارات ميدانية لمعاينة وتشخيص الأمراض التي تلحق بالغابات ومعالجتها وذلك بالتنسيق مع الدوائر الجهوية للغابات ومصالح المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات.

خلال سنة 2018 ، تمّت برمجة 06 زيارات ميدانية بكل من ولاية زغوان وباجة والكاف وقفصة وقبلي وتطاوين وإعداد تقارير فنية وعلمية في الغرض :

- ✓ ولاية زغوان : معاينة ميدانية وتشخيص أعراض مرضية على بعض أشجار الصنوبر الحلبي بغابة الدغافلة من معتمدية صواف والمتمثلة في تيبس جزئي وكلي ثم موت هذه الأشجار.
- ✓ ولايتي باجة والكاف: وضع عدد 03 فخاخ فورومونات لحشرة جاذوب الصنوبر الحلبي بغابات تستور والكاف.
- ✓ ولاية قفصة : وجود أعراض مرض على أشجار الكلاتوس بعدة مناطق من الولاية خاصة بالمحمية الطبيعية بعرباطة.
- ✓ ولاية قبلي : وجود أعراض مرض على أشجار الكلاتوس (تيبس الأشجار) بمدينة قبلي.
- ✓ ولاية تطاوين : وجود حشرة Casamainnotata بالغابات المحيطة بمدينة تطاوين.

كما تقترح مصلحة حماية الغابات وصيانة المعدات والتجهيزات الغابية :

إحداث وحدة بالإدارة العامة للغابات لمراقبة ومتابعة الحشرات والطفيليات التي تلحق الأمراض بالغابات مع العمل على تكوين الأعوان في هذا المجال بالتنسيق مع المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفيّة والمياه

" Mise en place d'un système de veille pour la prévention des forêts contre les maladies "

متابعة الأمراض والآفات بالغابات وذلك بإعداد جرد وجدازات مراقبة لكل المساحات الغابية والشبه الغابية المهذّدة والتعريف بأنواع الحشرات المتسبّبة في تفشي هذه الأمراض.

◀ صيانة وإصلاح مكونات الشبكة اللاسلكية للإدارة العامة للغابات بعنوان سنوات 2016 و2017 و2018

ركزت الإدارة العامة للغابات شبكة راديوية تهدف إلى حماية الثروات الغابية والحيوانية والإنذار المبكر عند اندلاع الحرائق والتواصل بين الأعوان في حالات إداريّة يومية وتأمين الشريط الحدودي. ولضرورة إبقاء هذه الشبكة في حالة حسنة، أبرمت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (الإدارة العامة للغابات) عقدا مع الوكالة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية وذلك في إطار صفقة باجراءات مبسطة تتعلق بصيانة وإصلاح مكونات الشبكة اللاسلكية للإدارة العامة للغابات بعنوان سنوات 2016 و2017 و2018.

العوائق والاشكاليات

- ✓ نقص في عدد السواق خاصّة صنف "ج" و "هـ" والشعورات المسجلة حاليا بجل الولايات وكذلك أعوان الإطفاء وذلك على المستوى الجهوي والمركزي : ضرورة انتداب أعوان ومعيني غابات.
- ✓ نقص في عدد وسائل النقل والإطفاء.
- ✓ نقص في عدد نقاط الماء.

مقترحات الحلول

- ✓ تأهيل وتكوين سواق صنف "ج" و "هـ" (سواق شاحنات الإطفاء والكاسحات وحاملة المعدات الثقيلة) وذلك بتخصيص اعتمادات وإبرام اتفاقيات لتغطية معاليم تعليم السياقة والإقامة بمركز تكوين أو بالمدارس الخاصة لتعليم السياقة بكل ولاية.
- ✓ العمل على دعم عمليات صيانة المعدات وإصلاحها.
- ✓ توفير المحروقات خلال فترة الصيف وتوفير مخزون احتياطي لدى الدوائر الغابية خاصة خلال نهاية الأسبوع و الأعياد و شهر رمضان.
- ✓ توفير الإعاشة خاصة خلال شهر رمضان.

- ✓ عقد جلسات اللجان الجهوية لمجابهة الكوارث وتنظيم النجدة.
- ✓ تحسيس المصالح الأمنية لمتابعة ملفات الحرائق المفتعلة.
- ✓ تحسيس المصالح الأمنية حول الإحتياطات بالمناطق الحدودية و تأمين المتدخلين.
- ✓ تكوين لجنة فنية خاصة في صلب الإدارة العامة للغابات تتعهد في البحث والتحقيق في مالبسات الجرائم المسلحة على الغابات التونسية كما هو معمول به في دول الجوار مثل ايطاليا واسبانيا.
- ✓ العناية بالسكان القاطنين بالغابات وتحسيسهم بأخطار الحريق خاصة وأن بعض الحرائق المسجلة سنويا تكون بسبب استعمال النار لاستغلالها في أغراض شخصية لصنع الفحم أو تربية النحل.
- ✓ إصلاح شبكة الإتصالات: تبعا للأعطاب المسجلة على مستوى الشبكة الراديوية تم إبرام عقد مع شركة مختصة لمدة ثلاثة سنوات 2016 و2017 و2018 لرفع هذه الأعطاب على أن تقوم المندوبيات بتوفير قطع الغيار المتعلقة بمولدات الطاقة الشمسية والأسلاك الضرورية للغرض.
- ◀ متابعة استغلال المنتوجات الغابية الخشبية وغير الخشبية في إطار متابعة استغلال المنتوجات الغابية الخشبية وغير الخشبية عن طريق البتات والبيع بالمراكنة والبيوعات الصغرى خلال سنة 2018 تم تسجيل النتائج التالية:
- ◀ بلغت الكمية الجمالية لإنتاج الخشب سنة 2018 حوالى 396285.206 م3 من أصل توقعات كانت قدرت بحوالى 651135 م3. وبيّن الجدول التالي إنتاج الخشب لسنة 2018
- ◀ كما أفرزت عمليات جني الخفاف لموسم 2018 إنتاج حوالى 60737,27 قنطار مثلت نسبة 81 % من التقديرات النهائية التي كانت حوالى 74902 قنطار.

2-1-2- أهم إنجازات البرنامج الفرعي لتهيئة الأراضي الفلاحية :

تتمثل الإنجازات إلى غاية 31 ديسمبر 2018 في إنجاز متبقيات المشاريع المتواصلة

وإنجاز مكونات برامج 2018 و التي أنجزت أغلبها على حساب البرنامج الوطني للمحافظة على المياه والتربة إذ لا تزال المشاريع الأخرى في طور إعداد الدراسات.

1.2.1.2 تهيئة المصبات

شهدت سنة 2018 تهيئة 37807 هك تشمل:

- ❖ 32406 هك بواسطة المنشآت
- ❖ 4757 هك تهيئة فلاحية ورعوية .
- ❖ 644 هك بواسطة التقنيات التقليدية.

الإنجازات في هذا المجال تلتخص في الجدول التالي:

نوعية الأشغال	مبرمج (هك)	منجز (هك)	نسبة الإنجاز%
1- المنشآت			
مصاطب يدوية	6909	6563	95
مصاطب ميكانيكية	25111	15898	63
إصلاح مجاري	7876	7222	92
أحواض فردية	1655	920	56
أشرطة حجرية	2070	1803	87
حراثة عميقة وتقليع سدر			
مجموع فرعي 1	43621	32406	74
2- تهيئة فلاحية ورعوية			
تثبيت أشغال	2150	1102	51
غراسات رعوية	1251	855	68
غراسات مثمرة	5284	2283	43
أستزراع مراعي	100	50	50
تشجير الأخاديد	689	429	62
تشجير غابي	126	38	30
مجموع فرعي 2	9600	4757	50
3- تقنيات تقليدية			

4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

86	241	281	إحداث جسور
74	213	286	إحداث طوابي
100	190	190	إحداث مسقات
85	644	757	مجموع فرعي 3
0	0	0	التقنيات اللينة (4)
70	37807	53978	المجموع (4+3+2+1)

نلاحظ أن معدل الإنجاز يعتبر مرضي: 70٪ ولكنه مرتفع جدا في مجال الأشغال اليدوية وذلك نتيجة التوجه المتواصل إلى التركيز على الحضائر بإعتبار أن الأغلبية منهم يشتغلون بصفة متواصلة ولم يعد هناك مجال للتخلي عنهم في ظل الوضع السياسي والإجتماعي الراهن ، لكن الجودة تبقى منعدمة في بعض الجهات كذلك كلفة إنجاز الأشغال بالحضائر أصبحت مرتفعة مقارنة بالأشغال المنجزة عن طريق المقولات .

2.2.1.2 أشغال الصيانة والتعهد :

ترمي هذه الأشغال إلى الحفاظ على أشغال المحافظة على المياه والترية المنجزة والتمديد أكثر ما يمكن في مدة صلوحيتها.

نسبة الإنجازات في هذا المجال بلغت 90 % إذ تمت صيانة 32.354 ألف هك مقابل 35.860 ألف هك مبرجة هذه السنة نظرا لإعتماد الطريقة المباشرة في الإنجاز .

الإنجازات مبينة في الجدول التالي حسب نوعية الأشغال.

إنجازات أشغال الصيانة والتعهد

نوعية الأشغال	مبرمج (هك)	منجز (هك)	نسبة الإنجاز %
صيانة المنشآت	24366	21238	87
صيانة الجسور	4040	3720	92
صيانة الغراسات	7454	7396	99
المجموع	35860	32354	90

3.2.1.2 التحكم في مياه السيل :

← منشآت إصلاح مجاري الأودية

وقع إعتماد هذه المنشآت لتلافي حدوث الترسبات بمجاري الأودية وتراكمها بالبحيرات والسدود.

تتمثل هذه المنشآت في :

- ❖ 75 منشأة حجرية للأخاديد أنجز منها 42 وحدة: 56%
- ❖ 24 جدران سائدة أنجز 9 وحدات: 36%
- ❖ 14 منشأة لتعديل الإنعرجات أنجز 12 وحدة : 88%
- ❖ 125 منشأة لتعديل المجاري أنجز منها 70 وحدة: 56%

← منشآت التحكم في مياه السيل

شملت الإنجازات ما يلي:

- ❖ 10 منشآت فرش مياه من ضمن 19 منشأة: 53%
- ❖ 81 منشأة تغذية مائدة وحماية من ضمن 183 منشأة: 44%
- ❖ 4 بحيرات جبلية إنتهت أشغال إنجازها.

❖ 9 بحيرات جبلية في طور الإنجاز الفعلي.

تقدم إنجاز البحيرات الجبلية

في نطاق مختلف الخطط الوطنية للمحافظة على المياه والتربة، تمّ إلى حدّ شهر ديسمبر 2018 إنجاز 913 بحيرة جبلية تقدر طاقة خزنها الأولية بـ: 94.5 مليون م3 و بتكلفة جمالية تناهز 160.192 مليون ديناراً.

جدول عدد1: توزيع البحيرات الجبلية المنجزة كلياً حسب الخطط و الجهات

المجموع	فترة 2012/2018	الخطة الثانية	الخطة الأولى	قبل سنة 1990	الولايات
12	0	3	7	2	أريانة
29	0	11	18	0	منوبة
27	0	0	23	4	بن عروس
57	1	12	40	4	نابل
115	6	28	65	16	زغوان
80	2	12	56	10	بنزرت
58	0	15	42	1	باجة
40	1	9	30	0	جندوبة
76	5	23	48	0	الكاف
150	13	30	77	30	سليانة
27	0	1	25	1	سوسة
8	0	1	7	0	المنستير
10	0	2	8	0	المهدية
73	3	17	39	14	القيروان
90	9	15	65	1	القصرين
39	4	10	25	0	سيدي بوزيد
20	2	13	5	0	صفاقس
2	0	2	0	0	قفصة
913	46	204	580	83	المجموع

كما تتواجد بحيرات أخرى في مراحل مختلفة من الإنجاز حيث يبلغ عددها الجملي 37 بحيرة موزعة كما يلي في الجدول عدد2.

جدول عدد 2: توزيع البحيرات الجبلية حسب مراحل الإنجاز

عدد البحيرات في طور الفعل	طور
---------------------------	-----

9_	الإنجاز الفعلي
4_	إعداد صفقة الإنجاز
9_	الدراسة الفعلية
15_	الدراسة الأولية
37	المجموع العام

كلفة طاقة الخزن بالبحيرات الجبلية

يعتبر معدل كلفة طاقة الخزن بالبحيرات الجبلية مؤشر هام يمكن من معرفة مدى وجود مواقع بحيرات ذات مردود طوبوغرافي عالي يخول إنجاز منشآت ذات حواجز ترابية من حجم صغير للتحكم في كميات هامة من مياه السيالان تجعل الكلفة الإقتصادية مشجعة. ويحوصل الجدول عدد 3، معدل كلفة المتر المكعب المعبأ حسب الولايات و ترتيبها حسب إمكانية تواجد مواقع ذات مردودية فنية عالية.

جدول عدد 3: ترتيب الولايات حسب معدل كلفة تعبئة المتر مكعب ماء بالبحيرات الجبلية

المرتبة	كلفة م 3 معبأ بالدينار	كلفة (ألف د)	طاقة (ألف م 3)	الولاية
1	1,108	3243	2926	صفاقس
2	1,302	8260	6345	سيدي بوزيد
3	1,362	3489	2561	سوسة
4	1,413	11489	8130	القنيطرة
5	1,428	357	250	قفصة
6	1,460	11535	7898	ناحة
7	1,504	17471,47	11613	زغوان
8	1,567	3107	1983	بن عروس
9	1,600	19957	12344	القصرين
10	1,611	13008	8075	بنزرت
11	1,832	1783	973	المهدية
12	1,865	11255	6034	نابل
13	1,971	23987,7	12173	سليانة
14	1,993	823	413	المنستير
15	2,270	1566	690	أريانة
16	2,321	15746	6784	الكاف
17	2,429	4404	1813	منوبة
18	2,512	8711	3468	حندوبة
	1,752			المعدل الوطني

و تتراوح كلفة طاقة الخزن المحدثة من 1,1 إلى 2,5 دينار للمتر المكعب وتمثل ولايات الوسط والولايات الأقل كلفة.

أهداف البحيرات الجبلية

إلى جانب دورها الفعّال في حماية المنشآت وتغذية الموائد المائية تمكّن البحيرات الجبلية من تعبئة كميات هامة من مياه السيلان، مما يخول لها المساهمة في التنمية الفلاحية المحلية وذلك بإحداث مناطق إحياء حولها تعتمد أساسا على الري التكميلي لغراسات الأشجار و يلخص الرسم عدد 1 توزيع البحيرات الجبلية المنجزة كليا حسب الأهداف وحسب المعطيات المحينة في الغرض.

رسم عدد 1: توزيع البحيرات الجبلية المنجزة كليا حسب الأهداف (ديسمبر 2018)



المخزون المائي بالبحيرات الجبلية

تم إلى حدّ شهر ديسمبر 2018 إنجاز 913 بحيرة جبلية ناهزت طاقة خزنها الأولية 94.5 مليون م³.

وعلى إثر تحيين كميات الترسبات الحاصلة بالبحيرات الجبلية التي قمنا بها بالتنسيق مع مصالحها الجهوية لدوائر المحافظة على المياه والتربة خلال شهري جويلية وأوت من سنة 2018، تقلصت طاقة الخزن إلى حدود 51.5 مليون م³. وقد مكنت هذه البحيرات من الحصول على مخزون مائي بلغ إلى موفى شهر ديسمبر 2018 ما يقارب 27.7 مليون متر مكعب و هو ما يمثل نسبة 54 في المائة من طاقة الخزن المحدثة وهذا راجع إلى الكميات الهامة من الأمطار التي عرفتها العديد من الولايات والتي كان لها أثر طيب على المخزون المائي والقطاع الفلاحي بصفة عامة بالرغم من تأثيراتها السلبية على البنية التحتية في بعض الأحيان.

وقد قامت الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية بالتنسيق مع مصالحها الجهوية بإتخاذ كل الإجراءات الإستباقية للحد من الفيضانات كما قامت بمتابعة لتأثيرات هذه الأمطار المسجلة بكافة ولايات الجمهورية وإتضح التأثير الإيجابي لمختلف الأشغال المنجزة حيث ساهمت معظمها في حماية التجمعات السكنية والبنية الأساسية والأراضي الفلاحية والمنشآت المائية كما ساهمت في تخفيف حدة الإنجراف وتغذية المائدة.

استغلال البحيرات الجبلية :

■ الوضعية الحالية للاستغلال :

نحوصل في الجداول عدد (11، 12، 13) المصاحبة، توزيع البحيرات الجبلية حسب الأهداف والوضعية الحالية للاستغلال. أمّا أهم الإستنتاجات فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- يبلغ العدد الجملي للبحيرات المنجزة 913 وحدة مكنت من تعبئة ما يزيد عن 27.7 مليون متر مكعب.
- يبلغ عدد البحيرات المجهزة بمضخات ري 356 وحدة مقابل 545 بحيرة قابلة للتجهيز و هو ما يمثل 65 %.
- تشهد عملية الإستغلال تأطيرا للفلاحين من خلال تحسيسهم للإستغلال و التصرف الجماعي في التجهيزات.

- بلغ عدد المنتفعين 3909 منتفعا أي بمعدل 7 منتفعين للبحيرة الواحدة.
- تبلغ المساحات المروية 7646 هك موزعة كما يلي :
- ← 7265 هك أشجار مثمرة أي ما يعادل 95% من المساحة، وتبرز هذه الأرقام التوجّه السائد في الإستغلال و المتّجه أساسا نحو الريّ التكميلي للأشجار المثمرة خاصة وأن الموارد المعبأة بالبحيرات تتصف بالندرة و عدم اليقين (ressource rare et aléatoire).
- ← 257 هك خضروات أي ما يعادل 3% من المساحة
- ← 124 هك أعلاف و حبوب أي ما يعادل 2% من المساحة.

إلى جانب الإستغلال الفلاحي تساهم البحيرات في توفير مياه الشرب للحيوانات خاصة منها الأغنام. هذا وقد تمّ تمكين بعض الفلاحين المتواجدين حول البحيرات من صهاريج تستعمل لنقل المياه لإستعمالات مختلفة حسب حاجة الفلاحين المتاخمين لمواقع بعض البحيرات إضافة إلى وجود بعض البحيرات صغيرة الحجم بمقاسم الفنين وشركات الأحياء والتي يتم إستغلالها دون اللجوء إلى تجهيز.

■ أهم إشكاليات الاستغلال :

رغم ما شهدته عملية الإستغلال من تقدّم خلال الفترة الأخيرة إلا أنّ مواصلة تحسيس الفلاحين وحثّ بقية الأطراف التي يمكن أن تساهم في عملية الأحياء تعتبر من الأولويات بالنسبة لبرامج السنوات المقبلة للعمل على تلبية مطالب المنتفعين بتشريك كل الأطراف الرئيسية في عمليات التجهيز والإحياء. و إتضح أنه من خلال الزيارات الميدانية و المتابعة الدورية و عديد الإستقصاءات المباشرة لدى الفلاحين أنّ أهم العوائق التي تحول دون نقلة نوعية في اتجاه التثمين الأمثل للمياه المعبأة بالبحيرات الجبلية تلخص في النقاط التالية و المرتبة تفضليا لدى الفلاحين المعنيين :

- ← ضرورة الإعتناء بالمسالك الفلاحية المؤدية إلى البحيرات
- ← إيجاد صيغة تمكّن من إعانة بعض الفلاحين الذين يشكون من غلاء المحروقات والأسمدة ولا يمكنهم الإنتفاع بامتيازات الدولة وذلك نظرا للأوضاع العقارية التي تحول دون تمكينهم من شهادات ملكية خصوصا منهم ذوي الإمكانيات المادية المحدودة.
- ← النظر في إمكانية استعمال الطاقة المتجددة لضخ المياه من البحيرات الجبلية
- ← ضرورة تدخل المصالح الفنية لبعض الدوائر الجهوية بالمندوبيات الفلاحية قصد الإحاطة وإرشاد الفلاحين في ميادين الإنتاج الفلاحي، صيانة المنشآت ومعدات الري، الإقتصاد في مياه الري وتأطير الجمعيات المائية المحدثة سواء من ناحية التصرف المادي و المالي و الإداري.
- ← إدراج صيانة قنوات التفريغ و تثمين مياه البحيرات الجبلية في البرامج السنوية العادية للدوائر الفنية الجهوية المشار إليها في النقطة السابقة و حماية مصبات البحيرات لتقليل الترسبات.

■ أهم الأضرار المسجلة خلال سنة 2018

ولأن لعبت منشآت المحافظة على المياه والتربة من بحيرات جبلية ومنشآت حماية دورا هاما في الحد من مخاطر الفيضانات وتحديدًا في تعديل منسوب المياه في الأودية، إلا أنه على إثر تهاطل كميات هامة وقياسية من الأمطار ببعض الولايات خلال السداسي الثاني من سنة 2018 حيث تم تسجيل كميات فاقت المعدل الشهري للأمطار بجل ولايات الشمال والشمال الغربي مما مكنت من إيرادات مائة هامة بالبحيرات الجبلية تجاوزت طاقة خزنها مما أدى إلى إشتغال بعض مفرغات الفيضانات بإرتفاع في منسوب المياه رغم فتح صمامات التفريغ في إبانها وتدفق المياه عبر مفرغ الفيضانات بالرغم من الإحتياطات المتخذة كوجود الحارس وتقليص المخزون إلى الثلثين قبل موسم الأمطار

وأما عن أهم الأضرار المسجلة خلال سنة 2018 نذكر :

- ← أضرار على مستوى مفيضات بعض البحيرات الجبلية
- ← أضرار على مستوى الحاجز التراي لبعض البحيرات الجبلية.
- ← جرف وإتلاف لبعض المصنحات المستغلة من بعض الفلاحين في الري.
- ← غمر بعض المساحات المزروعة خضروات وزياتين بالمناطق المجاورة لمجري الأودية،

4.2.1.2 تقدم إنجاز الدراسات :

- الانطلاق في تفعيل الخطة الإستراتيجية الثالثة لقطاع المحافظة على المياه و التربة
- تم إعداد الخطوط المرجعية للدراسات الإستراتيجية التخطيطية للمحافظة على المياه و التربة بالولايات وفق توجهات الإستراتيجية الثالثة للمحافظة على الأراضي الفلاحية و باعتماد المقاربة التشاركية و التأقلم مع التغيرات المناخية: هذه الدراسات التخطيطية الجهوية تعد مرجع لتحديد المناطق ذات الاولوية في التدخل بمشاريع التهيئة و التنمية المندمجة بالمناطق الهشة (PADIT)
- الشروع في التعريف بمكونات و توجهات الإستراتيجية الوطنية للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية لدى الشركاء القطاعيين و الإدارات الجهوية الراجعة بالنظر للإدارة العامة.
- الاستعداد لبرمجة مشاريع التهيئة و التنمية المندمجة بالمناطق الهشة (PADIT) بكافة ولايات الجمهورية ضمن البرنامج الوطني للمحافظة على المياه و التربة (3 مشاريع بالنسبة لسنة 2019 بكل ولاية)

❖ الدراسات التخطيطية :

- الانتهاء من إعداد الدراسة التخطيطية لأشغال المحافظة على المياه و التربة بولاية مدينين خلال شهر جانفي 2018 و التي أشرف على إنجازها المركز الوطني للدراسات الفلاحية CNEA .

- إنطلاق إعداد الدراسة التخطيطية لأشغال المحافظة على المياه والتربة بولايتي قابس وسليانة بواسطة المركز الوطني للدراسات الفلاحية CNEA في شهر جانفي 2018
- الإنتهاء من إعداد مرحلة التشخيص للدراسة التخطيطية لأشغال المحافظة على المياه والتربة بولاية توزر المنجزة من طرف مكتب الدراسات GCDS والشروع في مرحلة تحديد مناطق التدخل ذات الأولوية علما وأن الإذن بانطلاق الأشغال تم بتاريخ 17 افريل 2017.
- الإعلان عن طلب العروض لإعداد دراستين تخطيطيتين بولايتي صفاقس وجندوبة وفق الخطوط المرجعية التي تستجيب لتوجهات الدراسة الإستراتيجية الجديدة خلال شهر ديسمبر 2018.
❖ الدراسات التنفيذية :
- قدمت الإدارة العامة الدعم والإحاطة الفنية للمصالح الجهوية في إعداد العديد من الدراسات الفنية للمنشآت المائية (بحيرات جبلية منشآت فرش وتغذية الموائد المائية) إضافة إلى دراسات مصبات الأودية بكافة ولايات الجمهورية على حساب البرنامج الوطني ومختلف المشاريع الممولة من طرف أطراف أجنبية (projet FCGBV, DARAL, Amont nebhana , Projet FAO sud Tunisie,etc)
- المساهمة في إعداد ومتابعة العديد من الدراسات والتقارير على مستوى الوزارة
- دراسة إجراءات الحماية من الفيضانات بحوض مجردة للمنطقة المتواجدة بين الحدود الجزائرية وملتقى وادي ملاق ومجردة (zone U1+M) والمنطقة المتواجدة بين ملتقى وادي ملاق ومجردة وسد سيدي سالم (zone U2) في إطار برنامج تخزين المياه والحماية من الفيضانات الممول من قبل البنك الألماني للأعمار . (KFW) هذه الدراسة تشرف على إنجازها الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى.
- دراسة خارطة الموارد المائية بالبلاد التونسية التي تشرف على إنجازها الإدارة العامة للموارد المائية.
- الدراسة الإستشرافية للموارد الطبيعية واستغلالها في أفق 2030 والتي تهدف إلى تشخيص دقيق لوضعية الموارد الطبيعية من حيث التعبئة والاستغلال واستشراف القطاع بالاعتماد على مؤشرات موضوعية في أفق 2030 .
- المساهمة في مختلف الأنشطة الخاصة بملف التغيرات المناخية والخاصة ب:
) التأقلم مع التغيرات المناخية
) جرد الغازات الدفيئة في الميدان الفلاحي
) تدعيم القدرات في مجالات ذات العلاقة بالتغيرات المناخية
) المساهمة ضمن الفريق المكلف بملف التغيرات المناخية في تمثيل الوزارة في مختلف الأنشطة والأعمال ذات الصلة بملف التغيرات المناخية
) إعداد دراسة حول برنامج تقييم منشآت المحافظة على المياه و التربة على تغذية الموائد المائية للتأقلم مع التغيرات المناخية بالتعاون مع الإدارة العامة للموارد المائية والذي يهدف إلى الحد من التأثيرات السلبية

للتغيرات المناخية وإرساء نمط تنمية فلاحية مستدامة ويشمل البرنامج خمسة مناطق تدخل. وقد تم الانتهاء من الدراسة التي قدرت تكلفة إنجازها بـ 14 مليون يورو و تم عرضها على أنظار العديد من الممولين الأجانب مثل NEXUS (Implementing the 2030 for water efficiency/productivity and water sustainability (in MENA countries).

❖ إعداد مقترحات مشاريع التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية والبحث عن مصادر تمويل للمشاريع المستقبلية

تعمل الإدارة العامة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية على توفير وبرمجة الموارد المالية لتنفيذ المخططات الخماسية والإستراتيجيات العشرية. وقد تم إعداد العديد من مذكرات لمقترحات المشاريع المستقبلية على المصالح المعنية بالوزارة والبحث عن مصادر التمويل لها والتي تهم:

- حماية سد سيدي سالم من الترسبات : يهدف المشروع إلى الحد من الترسبات بسد سيدي سالم وذلك بإنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة بالمصبات ذات الأولوية بولايات باجة، جندوبة ، سليانة والكاف. وقع تقديم مقترح المشروع للجانب الأمريكي (Programme MCC : Développement du « Compact » - Climat des affaires et rareté en eau) في سنة 2019 وقد حظي بالموافقة المبدئية وسيتم خلال سنة 2019 مزيد ضبط مكونات المشروع وتحديد الكلفة على أن ينطلق الإنجاز خلال سنة 2020 ويمتد على 5 سنوات.
- مشروع تغذية الموائد المائية والتأقلم مع التغيرات المناخية والذي يهتم متابعة وتقييم أشغال المحافظة على المياه والتربة بولايات سليانة القيروان سيدي بوزيد القصرين و قفصة بخصوص جملة من الموائد المائية تعرف استغلال مفرط.
- مشروع تحسين توزيع المياه بالأنظمة المطرية بالمناطق الشبه جافة لري الزيتون والحبوب.
- مشروع تهيئة مصب وادي الدويميس بولاية بنزرت من اجل تنمية مستدامة بالتكيف مع التغيرات المناخية وحسن التصرف في الموارد الطبيعية.

❖ تأطير طلبة العديد من جامعات التعليم العالي و البحث العلمي

ساهمت إطرار الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية في تأطير ورسكلة العديد من خريجي المعاهد والمدارس العليا في عديد المجالات أهمها:

- تشخيص حساسية الأراضي من الانجراف المائية باستخدام التقنيات الرقمية وتقييم تدخلات المحافظة على المياه والتربة.

- تشخيص نظام التشغيل بواسطة تحليل SWOT ومخطط إيشيكاوا ومراجعة التكلفة الفردية للمصاطب بولايتي بن عروس وأريانة.

- التفسير باستخدام نظام المعلومات الجغرافية للتوزيع الزمني والجغرافي لمناطق فرش المياه بتونس باستعمال مقياس السلم الصغير.

- إعداد مرجع جديد لتطوير تقنيات المحافظة على المياه و التربة في الجنوب:

يهدف هذا المرجع إلى تقديم رؤيا واضحة حول طريقة العمل ضمن التوجهات الإستراتيجية الجديدة للمحافظة على المياه و التربة إلى أفق 2050، ويشمل كل أشغال المحافظة على المياه و التربة التي يمكن أن يتم إنجازها في مناطق الجنوب. وذلك في إطار متابعة إنجاز أشغال مشروع تنمية تقنيات حصاد مياه السيالان لفلاحة مستدامة و تحسين المرونة بمنطقة الجنوب الشرقي التونسي بولايات قابس، مدين و تطاوين الذي تشرف عليه الإدارة العامة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية بالتعاون مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية (قابس، مدين و تطاوين) و الممول من طرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) بكلفة 150000.

الأهداف الكبرى والتوجهات المستقبلية للإستراتيجية الوطنية الثالثة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية

أبرزت دراسة الإستراتيجية الوطنية الثالثة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية عن جملة من التحديات والتوجهات المستقبلية التي من شأنها تحقيق الأهداف الكبرى للقطاع والتي تتمثل في:

إرساء مناطق ريفية مزدهرة، تركز تنميتها على دعم الفلاحة المنتجة والقائمة على التصرف المستديم في الموارد الطبيعية إزاء تغير المناخ وذلك من خلال إنجاز أشغال المحافظة على المياه و التربة الملائمة والموجهة نحو تحسين الإنتاج الفلاحي والتشريك الفعلي للفلاحين.

المساهمة في التنمية المستدامة انطلاقا من التنمية الذاتية على مستوى المستغلة الفلاحية

ملائمة نمط استغلال الضيعة الفلاحية للتغيرات المناخية بتحسيس الفلاح وتنويع الإنتاج وملائمة استعمالات الأراضي حسب هاته الظاهرة وإعتماد تخطيط المشاريع مع أخذها بعين الاعتبار .

التشجيع على الفلاحة المطرية بالمناطق الهشة من خلال تعبئة المياه الخضراء .

تدعيم الحوكمة المحلية الرشيدة في التصرف في الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

أما عن التوجهات الإستراتيجية فلقد ارتكزت على المبادئ الأساسية التالية:

إعداد إستراتيجية طويلة المدى للمحافظة والتصرف المحكم في الموارد الطبيعية .

مواصلة تعبئة الموارد المتاحة وصيانة المنشآت المنجزة.

مزيد التحكم في مياه السيالان لحماية المدن من الفيضانات .

إرساء نظام متطور لمتابعة وتقييم نوعية التربة (خصوبة ، تملح وتغدق..) وتوجيه استعمالات الأراضي حسب خصائصها الحقيقية .

تهيئة شاملة و مدمجة لأحواض الأودية مع تثمين المنشآت

- إرساء حوكمة محلية رشيدة في مجال التصرف في الموارد الطبيعية)
- وضع صندوق خاص لتمويل المبادرات الخاصة بإحكام التصرف في الموارد الطبيعية)
- النهوض بالفلاحة المطرية و استصلاح الأراضي.)

1- موارد التربة وتهيئة الفضاء الريفي

تم خلال سنة 2018 قبول 3248 عينة تتوزع كالاتي: 1988 عينة من التربة و 1260 عينة من الماء ؛ وقد تم إجراء

15163 تحليل كعدد جملي و تهتم هذه التحاليل الفلاحين وبعض المؤسسات البحثية والمؤسسات الخاصة .

في إطار تنفيذ أنشطة المشروع النموذجي لدراسة الأراضي الجبسية المروية بالمياه المالحة و تأثيرها على المخزون الغذائي للتربة الممول من طرف المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة (أكساد) و الذي كلفت بتنسيقه على المستوى الوطني الادارة العامة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية تم تحديد مناطق المشروع و اختيار 3 حقول التجريبية بالتنسيق مع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بولايي مدين و تطاوين حيث وقع انتقاء اثنان منهم في منطقة الفرجانية بولاية مدين و الأخر بمنطقة لعشوش بولاية تطاوين. وفي هذا الاطار نظمت أيام حقلية تشاركية مع الفلاحين و ممثلين عن دوائر التربة و الانتاج الفلاحي لتقييم الوضع الحالي للحقول التجريبية ووضع خطة عمل و برنامج التدخل. وقد وقع الاتفاق على وضع الأمثلة التجريبية على القطع الغير المستغلة حاليا معتمدين أساسا على التسميد العضوي لتحسين البنية الترابية وقيمة المادة العضوية بها، توجيه استعمالات الأسمدة المعدنية و الحث على اعداد مخطط تسميد معتمد على التحاليل المخبرية مع اعتماد التداول الزراعي و ادماج زراعة البقوليات خاصة الفول و الترويج لإدراجه ضمن منظومة الاستغلال. ثم قام فريق العمل بالتشخيص الأولي و جمع البيانات المتكاملة حول المواقع المتعلقة بالتطبيقات والأنشطة المعتمدة من قبل الفلاحين (الري، التسميد، أنواع المحاصيل) و التشخيص المقطعي و أخذ عينات التربة و المياه لتحديد خصائصها و تحليلها ثم تم إعداد تقرير تشخيصي للوضع الراهن. على اثره وقع تنفيذ الأنشطة المبرمجة لتنفيذ خطة التدخل لاستصلاح التربة و تحسين خصائصها للتصرف المستدام في مخزونها بتهيئة الحقول و تجهيزها بقنوات الري و البذور المراقبة و المسمدات العضوية لتركيز المثال التجريبي المتفق عليه.

2- تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية

في إطار تطبيق القانون عدد 87 المؤرخ في 11 نوفمبر 1983 و المتعلق بحماية الأراضي الفلاحية، يتواصل إنجاز مشاريع تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية للولايات المتبقية. وسعي لتفادي التأخر الذي تشهده هذه المشاريع تم

أحداث لجنة قيادة بالإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية لمتابعة هذه المشاريع. وقد قامت اللجنة بالعديد من الاجتماعات في إطار التشاور المستمر والتنسيق المحكم سعياً للتسريع في إتمام المشاريع والمصادقة عليها في أقرب الآجال. ويبين الجدول التالي مراحل تقدم مشاريع التحيين:

متابعة إنجاز مشاريع تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية

الولاية	طلب العروض	تاريخ إمضاء العقد	مكتب الدراسات	المبلغ (أ.د)	الوضعية الحالية
قبلي	2008/18	2009/04/02	Géomatix	38	المرحلة الثالثة: المصادقة على المشروع والمرور الى مرحلة الاصدار
القيروان	2010/71	2010/01/13	Géomatix	65	المرحلة الثالثة: المصادقة على المشروع والمرور الى مرحلة الاصدار
قفصة	-	2008/02/18	TID	68	المرحلة الثالثة: التثبيت من المناطق التي صدرت في شأنها أوامر تغيير صبغة
تونس	2014/17	2015/05/12	Géomatix	28	المرحلة الثالثة: المصادقة على المشروع والمرور الى مرحلة الاصدار
مدنين	2010/ 07	2011/01/11	Géomatix	76	المرحلة الثالثة : اعادة مرحلة التعليق والاشهار
نابل	2009/19	2010/02	CNEA	60	المرحلة الثالثة : في انتظار المصادقة على الدراسة من طرف المتدخلين و المرور للتعليق والاشهار
قابس	2011/02	2012 /05/ 22	CNEA	-	المرحلة الثالثة : في مرحلة التعليق والاشهار بالمعتمديات
سليانة	2010/13	2011/06/13	Géomatix	54	المرحلة الثالثة
جندوبة	2010/09	2011/03/14	Promet	40	المرحلة الثانية
باجة	2012/05	2014/05/17	CNEA	38	المرحلة الثالثة
بن عروس	2017/08	2017/11/06	HAR	38	المرحلة الثانية

عدد رتبي	النص القانوني	الموقع	صبغة الأرض	المساحة (هك)	مرجع الأمر أو القرار
-------------	------------------	--------	------------	-----------------	----------------------

كما تم مراجعة كراس شروط مشاريع تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية بما في ذلك لوحة المفاتيح وإعطاء الاذن لمراجعة خرائط حماية الأراضي الفلاحية لولايتي صفاقس و منوبة .

3- دراسة ملفات تغيير الصبغة :

خلال سنة 2018، تم عقد جلسات للجنة الوطنية الاستشارية المكلفة بالنظر في مطالب استعمال الأراضي الفلاحية لأغراض غير فلاحية التي تشارك فيها إدارة تهيئة الفضاء الريفي كعضو قار :

- الجلسة عدد 85 بتاريخ 08 مارس 2018 وتضمنت دراسة 05 ملفات
- الجلسة عدد 86 بتاريخ 03 أفريل 2018 وتضمنت دراسة 03 ملفات
- الجلسة عدد 87 بتاريخ 28 جوان 2018 وتضمنت دراسة 05 ملفات
- الجلسة عدد 88 بتاريخ 09 نوفمبر 2018 وتضمنت دراسة 05 ملفات

تتوزع هذه المشاريع حسب الولايات كما يلي :

2018- 08-03 /702	6.3	صيانة	برج الطويل - رواد - أريانة	أمر	1
2018- 04-20 /373	32.9996	صيانة	مرناق - بن عروس	أمر	2
2018- 06-04 /484	17.2234	فلاحيّة أخرى و صيانة	نابل - نابل	أمر	3
2018- 03-12 /282	40.0647	فلاحيّة أخرى و صيانة	أوتيك - بنزرت	أمر	4
2018- 02-13 /161	2.60	صيانة	منطقة السمان - باجة	أمر	5
2018- 11-13/ 954	3.0	صيانة	القصور - الكاف	أمر	6
2018- 10-11/ 847	1.1573	صيانة	معتمدية سليانة الجنوبية - سليانة	أمر	7
2018- 05-25 / 598	50.0	فلاحيّة أخرى	بوفيشة - سوسة	أمر	8
2018- 02 -22/ 218	29.92	صيانة	ملولش - المهديّة	أمر	9
2018- 05 -18	37.3906	فلاحيّة أخرى	الشابة - المهديّة	أمر	10
2018- 05 -31	100.0	فلاحيّة أخرى و صيانة	المسلان - المهديّة	أمر	11
2018- 05 -16/ 439	58.2626	صيانة	العامرة - صفاقس	أمر	12
قرار مشترك في 2018/08/16	35.1661	فلاحيّة أخرى	فوسانة - القصرين	قرار	13
قرار مشترك في 2018/08/16	10.0	فلاحيّة أخرى	جدليان - القصرين	قرار	14
2018- 02 -19/ 190	5.85	صيانة	أم العظام - سيدي بوزيد	أمر	15
2018- 03 -12/ 283	3.6978	صيانة	سيدي علي بن عون - سيدي بوزيد	أمر	16
2018- 04 -20/ 372	20.0	صيانة	أم العظام - سيدي بوزيد	أمر	17
2018- 07 -11/ 599	02.0	فلاحيّة أخرى	المتلوي - قفصة	أمر	18
2018- 05 -16/ 440	20.0	ملك دولة غايي (تحجير)	قابس	أمر	19
2018- 05 -31/ 483	0.4573	صيانة	مطماطة الجديدة - قابس	أمر	20
2018- 09 -13	23.0071	فلاحيّة أخرى	مطماطة الجديدة - قابس	أمر	21
2018- 04 -18	20.0	فلاحيّة أخرى	توزر	أمر	22

4- ملفات المقاطع :

خلال سنة 2018، تم عقد أربعة جلسات للجنة الوطنية الاستشارية للمقاطع تضمنت دراسة 201 ملف تتوزع

كالآتي:

- الجلسة عدد 172 بتاريخ 08 مارس 2018 وتضمنت دراسة 55 ملفا
- الجلسة عدد 173 بتاريخ 22 ماي 2018 وتضمنت دراسة 43 ملفا
- الجلسة عدد 174 بتاريخ 29 و 30 أوت 2018 وتضمنت دراسة 60 ملفا
- الجلسة عدد 175 بتاريخ 29 نوفمبر 2018 وتضمنت دراسة 43 ملفا

مع العلم أن إدارة تهيئة الفضاء الريفي تمثل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في هذه اللجنة.

5- الاشراف على عمل المخابر الجهوية للتربة :

في إطار تطوير عمل المخابر الجهوية للتربة تمت برمجة تجهيز واقتناء معدات مخبرية في إطار برنامج التمويل الإطاري للتصرف في أحواض المصببات (FCGBV) الذي يندرج في إطار الإتفاقية المبرمة بين الحكومة التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية في إطار استراتيجيات التنمية الفلاحية المعتمدة في المخططات التنموية، وقد تم رصد اعتمادات لتجهيز واقتناء معدات مخبرية للمخابر الجهوية للتربة بزغوان، المهديّة، بنزرت، الكاف، باجة، القيروان وسليانة وقد قدرت نسبة الاعتمادات الاجمالية بـ 309300 ألف دينار.

6- إعداد منظومة لمتابعة ودراسة ملفات المقاطع الصناعية (ESDCI) :

بعد ادراج جزء من المعطيات في قاعدة البيانات المنظومة تم ضبط مجموعة من الاخلالات الخاصة بالقاعدة وتم مراجعة كراس الشروط لطلب عروض لإدخال التعادلات اللازمة على المنظومة.

خلال سنة 2018، تم إعداد " قاعدة معلومات " خاصة بكل المقاطع التي تمت دراستها من قبل الإدارة على البرنامج Excel و التي تضمنت أكثر من 50 جلسة و ما يقارب 1500 مقطع تم إدراجهم و تنظيمهم في هذه القاعدة المعلوماتية مع مختلف المعطيات. ويقع اعتماد هذه القاعدة المعلوماتية في دراسة ملفات مختلف المقاطع الصناعية الدارجة على الإدارة كما يقع تحيين هذه القاعدة المعلوماتية بصفة دورية إثر كل جلسة لدراسة المقاطع.

7- إعداد مجلة التربة

نظرا لأهمية الجانب القانوني في نشاطات الإدارة وعدم تلائم القوانين الحالية مع الوضع الحالي مما يستدعي تحيينها تم البدء في انجاز دراسة لمقترحات تحيين القوانين المتعلقة بالمحافظة على الأراضي الفلاحية والمتعلقة بالمقاطع واقتراح استصدار مجلة خاصة بهذه القوانين تحت اشراف الإدارة: "مجلة التربة".

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

تنفيذ لميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

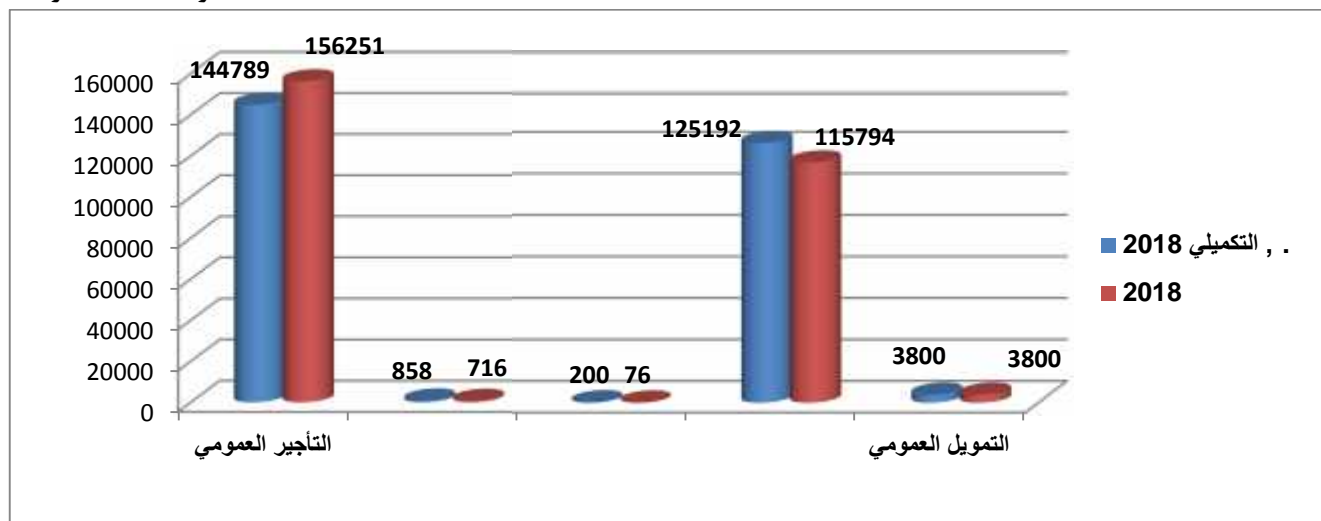
الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018		إنجازات 2018 (2)	تقديرات 2018 (ق.م. التكميلي) (1)	تقديرات 2018 ق.م. الأصلي	بيان النفقات
نسبة الإنجاز % (1) - (2)	المبلغ (1) - (2)				
108%	11 195	157 042	145 847	145 847	العنوان الأول: نفقات التصرف
108%	11 462	156 251	144 789,0	144 789,0	التأجير العمومي
83%	-142	716	858,0	858,0	
38%	-124	76	200,0	200,0	
93%	-9 398	119 594	128 992	128 992	العنوان الثاني: نفقات التنمية
92%	-9 398	115 794	125 192	125 192	الاستثمارات المباشرة
94%	-6 890	111 302	118 192,0	118 192,0	على الموارد العامة للميزانية
64%	-2 508	4 492	7 000,0	7 000,0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
100%	0	3 800	3 800	3 800	التمويل العمومي
100%	0	3 800	3 800,0	3 800,0	على الموارد العامة للميزانية
					القروض الخارجية الموظفة
					صناديق الخزينة
101%	1 797	276 636	274 839	274 839	مجموع البرنامج 4

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار



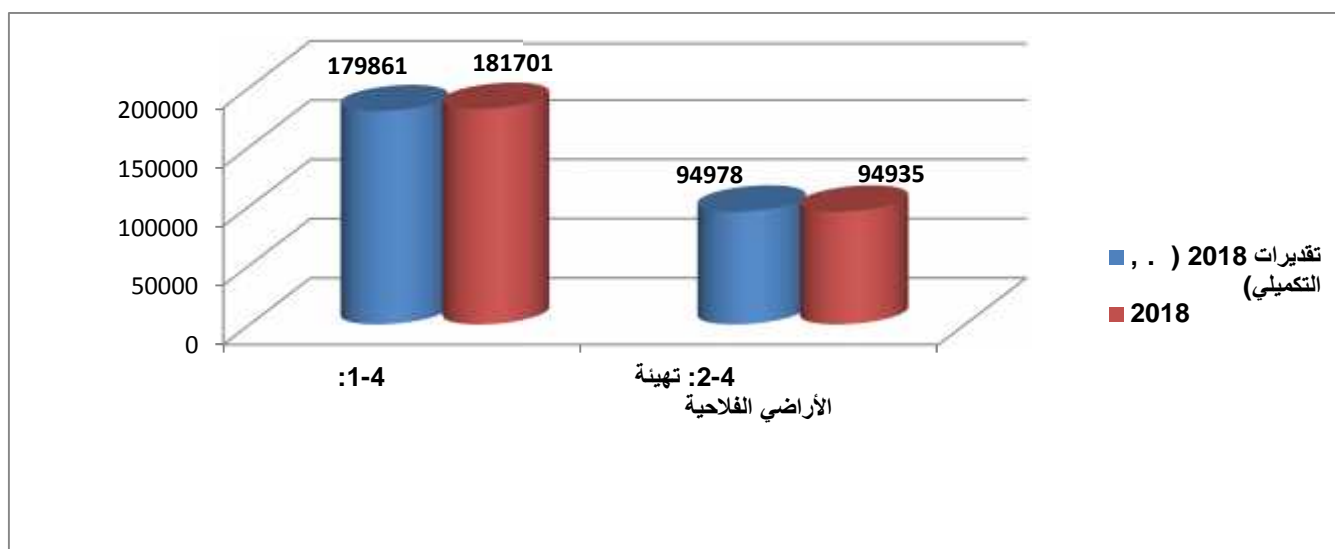
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018		إنجازات 2018 (2)	تقديرات 2018 (ق.م, التكميلي) (1)	تقديرات 2018 (ق.م الأصلي)	بيان البرامج الفرعية
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
% 101,02	1840	181701	179861	179861	البرنامج الفرعي 4-1: الغابات والمراعي
% 99,95	- 43,1	94935	94978	94978	البرنامج الفرعي 4-2: تهيئة الأراضي الفلاحية
% 100,65	1796,9	276636	274839	274839	مجموع البرنامج عدد 04 : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة 2018
التوزيع حسب البرامج الفرعية

الوحدة: ألف دينار



2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها :

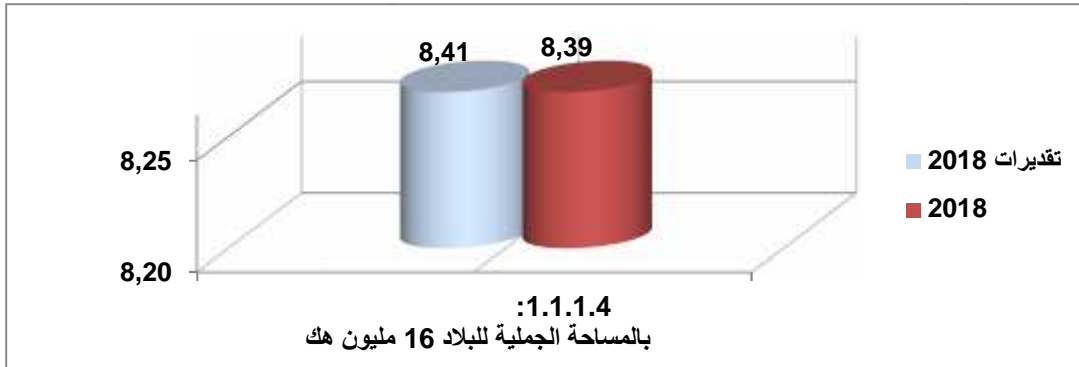
الهدف 1.1.4:

تقديم الهدف: الرفع من نسبة الغطاء الغابي بالمناطق الجبلية والأحواض المائية للمحافظة على التربة وإقامة مصدات الرياح بالمناطق السقوية لتحسين الإنتاج الفلاحي.

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
مؤشر 1.1.1.4: نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجمالية للبلاد 16 مليون هك	%	8,41	8,35	%99,3	8,41 (*)	8,39	%99,8

(B) يتم تعديل البرمجة سنة 2018 والسنوات التالية اعتمادا على الانجازات الفعلية المبينة بالتقرير السنوي للأداء لسنة 2017 ونسق تطور المؤشر بطاقات مؤشرات قيس الأداء والمقدر بـ 0.06 %

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 الخاصة بالهدف 1.1.4: الرفع من نسبة الغطاء الغابي



المؤشر 1.1.1.4: نسبة الغطاء الغابي:

تهدف عمليات التشجير الغابي والرعوي إلى الترفيع في المساحة الغابية لضمان تنمية غابية مستدامة وكذلك إلى الترفيع في نسبة الغطاء الغابي لإقرار التوازن البيئي عبر الترفيع في نسق التشجير. وتشمل هذه المساحة إضافة إلى الفضاء الغابي الطبيعي المناطق التالية المناطق الجبلية و الأحواض المائية للمحافظة على التربة وحماية المنشآت المائية وضايف الأودية والمناطق السقوية بإقامة مصدات الرياح لتحسين الإنتاجية الفلاحية.

يتمثل النسق السنوي من التشجير الغابي والرعوي في إنجاز قرابة عشرة آلاف هكتار وذلك بتضافر جهود مختلف المتدخلين في البرنامج (الإدارة العامة للغابات، الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية وديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي) وكذلك ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى.

بلغت إنجازات التشجير الغابي والغراسات الرعوية خلال موسم (2017-2018) 4303 هك من مبرمجة ضمن مختلف المشاريع والبرامج وتوزعت هذه المساحة بين 2601 هك تشجيرغابي 1702 هك غراسات رعوية. كما تم غراسة حوالي 2332 هك من الهندي الاملس.

وتسعى الإدارة العامة للغابات إلى إعداد برامج تشجير بالمناطق الغابية التي تعرضت للانتهاكات والإتلاف وإنجاز مشاريع تنمية غابية ورعوية ومقاومة التصحر لبلوغ الأهداف المنشودة.

ولقد شهدت كمية الاشغال المبرمجة انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات وذلك لعدة أسباب من أهمها:

- رتبة عن ارتفاع الأجر اليومي .
- الارتفاع في عدد عملة الحظائر الظرفية وتفشي ظاهرة التسبب بعد الثورة نتج عنه ضعف في إنتاجية هذه الحظائر خاصة وكذلك النقص الحاصل في التأطير جراء النقص في عدد الفنيين و في وسائل العمل .
- العوامل المناخية الغير الملائمة للقيام بعملية التشجير في عدة جهات.
- معارضة السكان لعمليات التشجير.

الهدف 2.1.4 : تحسين الرشيد الغابية والرعوية:

تقديم الهدف : يرتكز هذا الهدف أساسا على:

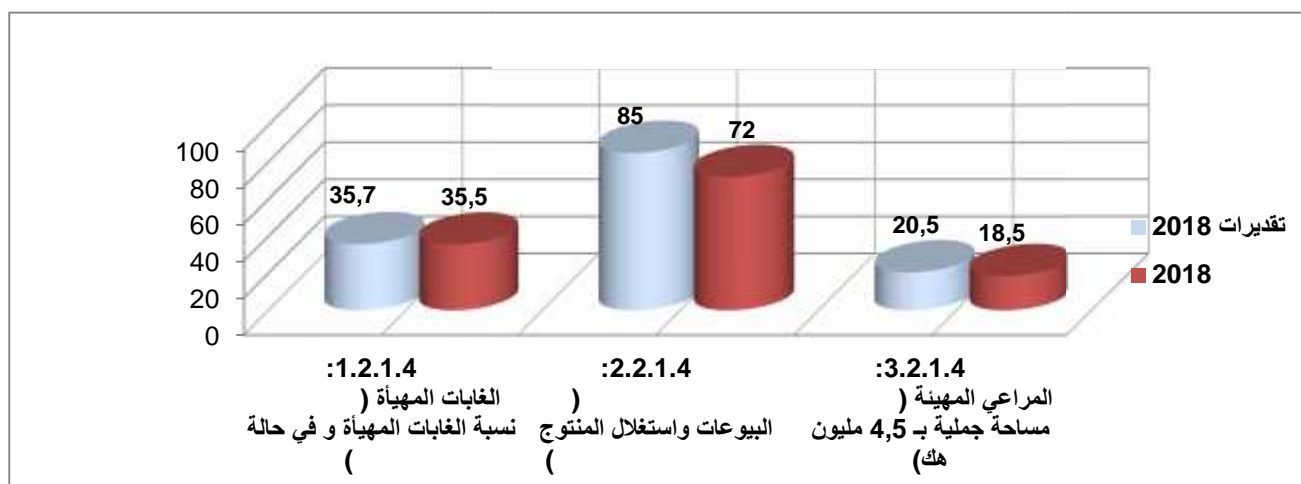
- التحيين الدوري لقاعدة البيانات المتعلقة بالموارد الغابية والرعوية ووضع نظام معلوماتي رقمي وخرائطي بالتعاون مع المركز الوطني للاستشعار عن بعد.
- إعداد وتنفيذ أمثلة تهيئة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الفنية والاجتماعية
- تطوير غابات الفلين في بيئتها الطبيعية
- حسن استغلال المنتوجات الخشبية وغير الخشبية واثمينها
- تشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع الغابي من خلال تنفيذ مشاريع تتلاءم وطبيعة الغابة وتحافظ على صبغتها واستدامتها وذلك في إطار لزمات
- الإحداث والإحاطة بمجامع التنمية التي تنشط في مجال الغابات والمراعي،
- تثبيت الكثبان الرملية لحماية المنشآت والبنية الأساسية.

مؤشرات قيس الأداء		وحدة المؤشر	تقديرات 2017	تقديرات 2017	تقديرات 2018	تقديرات 2018	مؤشرات قيس الأداء
نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	مقارنة 2018	مقارنة 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	مقارنة 2017	مقارنة 2018	مقارنة 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر 1.2.1.4: نسبة الغابات المهيأة (المتتملة في نسبة الغابات المهيأة وفي	%	37.97	35.5	93.5%	35,7	35.5 (*)	99.44 %

حالة استغلال						
المؤشر 2.2.1.4: نسبة استغلال المنتج الغابي (نسبة الببوعات واستغلال المنتج الغابي مقارنة بالإمكانات)	85	49	57.6	85	72	% 84.71
المؤشر 3.2.1.4: نسبة المراعي المهيئة (على قاعدة مساحة جملية بـ 4,5 مليون هكتار)	20.5	18.5	%90,25	20.5	18.5	% 90,25

(*) تمثلت أهم إنجازات الإدارة العامة للغابات لسنة 2018 فيما يخص دراسات التهيئة المندمجة للغابات في مواصلة متابعة تقدم إنجاز الدراسات في إطار الصفقات العمومية وتقدير الغابات التي هي بصدد التحيين بحوالي 90 ألف هكتارا

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 الخاصة بالهدف 2.1.4: تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والرعية



المؤشر 1.2.1.4: نسبة الغابات المهيئة:

بلغت المساحة الجملية للغابات المهيئة 499000 هكتار من ضمنها 177866 هكتار لها أمثلة تهيئة سارية المفعول وهو ما يمثل 35.5% من المساحة الجملية للغابات المهيئة (الطبيعية والاصطناعية) غير أن المساحة الجملية للمخططات التهيئية بصدد التحيين تقدر بحوالي 90 ألف هكتارا.

تمثلت أهم إنجازات الإدارة العامة للغابات لسنة 2018 فيما يخص دراسات التهيئة المندمجة للغابات في

مواصلة متابعة تقدم إنجاز الدراسات في إطار الصفقات الموالية :

- 1 الصفقة المبرمة مع المركز الوطني للدراسات الفلاحية والمتعلقة بإعداد مخططات تهيئة على مساحة 14657 هكتارا من الغابات بولاية سليانة (أنساق كسرى 1، جبل ملح و جبل مرقاب و جبل منصور و جبل لشيهد و سيدي عياد) قسط 1 و 2 والذي تم خلال شهر نوفمبر المصادقة على المرحلة الأولى من الدراسة.
- 2 الصفقة المبرمة مع مكتب الدراسات عالمية الخدمات لتطوير القدرات بتونس على مساحة 13515 هكتارا بولاية جندوبة و باجة (عين دراهم 3 و 6 و 8 و خرقلية، والدمانين) قسط 1 و 2 وقد تمت المصادقة على المرحلة الأولى خلال سنة 2017 للقسط 1 و 2 والإدارة بصدد المصادقة على المرحلة الثانية والتي تخص مخطط التهيئة المندمجة التشاركية.
- 3 الصفقة المبرمة مع المركز الوطني للدراسات الفلاحية والمتعلقة بإعداد مخططات تهيئة غابية مدمجة على مساحة 6802 هكتارا من الغابات بولاية بنزرت (أنساق شوشة 1 وشوشة 2 وشوشة طمرة)، الدراسات بصدد الإعداد.
- 4 الصفقة المبرمة مع مكتب الدراسات عالمية الخدمات لتطوير القدرات بتونس على مساحة 7140 هكتارا من الغابات بولاية سليانة (أنساق كاف النميرية، بوكحيل وروس اللويزات)، الدراسات في طور الانجاز.
- 5 كما ساهمت الإدارة خلال هذه السنة في إطار مشروع التصرف المندمج في المشاهد الممول بالتعاون مع البنك العالمي في القيام بإعداد ملف إعلان عام للترشح والمساهمة في فرز العروض لإعداد دراسات التهيئة والتصريف المندمج والتشاركي للغابات شمل هذا الاعلان 2 ولايات وهي باجة وجندوبة على مساحة 47301 هكتارا موزعة على 3 أقساط.
- 6 وبذلك بلغت المساحة الجمالية للمخططات التهيئة بصدد التحيين حوالي 90 ألف هكتارا.

▪ المؤشر 2.2.1.4: نسبة استغلال المنتج الغابي :

تتمثل أهم المنتوجات الغابية في الخشب والفلين والحلفاء والوحدات العلفية والنباتات الطبية والعطرية و بذور الزقوقو والبندق.

ويقدر استغلال الغابة سنويا بـ :

- 250 ألف م³ من الخشب (مقطوع وأشجار قائمة) في حين أن القدرة الإنتاجية السنوية هي ما يقارب 500 ألف م³.
- 8 ألف طن من الفلين.
- 40 ألف طن من الحلفاء.

بالإضافة إلى المواد الغابية غير الخشبية كالنباتات العطرية مثل الاكليل والريحان أغصان الذرو المعد للتزويق وحبوب الزقوقو والزيتون ومواد المقاطح وتربية النحل وكل المواد الأخرى غير الحطب والخفاف المتأينة من الغابات الدولية (68 ألف هكتار سنويا من براعم الإكليل و20 ألف هكتار سنويا من براعم الريحان..).

وتستغل هذه المنتوجات الغابية من طرف 50 مؤسسة على ملك الخواص بعد التفويت فيها لفائدتهم بالمزاد العلني أو بالمراكنة عن طريق وكالة استغلال الغابات وهي مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية. وتمكن المنتوجات الغابية

على اختلاف أنواعها من تلبية حاجيات البلاد من خشب الفلاحة والمناجم وحطب العجين وحطب الوقود إلا أننا نسجل عجزاً من خشب النشر يتم توريده لسد حاجيات البلاد.

وتتولى دوائر الغابات بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية ووكالة استغلال الغابات تنفيذ البرامج السنوية لاستغلال الغابات أخذاً بعين الاعتبار الجوانب الفنية المحددة بأمثلة التهيئة وإجراءات المنصوص عليها في مجلة الغابات والتوجهات التنموية في قطاع الغابات والمراعي (تطوير غابات الفلين في بيئتها الطبيعية، حسن استغلال المنتوجات الخشبية وغير الخشبية وتثمينها، التصرف الرشيد في المنظومات الغابية..) غير أن استغلال المنتوج الغابي بقي دون طاقة الإنتاج المتاحة للثمين المجدي للمنتوج.

بلغت الكمية الجمالية لإنتاج الخشب سنة 2018 حوالي 396285.206 م3 من أصل توقعات كانت قدرت بحوالي 651135 م3. ويبين الجدول التالي إنتاج الخشب لسنة 2018 :

إنتاج وبيع الخشب لسنة 2017

جملة الكميات	الكميات المباعة بالمرآنة والغير معروضة	الكميات المباعة بالمرآنة	الكميات المباعة	الكميات المنتجة م ³	التوقعات م ³	نوع المنتج
41727.253	16333.453	306.8	25087	43346.206	164000	خشب مقطوع ومصنف
230094		27126	320709	352939	487135	أشجار قائمة
45535		20280	32230			أحراج
317356.253	16333.453	47712.8	378090	396285.206	651135	المجموع

كما أفرزت عمليات جني الخفاف لموسم 2018 إنتاج حوال 60737,27 قنطار مثلت نسبة 81 % من التقديرات النهائية التي كانت حوالى 74902 قنطار وتبقى النتائج المسجلة دون المأمول نظرا ل:

- عدم توفر اليد العاملة المختصة بعدد من المناطق
- عزوف اليد العاملة عن العمل بحضائر جني الخفاف ببعض المناطق
- ضعف مردودية العملة والنقص المسجل في وسائل النقل لدى دوائر الغابات لتمكين الأعوان من عملية التأطير والمراقبة بصفة مكثفة ببعض المراكز الغابية
- وجود غابة شعراء كثيفة تحت أشجار الفلين مما يعيق عملية الاستغلال

▪ المؤشر 3.2.1.4: نسبة المراعي المهيأة :

تم خلال موسم 2017-2018 غرسة حوالى 2232 هك من الهندي الأملس من أصل 3050 هك مبرمجة ضمن برامج ومشاريع كل المتدخلين

ملخص إنجازات تنمية المراعي لسنة 2018

المتدخل	غرسة الهندي الأملس	نسبة النجاح (%)
الإدارة العامة للغابات	263	86
الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية	472	90
ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى	1497	100
المجموع (هك)	2232	96

وفي إطار تهيئة المراعي واصلت الإدارة العامة تنفيذ اتفاقية الشراكة مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة "إيكاردا" والمتمثلة في إنجاز عملية نموذجية لتحسين المراعي بوادي الصبايحية بولاية زغوان على

مساحة 80 هك . وتهدف هذه الإتفاقية إلى بناء القدرة على إستمرارية وزيادة مرونة إنتاج أنظمة المراعي الغابية من خلال التحسين البيئي والحد من تأثيرات التغيرات المناخية .

وضمن مشروع التنمية الفلاحية والرعوية (PRODFIL) بولاية مدين تم إنجاز :

- تشجير رعوي على مساحة 10 هك
- تركيز 14 مظلة إصطناعية
- القسط الأول من دراسة التهيئة لمراعي سيدي مخلوف والواجرة والشروع في إنجاز القسط الثاني الخاص بمراعي سيدي مخلوف
- - تريح 9000 هك من المراعي الإشتراكية بالظاهر و6900 هك من المراعي الخاصة بسيدي مخلوف وبني خدش وبنقردان وتريح حوالي 10000 هك من المراعي الإشتراكية بولاية قبلي
- - إحداث منبت للنباتات الطبية والعطرية
- وفي إطار تنفيذ مشروع التنمية الزراعية والرعوية والنهوض بالمبادرات المحلية بالجنوب الشرقي بولايي تطاوين وقبلي (المرحلة الثانية) حيث تم إنجاز :
- - حماية 47500 هك من المراعي الجماعية و14200 هك من المراعي الخاصة بولاية تطاوين
- - تركيز حوالي 15 مظلة إصطناعية بولاية تطاوين وعدد ثلاثة بولاية قبلي

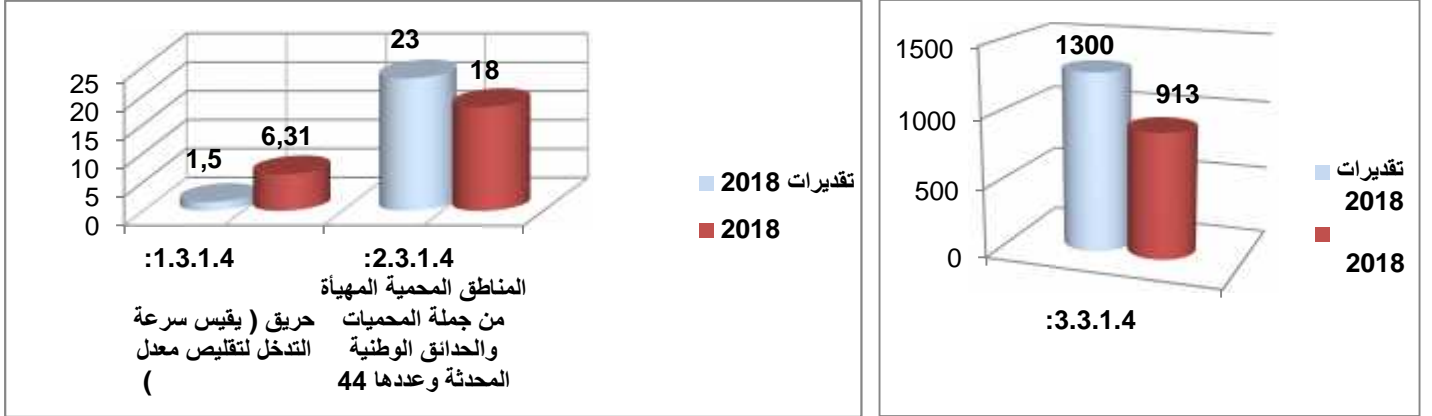
الهدف 3.1.4: الطبيعية:

تقديم الهدف: يعالج هذا الهدف كيفية حماية الغابات من الآفات والحرائق وتنظيم ومراقبة الصيد البري وحماية الأحياء البرية، كما يعمل هذا الهدف على الرّفع في نسبة مساحة المناطق المحمية والتي تمثل في الوقت الحاضر 17 % من المساحة الجمالية للغابات.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرًا 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرًا 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر 1.3.1.4: المساحة المحترقة لكل حريق (يقيس سرعة التدخل لتقليص معدل المساحة المحترقة)	هك	2	27.86	1392% (*)	1.5	6.31	420% (*)
المؤشر 2.3.1.4: عدد المناطق المحمية المهيأة من جملة المحميات والحدائق الوطنية المحدثة وعددها 44	عدد	18	17	94%	23	18	78.3%
المؤشر 3.3.1.4: طول الطوابي المنجزة لمقاومة زحف الرمال سنويا	كلم	1300	1212	93%	1300	913	70.2%

(*) نسبة سلبية نظرا لأن الهدف هو تقليص معدل المساحة المحترقة غير أن هذه المساحة تقلصت بصفة ملحوظة سنة 2018 لتصل إلى 1072.15 هك مقابل 9669 هك سنة 2017

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 الخاصة
بالهدف 3.1.4 : المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية



المؤشر 1.3.1.4: المساحة المحترقة لكل حريق :

تعتبر الحرائق من أخطر العوامل التي تهدد الثروة الغابية نظرا لما تخلفه من أضرار بليغة بالبيئة وبالممتلكات. وتتميز الغابات التونسية كغيرها من الغابات المتوسطية بقابليتها للحرائق خاصة خلال السنوات الجافة وفي فصل الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة بالإضافة إلى صعوبة التحكم في الحرائق وسرعة انتشارها في بعض الأحيان وذلك راجع لصعوبة الوصول إلى مناطق الحريق.

وبلغ المؤشر 1.3.1.4 لسنة 2018 : 6.31 هو مرتفع مقارنة بالهدف المنشود وهو 1.5 هك لكل حريق غير

المساحات المحترقة قد تقلصت بصفة جلية من 9669 هك سنة 2017 إلى 1072,15 هك سنة 2018

السنة	عدد الحرائق	المساحة المحترقة (هك)	معدل الحريق الواحد (هك)
2018	170	1072,15	6,31

المؤشر 2.3.1.4: عدد المناطق المحمية المهيأة (محميات وحدائق وطنية):

بعد أن بلغنا الهدف المنشود لإحداث شبكة من الحدائق الوطنية و المحميات الطبيعية والمناطق الرطبة وتغطية كل المنظومات الطبيعية حيث بلغ عدد المناطق المحمية المحدثه 17 حديقة وطنية و 27 محمية طبيعية، توجب إعداد أمثلة تهيئة وتصرف تشاركي ومندمج تعدهم المصالح الغابية طبقا لأوامر بعث هذه المحميات. غير أن معظم المناطق المحمية غير مهيأة حاليا مما أوجب إعداد الدراسات اللازمة لذلك. وطبقا لبرنامج التصرف حسب الأهداف، تمت برمجة الدراسات لبلوغ هدف تهيئة 44 منطقة محمية في غضون سنة 2024. أي بمعدل 3 إلى 5

دراسات سنويا. ويتم إعداد الدراسات على مستوى الوطني نظرا لأهمية مشاركة الإدارات والوزارات الأخرى في لجان المتابعة و تقييم الدراسات مع تفعيل إنجازها و تقديم الإقتراحات في الغرض.

تم خلال سنة 2018 التنسيق مع كافة المتدخلين بالحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية والمناطق الرطبة لوضع برامج التهيئة و تثمين هذه المناطق وتكوين محافظي المناطق المحمية.

وفي هذا الصدد تمت المصادقة على دراسة بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة لتعزيز القدرات الفنية بشمال افريقيا لمحافظي المناطق المحمية في مجال المراقبة و تثمين الموارد الطبيعية و جعل المناطق المحمية محرك للتنمية

كما تم الشروع في تنفيذ إنجاز عدة مشاريع نذكر منها:

- مشروع لدراسة القائمة الخضراء للتصرف في المناطق المحمية بالحديقة الوطنية بالفائجة و الحديقة الوطنية بجبل السرج ومشروع لدراسة القائمة الحمراء للمنظومات الايكولوجية بتونس بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة
- مشروع لتقييم منافع المناطق المحمية بتونس ومشروع حماية النباتات الوراثية بالمناطق المحمية مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة - مكتب شمال أفريقيا والمعهد الوطني للفلاحة
- مشروع تعزيز التصرف بالنظم الايكولوجية بالحديقة الوطنية بزمبرة وزمبرته مع مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة والوكالة الفرنسية للتنمية
- إعداد مشروع بالتعاون مع مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة لتسجيل الحديقة الوطنية بجبل السرج ببرنامج " الإنسان والمحيط الحيوي"
- مشروع المهن الخضراء حول المناطق المحمية بالشمال الغربي بتونس .
- تنفيذ عناصر المشروع المتعلق بتزويد الحديقة الوطنية بجبل السرج بالماء الصالح للشرب.

- كما تم انجاز أشغال التهيئة بالمناطق المحمية و دعم برنامج تطوير السياحة الإيكولوجية، و خلال سنة 2018 تم تكثيف التدخلات بالحدائق الوطنية و المحميات الطبيعية من خلال الإنجازات التالية :
- المصادقة على دراسة تحيين مثال التهيئة و التصرف التشاركي والمندمج للحديقة الوطنية بزمبرة وزمبرته .
 - إعداد الخطوط المرجعية لدراسة مثال التهيئة و التصرف التشاركي و المندمج بدار فاطمة و جبل زغدود بالقيروان .
 - إعداد طلب العروض الخاص بتهيئة المتحف الايكولوجي بالمحمية الطبيعية بحوض وادي قابس الجزء 2 و المحمية الطبيعية بعرباطة بقفصة .
 - إعداد جذاذات فنية لانجاز مشاريع للتصرف المستدام والتشاركي بالمناطق المحمية.

- تنفيذ عناصر التهيئة بالمناطق المحمية في إطار المشروع التونسي الياباني بولايتي باجة و جندوبة : الحديقة الوطنية بكاب نفرو - جبل شيطانة و المحمية الطبيعية وادي الزان .
- تنفيذ عناصر التهيئة بالمناطق المحمية ببوهدمة و جبيل و دغومس في إطار مشروع تنمية السياحة الإيكولوجية بالتعاون مع مصالح وزارة الشؤون المحلية و البيئة، حيث تم تمويل 197 مشروع صغير في شكل هبات تتراوح قيمتها بين 3 إلى 12 ألف دينار تخص عدة أنشطة ذات علاقة بالتنوع البيولوجي والسياحة الإيكولوجية على غرار الصناعات التقليدية وأنشطة خدماتية وخدمات سياحية وبيع الملابس التقليدية وتربية النحل وتسمين العجول والضأن والفلاحة السقوية. وقد مكنت هذه المشاريع من توفير أكثر من 550 مواطن شغل قار بمعدل 3 مواطن شغل لكل مشروع.

كما تم تمويل أنشطة جمعياتية وعددها 29 موزعة على الجهات المعنية بالمشروع وترمي إلى المحافظة على التنوع البيولوجي بالمناطق الصحراوية

تحسين البنية التحتية للمناطق المحمية ببوهدمة ودغومس و جبيل في إطار مشروع تنمية السياحة الإيكولوجية بالتعاون مع مصالح وزارة البيئة و التنمية المستدامة.

مواصلة تنفيذ اتفاقية الشراكة مع المجلس الأعلى للبحوث العلمية باسبانيا حول دراسة الظاهر التونسي لإعادة توطين الغزال الجبلي و الأرو المغاربي بولايات زغوان و سليانة و الكاف

إعداد المرحلة الثانية للمشروع لإعادة توطين غزال المهر بالجنوب التونسي .

إعداد اتفاقيات تعاون بين تونس والمغرب والسينغال ، المتعلقة بالمحافظة على الحياة البرية.

▪ المؤشر 3.3.1.4: طول الطوابي المنجزة لمقاومة زحف الرمال سنويا:

تواصلت خلال سنة 2018 المجهودات لتنفيذ ومتابعة أنشطة مقاومة زحف الرمال ضمن البرنامج الوطني حيث بلغت الانجازات تقلصا بحوالي 300 كلم بالمقارنة بالسنة الفارطة حوالي 236 كم من الطوابي الإصطناعية معلاة بالجريد الجاف موزعة بين ولايات بالوسط والجنوب (قفصة، قابس، قبلي، توزر، مدينين وتطاوين) وتعلية 577 كلم من الطوابي.

وتجدر الإشارة إلى أن نسق تقلص في إقامة الطوابي الإصطناعية يرجع بالأساس الى إرتفاع التكلفة التي مرت من 2500 د الى حوالي 5000 د للكلم الواحد وعدم الترفيع في الإعتمادات المرصودة لهذه الظاهرة من جهة ومن جهة أخرى غياب مشاريع توفر إعتمادات تعاضد مجهودات الدولة في هذا المجال كما طرحت خلال السنة الفارطة بعض الإشكاليات المتعلقة ببعض المصدات الرملية المنجزة منذ السبعينات حيث كانت موضوع احتجاجات المتساكنين ببعض المناطق للمطالبة بإزالة الحواجز بتعلّة أنها أصبحت مصدر رمال متحركة تغمر البنية التحتية والمشاءات بالمنطقة.

تنمية منابت الحلفاء

انطلق موسم جني الحلفاء بداية شهر أوت 2018 بقرار من السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في فتح وغلق الموسم بتاريخ 31 ديسمبر 2018 نتيجة لعدم توفر الإعتمادات المالية من طرف الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بالقصرين مع العلم أن موسم جني الحلفاء يتم غلقه عادة نهاية شهر جانفي من السنة الموالية. وحيث تم إنتاج حوالي 5000 طن من مادة الحلفاء. كما تمت متابعة إتفاقية التعاون مع الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق للمحافظة على منابت الحلفاء وحسن استغلالها والتي تهدف إلى ديمومتها.

الهدف 4.2.4: المهدة :

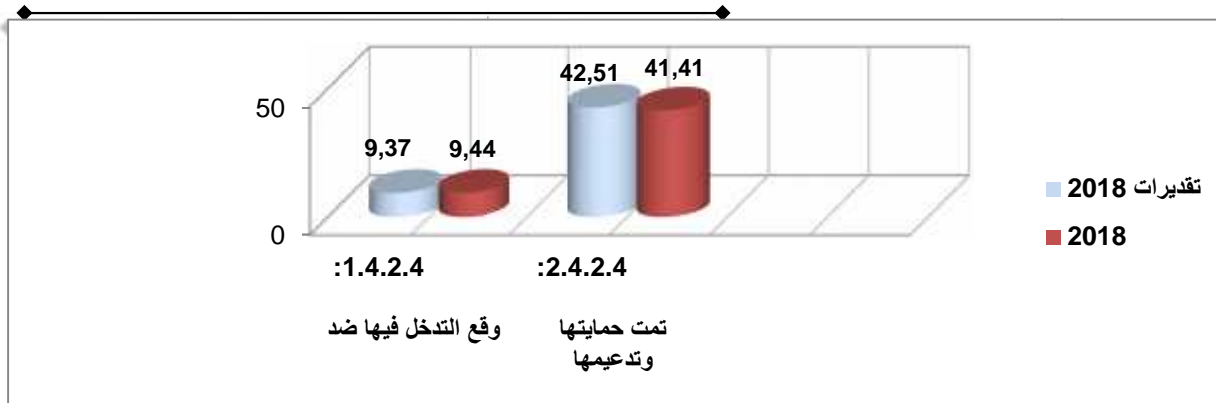
تقديم الهدف : الحد من المساحات المهدة بالإنجراف وما يصاحبه من الحد من ضياع التربة والتحسين في خصوبتها مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج الفلاحي.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر 1.4.2.4: نسبة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف (من جملة الأراضي المهدة بالإنجراف والمقدرة بـ3,5 مليون هك سنة 2010).	%	8,65	8.68	% 100	9,37	9.44	% 100
المؤشر 2.4.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف(2001-2011) والمقدرة بـ641 ألف هك)	%	38,23	36.23	% 94.77	42,51	41.41	% 99

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 الخاصة

الهدف 4.2.4: الحد من المساحات المهدة بالإنجراف

4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية



المؤشر 1.4.2.4: نسبة المساحات المهيأة ضد الإنجراف :

بصفة إجمالية سجلت المؤشرات الخاصة بحماية الأراضي الفلاحية تطورا مقارنة مع ما كان مبرمجا وذلك راجع لتوفير الاعتمادات الضرورية لانجاز البرنامج والتوجه المتواصل إلى التركيز على الحضائر .

المؤشر 2.4.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها :

رغم ما يشهده المؤشر من تطور مرضي إلا أن نسبة تثبيت المنشآت بالغراسات الرعوية تبقى ضعيفة ويرجع ذلك في بعض الجهات إلى نقص في نقاط التزود بمياه الري كما ارتفعت نسبة إنجاز غراس الزيتون وذلك لوجود مشروع خاص لغراس الزيتون حول البحيرات الجبلية.

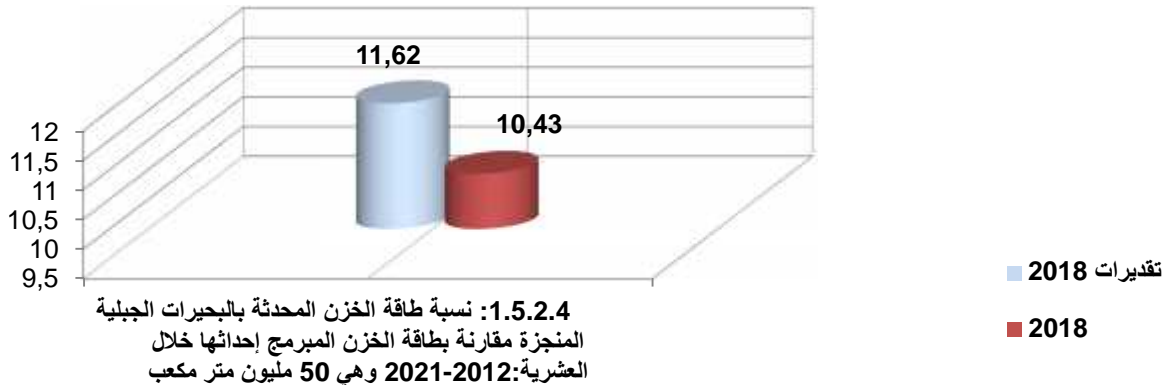
الهدف 5.2.4: ضياع مياه السيلاان وتعبئتها عمليات الإحياء:

تقديم الهدف : نسبة طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية المنجزة مقارنة بطاقة الخزن المبرمج إحداثها خلال العشرية: 2012-2021 وهي 50 مليون متر مكعب.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر 1.5.2.4: نسبة طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية المنجزة مقارنة بطاقة الخزن المبرمج إحداثها خلال العشرية: 2012-2021 وهي 50 مليون متر مكعب(*)	%	8,71	9,82	112,7%	11,62	10,43	89,8%

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 الخاصة

بالهدف 5.2.4: الحد من ضياع مياه السيلاان وتعبئتها لفائدة عمليات الإحياء:



المؤشر.1.5.2.4:نسبة طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية المنجزة مقارنة بطاقة الخزن المبرمج إحدائها خلال العشرية:2012-2021 وهي 50 مليون متر مكعب:

وقع البدء في عشرية جديدة:2012-2021 بهدف طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية بـ 50 مليون متر مكعب مقارنة بأهداف الخطة العشرية للمحافظة على المياه والتربة يبقى الهدف بعيدا رغم نهاية هذه الخطة ففي سنة 2011 بلغت قيمة المؤشر 50,79 % وذلك لتقلص المواقع التوبوغرافية ذات الجدوى العالية مع نقص حاد في الإمكانيات المادية والمالية والبشرية كذلك مع إنطلاق العشرية 2012-2021 نلاحظ تدني كبير لقيمة المؤشر لنفس الأسباب.

(*)لم نسجل تغييرا في المؤشر لسنة 2017 لأن البحيرات المبرمجة لا تزال في طور الإنجاز.

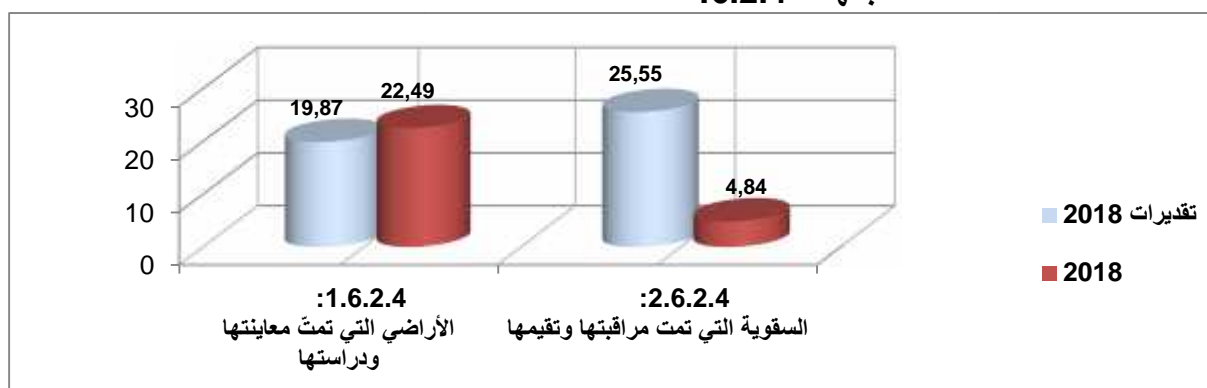
بحيرة وحيدة أنجزت على حساب البرنامج الوطني لسنة 2018 في إطار تنمية الموارد الطبيعية حول جبل طرزه وثلاث بحيرات أنجزت على حساب المشاريع التنموية الكبرى.

الهدف 6.2.4:

تقديم الهدف: المحافظة على موارد التربة وذلك بحسن الدراسة وتحديد خصائص التربة لتوجيهها نحو الاستعمالات الملائمة لهذه الخصائص وإرساء نظام للإنذار المبكر لحالة التربة بالمناطق السقوية.

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر 1.6.2.4: نسبة مساحة الأراضي التي تمت معاينتها ودراستها	%	19.87	22.49	107.96
المؤشر 2.6.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها	%	25.55	4.84	18.93
المؤشر 3.6.2.4: نسبة مساحة الأراضي الفلاحية التي تم تحيين خرائط حمايتها من جملة الأراضي الفلاحية *	%	مؤشر جديد تم إدراجه بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017: نسبة مساحة الأراضي الفلاحية التي تم تحيين خرائط حمايتها من جملة الأراضي الفلاحية عوضا عن المؤشر: نسبة الأراضي الفلاحية التي فقدت صبغتها الفلاحية		

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء لسنة 2018 بالهدف 6.2.4:



▪ **المؤشر 1.6.2.4: نسبة مساحة الأراضي التي تمت معاينتها ودراستها:**

يرتبط هذا المؤشر باختبارات التربة المنجزة بطلب من الفلاح (المعاينات و التحاليل)، دراسات التربة الخاصة بإحداث وتحيين مناطق سقوية، دراسات التربة الخاصة بإتمام خرائطموارد التربة أو دراسات أخرى (الإنجراف، الخصوبة..)، تصنيف الأراضي (الإصلاح الزراعي، الإنتزاع...) والمعينات الخاصة بصبغة الأراضي (المقاطع، مراجعة مثال التهيئة، رخص البناء..). تم تسجيل ارتفاع مقارنة بما هو مبرمج خلال السنة الأولى من المخطط الخماسي 2016-2020 وهذا راجع بالأساس الى رجوع النسق العادي لمعاينة الأراضي وعدد الملفات التي تمت دراستها وعدد العينات التي تم تحليلها.

▪ **المؤشر 2.6.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها:**

تم تسجيل بالنسبة لسنة 2018 انخفاض لنسبة متابعة الأراضي السقوية ويعود ذلك أساساً إلى ضعف الإمكانيات المادية والبشرية لدوائر التربة لمتابعة المناطق السقوية المبرمجة، إضافةً إلى تلف شبكات المراقبة في العديد من المناطق السقوية.

4. التوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

4-1 أهم الإشكاليات والنقائص:

- تتمثل أهم الإشكاليات التي حالت دون بلوغ الأهداف فيما يلي:
- الإشكال الهيكلي للقطاع خاصة على المستوى الجهوي والمتمثل في عدم التوازي بين المهام الموكولة والصلوحيات وإمكانات التنفيذ.
 - تشعب المسائل العقارية وغياب علامات تحديد ملك الدولة الغابي وما نتج عنه من عمليات التحوّز التي عرفتها الغابات التونسية في الفترة الأخيرة والتي تستوجب العمل على الإسراع بإعادة تحديد ملك الدولة الغابي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الأحكام الصادرة بخصوص العقارات المتحوّز بها من طرف الخواص.
 - عدم معالجة العديد من وضعيات الأراضي المشجّرة بموجب أحكام أوامر تثبيت كثبان الرمال والتي أصبحت خاضعة لنظام الغابات حيث أن تشكيات أصحاب الأراضي في تزايد والعديد من إنجازات الحماية من زحف الرمال مهددة.
 - عدم ملائمة قانون الصفقات العمومية مع الإمكانيات المادية والبشرية لمجامع التنمية حيث لا يمكن لها المنافسة للحصول على عقود أشغال.
 - المقاييس المعتمدة من قبل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتحديد معلوم اللزمات بملك الدولة للغابات لا تتلاءم مع الأهداف المرتقبة من إسناد اللزمات
 - قرابة ثلثي أمثلة التهيئة قد انقضت مدة صلوحيتها
 - استغلال المنتوجات الغابية بقي دون طاقة الإنتاج وذلك راجع لنقص في الموارد البشرية والمادية لاستغلال الغابات وضعف التأطير الفني
 - صعوبة التعااطي مع المنتفعين لعدم اقتناعهم بجدوى تحسين المراعي بالأراضي الاشتراكية.
 - تقلص مساحات المراعي نتيجة استغلالها بالحراثة وزراعة الحبوب أوغراسة الأشجار المثمرة خاصة في السنوات الممطرة.
 - صعوبات مرتبطة بالمناخ وتدهور نوعية الأرض وقلة الموارد المائية والمسالك الفلاحية التي تعتبر عنصرا هاما لإنجاح عمليات تحسين المراعي.
 - ضعف الإعتمادات المخصصة لتحسين واستغلال المراعي.
 - الغياب شبه كلي لمجالس التصرف الجهوية لتسهيل التدخل خاصة بالأراضي الاشتراكية الخاضعة لنظام الغابات وكذلك دور مجامع التنمية الفلاحية واللجان الجهوية المكلفة بتحديد المراعي الاشتراكية والخاضعة للإنزال.

- غياب التشجيع فيما يتعلق ببعث مشاريع صغرى فلاحية مندمجة أو غير فلاحية مثل السياحة البيئية عن طريق المبادرات الخاصة وذلك لتخفيف الضغط على الوسط الطبيعي وخاصة منابت الحلفاء.
- عدم وجود مختصين في ميدان تحسين وتهيئة المراعي بالدوائر الغابات
- عدم صدور النصوص الترتيبية الخاصة باللزمة الغابية وعدم ملائمة بعض النصوص العامة المعتمدة،
- عدم ملائمة بعض فصول مجلة الغابات والقوانين المعمول بها لإسناد اللزمات لمشاركة سكان الغابات في التصرف المستدام في الثروات الغابية والرعية ولتطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص وتنمية الإستثمار الغابي.
- بالإضافة إلى أن التثبيات الصادرة عن أصحاب الأراضي المشجرة والخاضعة لنظام الغابات بموجب أحكام أوامر تثبيت كثبان الرمال أصبحت تشكل عائقا أمام قيام الإدارة بمهامها وتهدد بقاء هذه المناطق على حالتها الطبيعية مما يستوجب إيجاد حلول جذرية لهذه الغابات وذلك إما بانتزاعها لفائدة الدولة من أجل المصلحة العامة أو إرجاع الأرض إلى أصحابها لاستغلالها طبقا لأحكام مجلة الغابات الجاري بها العمل وفي هذا الإطار تم الشروع في عقد جلسات عمل مع جميع الأطراف المعنية للبت في هذه الوضعية.
- تفاقم مشكلة أراضي الخواص المشجرة من طرف الدولة بعد الثورة حيث كثر طلب إستعادة هذه الأراضي من طرف مالكيها وبالخصوص بعد تضاعف قيمتها العقارية نظرا لتواجدها في أغلب الأحيان محاذية للبحر أو للمناطق العمرانية.
- إن الأهداف المرسومة على مستوى التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية لاتزال بعيدة المنال خاصة على مستوى الأشغال الميكانيكية وهذا راجع إلى عدة أسباب:
- التطور الكبير على مستوى الأجر اليومي لعملة الحضائر.
- ارتفاع الكلفة الفردية للأشغال.
- تركيز عدد كبير من الحضائر في الجهات قصد حل مشكلة العائلات المعوزة دون إعتبار العنصر التنموي وهو ما نأمل أن نتفاداه في الإستراتيجية القادمة بالاعتماد على الدراسات التخطيطية وحصر الأشغال على المناطق ذات الأولوية.

4-2 التدابير والأنشطة لتدارك الإخلالات:

- أعدت كل من الإدارة العامة للغابات والإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية استراتيجيات عشرية جديدة.
- وتتمثل الرؤية المستقبلية للقطاع في أن تكون الموارد الغابية والرعية بتونس أكثر امتدادا ومحافظة وأن يكون التصرف فيها أكثر فاعلية ونجاعة على المدى البعيد باعتماد الحوكمة الرشيدة في الخدمات والمنتجات حيث يتم ذلك من خلال الأهداف التالية:
- تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمتساكني الغابات والاقتصاد الوطني؛

- المحافظة على التنوع البيولوجي ومقاومة تدهور الأراضي وتقليل تأثيرات التغيرات المناخية؛
- الرفع من نسبة الغطاء الغابي.

وتقدر الكلفة الجمالية لتنفيذ هذه إستراتيجية تنمية الغابات والمراعي بـ 900 مليون دينار موزعة على أربعة

محاور أساسية:

- (ملاءمة الإطار المؤسسي والقانوني للقطاع وتدعيم القدرات. وثانيها
- (تطوير مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- (تطوير الوظائف والخدمات البيئية للموارد الغابية والرعية
- (تدعيم وتحسين المخزون الغابي والرعي.

أفرزت دراسة الإستراتيجية الوطنية الثالثة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية عن جملة من التحديات والتوجهات المستقبلية التي من شأنها تحقيق الأهداف الكبرى للقطاع والتي تتمثل في:

إرساء مناطق ريفية مزدهرة، تركز تنميتها على دعم الفلاحة المنتجة والقائمة على التصرف المستديم في الموارد الطبيعية إزاء تغير المناخ وذلك من خلال انجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة الملائمة والموجهة نحو تحسين الإنتاج الفلاحي والتشريك الفعلي للفلاحين.

المساهمة في التنمية المستدامة انطلاقا من التنمية الذاتية على مستوى المستغلة الفلاحية

ملائمة نمط استغلال الضيعة الفلاحية للتغيرات المناخية بتحسيس الفلاح وتنويع الإنتاج وملائمة استعمالات الأراضي حسب هاته الظاهرة وإعتماد تخطيط المشاريع مع أخذها بعين الاعتبار .

التشجيع على الفلاحة المطرية بالمناطق الهشة من خلال تعبئة المياه الخضراء .

تدعيم الحوكمة المحلية الرشيدة في التصرف في الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

أما عن التوجهات الإستراتيجية فلقد ارتكزت على المبادئ الأساسية التالية:

إعداد إستراتيجية طويلة المدى للمحافظة والتصرف المحكم في الموارد الطبيعية .

مواصلة تعبئة الموارد المتاحة وصيانة المنشآت المنجزة.

مزيد التحكم في مياه السيول لحماية المدن من الفيضانات .

إرساء نظام متطور لمتابعة وتقييم نوعية التربة (خصوبة , تملح وتغدق..) وتوجيه استعمالات الأراضي حسب خصائصها الحقيقية .

تهيئة شاملة و مدمجة لأحواض الأودية مع تثمين المنشآت

إرساء حوكمة محلية رشيدة في مجال التصرف في الموارد الطبيعية

وضع صندوق خاص لتمويل المبادرات الخاصة بإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

النهوض بالفلاحة المطرية و استصلاح الأراضي .

تم صياغة مشروع أمر للنظام الأساسي الخاص بمهندسي وتقنيي الغابات بعد القيام باستشارة موسعة شملت مهندسي وفنيي الإدارة المركزية والدوائر الجهوية وقد تم إحالة مشروع الأمر على الكتابة العامة لوزارة الفلاحة والإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية للدراسة وإبد

أما فيما يخص المؤشرات فهي تشهد تطورا خاصة بعد مناقشتها خلال عدة جلسات مع خبراء أو من خلال

النتائج المسجلة حيث أنه:

مراجعة مختلف المؤشرات الخاصة بالبرنامج مع مختلف المتدخلين حتى يتسنى ضبط مختلف التفريعات الخاصة بها وآليات جمع وتحيين المعطيات الخاصة بها.

مواصلة التعاون الثنائي مع عدة دول شقيقة وصديقة في مجال النهوض بالقطاع الغابي و الرعوي والتي من بينها ي والذي سيمكن من تغطية جزئية للحاجيات من المعدات لحماية الغابات غير أن البنية الأساسية من حيث الصيانة في حاجة إلى مزيد التمويل.

الشروع في إعداد مشاريع لتمويلها عن طريق مختلف آليات التمويل بالاتفاقية الدولية للتغيرات المناخية.

إن الأهداف المرسومة لاتزال بعيدة المنال خاصة على مستوى الأشغال الميكانيكية تطور الكبير على مستوى الأجر اليومي لعملة الحضائر ويتوجب إيجاد الحلول الكفيلة للتركيز على العنصر التنموي) والإعتماد على الدراسات التخطيطية وحصر الأشغال على المناطق ذات الأولوية.

إن الإصلاحات والتوجهات الخاصة بالبرنامج وفق التصرف في الميزانية حسب الأهداف تتطلب أخذ التدابير العامة التالية: صل بالعديد من الهياكل التابعة للبرنامج نظرا ل

خاصة بالمراكز الحدودية المساهمة في المنظومة الأمنية. إعادة النظر في هيكلية الإدارة للقضاء على القطيعة الفنية والرقابية الحاصلة الآن بين المصالح الجهوية والإدارة المركزية والتي كرسها قانون تفويض بعض صلاحيات أعضاء الحكومة إلى الولاية والذي أصبحت بموجبه الدوائر الجهوية راجعة بالنظر إلى المنوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية خاصة بالنسبة لقطاع الغابات

حل المسائل العقارية المتشعبة خاصة فيما يتعلق بتحديد ملك الدولة الغابي وتفعيل الاتفاقية المبرمة بين الإدارة وديوان قيس

إيجاد حلول جذرية للأراضي المشجرة والخاضعة لنظام الغابات بموجب أحكام أوامر تثبيت كثبان الرمال وذلك إما بانتزاعها لفائدة الدولة من أجل المصلحة العامة أو إرجاع الأرض إلى أصحابها لاستغلالها طبقا لأحكام مجلة الغابات الجاري بها العمل

الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التدخل لمقاومة حرائق الغابات (اقتناء معدات والصيانة وتوفير المتطلبات اللوجستية) لمجابهة الحرائق وتوزيع المهام بين مصالح الديوان الوطني للحماية المدنية و مصالح الغابات ووزارة الدفاع ووزارة التجهيز والإسكان لحسن سير عمليات التدخل والحصول على المردودية المرجوة

أما في ما يهم التدخلات في الأراضي الفلاحية فتتمحور أهم التوجهات و الإصلاحات حول: التشريك الفعلي للمستغلين الفلاحيين في جميع مراحل إنجاز مشاريع المحافظة على المياه والتربة) - - (التنفيذ).

التنظيم المهني والإجتماعي للمستغلين في إطار مجامع تنموية للمساهمة في تأطير المستغلين في إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة وعمليات الإحياء والإستغلال وعمليات الصيانة للمنشآت .

تكثيف عمليات الإحياء بالمناطق المهيئة وذلك بإعطائها الأولوية ضمن البرامج التنموية. تكثيف عمليات إستغلال المياه المجمعة بالبحيرات وذلك بمواصلة تجهيز جميع البحيرات القابلة للإستغلال الفلاحي.

مواصلة التشجيع على إحداث مقاولات خاصة للمساهمة في إنجاز برامج المحافظة على المياه والتربة. إعتداد طريقة التهيئة الشاملة والمتكاملة للمصبات وذلك لإعطاء جدوى أكبر للمشاريع المنجزة والإبتعاد عن التدخلات

الأهداف الم لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية :

تنزيل الإجراءات الخاصة بالتصرف في الميزانية حسي الأذاف وتركيز نظام معلوماتي لمتابعة الانجاز وتيسير التقارير الخاصة بالبرنامج والمتابعة عبر المنظومة التي سيقع تركيزها في الغرض(اعتماد أهداف ومؤشرات قياس الأداء على مراكز فنية ورؤية موضوعية حتى نتمكن من تحقيقها وفق مقاييس يسهل احتسابها

ديد آليات المتابعة ودوريتها وغيرها (...).

- التنسيق مع الهياكل المتدخلة في البرنامج لبلورة مؤشرات متكاملة وعقد اجتماعات دورية
الحلول التعديلية.
- توفير الإعتمادات اللازمة ضمن ميزانية البرنامج الوطني للغابات
- أشغال تحسين وتهيئة واستغلال المراعي وإعداد
أمثلة التهيئة وتنفيذ الأشغال الميدانية لتسيير الغابات والمراعي وكافة الإجراءات النوعية المتعلقة بتأطير
وتطوير منظومات الإنتاج ودعم المبادرات الخاصة بصفة دائمة وهاكلهم التنظيمية في التصرف المستدام في الثروات الغابية
والرعوية
- إصدار النصوص الترتيبية الخاصة بإسناد اللزمات بملك الدولة الغابي ومراجعة مجلة الإستثمارات لتنمية الإستثمار في
القطاع الغابي والرعوي وتطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص، ومراجعة كراس الشد
مشاركة المقاولات الخاصة في تنفيذ الأشغال الغابية
- تحديد الصيغ القانونية لرفع الإخضاع لبعض أراضي الخواص التي وضعت في السابق تحت نظام الغابات بهدف مقاومة
- تدعيم الإدارة بالموارد البشرية من فنيين ومختصين والتجهيزات والمعدات التيمن شأنها توفير التأطير الملائم والمتابعة
المستمرة لكافة الأنشطة وبكافة مناطق الجمهورية لضمان مزيد النجاعة والمردودية وتكثيف التدريبية
فيما يتعلق باستغلال المراعي وإعداد أمثلة التهيئة الغابية وكيفية صياغة المحاضر والاتفاقيات الدولية
التقنيات المعلوماتية الحديثة
- القيام بدراسات لتقييم سلاسل القيمة للمنتوجات الغابية وتطوير منظومات الإنتاج وإعداد المشاريع ودراسات الجدوى لفائدة
ج الإدارية على الصعيد المركزي والجهوي مع تشريك مكاتب الدراسات الخاصة
- تشجيع على المبادرات وتشريك المنتفعين في تصور وتنفيذ المشاريع والتصرف عند الاستغلال بالاعتماد على الأطر
القانونية الملائمة بعث مشاريع صغرى مندمجة لتخفيف الضغط على الوسط الطبيعي
- تكثيف عمليات التحسيس لإقناع مجالس التصرف والمنتفعين بجدوى اشغال تهيئة وتحسين المراعي التي تقوم بها الإدارة
خاصة بالأراضي الاشتراكية الخاضعة لنظام الغابات.
- مهام وتركيبية مجالس التصرف وتفعيل دور مجامع التنمية الفلاحية ث اللجان الجهوية المكلفة بتحديد
الاشتراكية والخاضعة للإنزال لمواصلة المهام التي من أجلها بعثت
- تصنيف الأراضي الغابية المهيئة لحماية الأراضي الفلاحية والمنشآت ضد زحف الرمال والإنجراف، ومن أجل المحافظة
على الثروة الغابية والنظم الإيكولوجية التي تكونت خلال عقود من التشجير والرعاية قصد عرضها على مجلس وزاري لأخذ
القرارات اللازمة وهي:
- أراضي لا يمكن للدولة التفريط فيها لأهميتها الكبيرة وسيتم إقتراح شراءها من طرف الدولة بالتراضي مع مالكيها أو
إنتزاعها للمصلحة العامة،
- أراضي يمكن إرجاعها لأصحابها بإنهاء العقود أو إخراجها من أوامر تثبيت الكثبان أو التخلي عنها لأصحابها لكن بشرط
عدم تغيير صبغتها الغابية وإبقائها خاضعة لنظام الغابات مع السماح بإستغلال منتوجاتها بعد تزويدها بمثال تهيئة أو برنامج
- أراضي يمكن إرجاعها لأصحابها مع إمكانية تهيئتها بما يناسب صبغتها ونوع تربتها ومدى هشاشتها وذلك نسبيا في
إستعمالات أخرى فلاحية أو سياحية بيئية لا تضر بالبيئة والمحيط وتمكن من تنمية الجهة وإستفادة أصحابها منها.
- دعم البحث العلمي في مجال تحسين المراعي ومناكب الحلفاء وكيفية استغلالها وإبراماتفاقيات للبحث العلمي الميداني في مجال
تهيئة المنتوجات الغابية غير الخشبية وقواعد التصرف المستدام في هذه الموارد ومقتضيات الشراكة والتنمية المحلية،
- إيجاد سبل كفيلة لتسهيل التواصل بين الإدارة والمتساكنين وإيجاد آلية للتشاور والتنسيق مع أرباب المهنة ومستغلي
المنتوجات الغابية في كافة مراحل البرمجة والإستغلال والبيوعات والتمثين،
- اصدار القانون الأساسي لمعيني الغابات لإبراز حقوقهم وواجباتهم على غرار عدد ساعات العمل والراحة التعويضية والزري
الخصوصي والتأمين عند التدخل لمقاومة الحرائق.
- تحسين البنية الأساسية داخل الغابات وتكثيف صيانتها وتجهيز الفرقة الوطنية والفرق الجهوية للصيد بالوسائل الكافية للعمل
وتكوين فرق مشتركة بين الغابات والحرس والجيش الوطني لمراقبة الصيد المحضور وحماية الغابات.
- التركيز على تشريك المنتفعين في تصور وتنفيذ المشاريع والتصرف عند الاستغلال ضمن أطر قانونية مثل مجامع التنمية
الفلاحية.

- تشجيع على المبادرات الخاصة وبعث مشاريع صغرى فلاحية مندمجة أو غير فلاحية مثل السياحة البيئية لتخفيف الضغط على الوسط الطبيعي)
- دعيم دوائر الغابات بمختصين في ميدان تحسين وتهيئة المراعي.)
- رورة وضع نماذج تهيئة واستغلال للمراعي وذلك حسب المناطق التي تستجيب للمقتضيات الفنية من ناحية واحتياجات ومشاكل المربين من ناحية أخرى والتركيز على الأصناف الرعوية المحلية.)
- تكثيف التدريب)
- تدعيم الجهود لتحديد ملك الدولة الغابي والعمل على حل المشاكل العقارية العالقة.)
- جميع الخواص على التشجير الغابي وإنجاز مشاريع تنمية غابية ورعوية.)

V-برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

رئيس البرنامج:

(من أبريل 2017)

السيد محمود إلياس
حمزة

رئيس مؤسسة البحث
والتعليم العالي الفلاحي

1.1- تقديم البرنامج:

أهداف البرنامج ومؤشرات قياس الأداء:

مؤشرات قياس الأداء	الهدف
♦ تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي ♦ جودة التأطير	1.5 : دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخريجين
♦ نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة الماضية	2.5: منظومة بحث وإبتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة
♦ نسبة المدرسين الباحثين المشاركين في برامج بحثية ممولة على النطاق الدولي	3.5: دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي
♦ شبكة بسعة تدفق عالية ♦ فهرس موحد	4.5: تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري
♦ تأهيل مؤسسات التكوين ♦ المستوى الكيفي للتأطير والتكوين ♦ طاقة الإستيعاب	5.5: تنمية مؤهلات المنتجين
♦ نسبة تبني تقنيات الإنتاج	



إنجازات الميزانية

لسنة 2018:

(ألف دينار)

154358

نفقات التصرف:

145494

نفقات التنمية:

8864

الهيكل المتدخل في البرامج الفرعية :



1- التقديم العام للبرنامج:

تنقسم مهام وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري على ستة برامج حسب القطاعات والهيكل ولقد تم إفراد مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والمؤسسات تحت الإشراف ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والمؤسسات والمراكز التابعة لها ضمن البرنامج الخامس تحت عنوان "التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي" ولقد عملت المصالح المختصة للمؤسسة بالتنسيق مع مصالح وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي إلى توزيع برنامجها إلى خمسة برامج فرعية استنادا إلى طبيعة نشاط الهياكل المكونة لها وطبيعة التبويب المحاسبي تمثلت في البرامج الفرعية التالية:

- . البرنامج الفرعي 1.5 : التعليم العالي الفلاحي،
- . البرنامج الفرعي 2.5 : البحث الفلاحي،
- . البرنامج الفرعي 3.5 : معالجة المعلومات العلمية،
- . البرنامج الفرعي 4.5 : التكوين الفلاحي،
- . البرنامج الفرعي 5.5 : الإرشاد الفلاحي،

ومن خلال مجالات اختصاص الهياكل المتدخلة في برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي والرهانات المستقبلية للقطاع تبنثق المحاور الإستراتيجية للبرنامج التالية:

- أهمية ميادين التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من خلال التكامل في محتوياتها وبرامجها ضمن منظومة متطورة تعمل بالأساس على تدعيم وسائل الإنتاج المستديمة لتعزيز القدرة الإنتاجية بتنوع وتطوير الإنتاج الفلاحي.

- ضرورة تنمية قطاع البحث الفلاحي بإتجاه التّقريب بين المستويين النظري والتطبيقي لتيسير انتفاع الفلاح بنتائج البحث.

- دعم البرامج الإرشادية الميدانية التي تنجزها المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وذلك بالرفع من القدرات المعرفية للمرشدين من خلال تنظيم ورشات عمل حول البرمجة والمتابعة والتقييم وتنظيم الأيام الإعلامية والتكوينية على المستوى الوطني. كما تقوم بدعم بإعداد برامج إرشاد جماهيري تقدمها عبر مختلف قنوات الاتصال والإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة (ومضات تلفزيونية، أشرطة وثائقية، نشرات ومطويات ومعلقات، برامج وحصص إذاعية...) كما تعمل على دعم وتاطير الإرشاد المهني والخاص من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة الفنيين التابعين للهياكل المهنية القاعدية والمستشارين الفلاحيين في مجالي البيداغوجي والفني وكذلك تعمل على تطوير المناهج والطرق الإرشادية.

- دعم انفتاح البحث على اشكاليات الإرشاد وتأطير الفلاحين خاصة في القطاعات الإستراتيجية مثل الحبوب، التمور، الزياتين و القوارص وذلك في اطار سلسلة تداخل محكمة مع كل الأطراف المهنية المعنية.
- إعداد البرامج ومتابعة الأنشطة المتصلة بالتكوين الأساسي والمستمر.
- تنفيذ ومتابعة برامج تأهيل مؤسسات التكوين بهدف ملائمة التكوين مع حاجيات المهنة وتلبية متطلبات سوق الشغل من اليد العاملة المختصة من جهة ودعم المعارف العامة والمكتسبة وتنميتها وملاءمتها مع المستجدات العلمية والتقنية والتكنولوجية وظروف العمل من جهة أخرى.
- إكساب المتكويين كفاءات ومهارات إضافية تمكنهم من الترقية المهنية أو ممارسة نشاط مهني جديد.

وفي إطار مزيد ملائمة التكوين والتعليم العالي الفلاحي مع متطلبات سوق الشغل والنهوض بالبحث الفلاحي التنموي والجهوي وتثمين نتائجه وتفعيل دور الإرشاد الفلاحي في تنمية مؤهلات المنتجين وقدرتهم على التجديد إحتوى البرنامج الخامس "التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي" على خمسة برامج فرعية مدرجة حسب طبيعة النشاط بالجدول التالي الذي يبرز أهدافها ومؤشرات قياس أدائها:

مؤشرات قياس الأداء	الأهداف	البرامج الفرعية
* عدد المدرّسين الجامعيين القارين / عدد الطلبة * عدد ساعات التدريس المؤمنة من طرف المدرّسين الجامعيين القارين / العدد الجملي لساعات التدريس * عدد المدرّسين القارين من الصنف "أ" / عدد المدرّسين القارين من الصنفين "أ+ب" * الانفتاح على المحيط المهني: عدد الساعات المؤمنة من طرف العرضيين المهنيين / العدد الجملي لساعات التدريس	دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخريجين	التعليم العالي الفلاحي
* عدد عمليات البحث الموجهة للأولويات الوطنية / العدد الجملي للعمليات * عدد عمليات البحث التنموي بالجهات / مجموع عمليات البحث * عدد عمليات البحث المثمنة / مجموع عمليات البحث المنتهية	توجيه البحث الفلاحي نحو الأولويات الوطنية ودعم البحث التنموي والجهوي وتثمين نتائج البحث	البحث الفلاحي
* شبكة بسعة تدفق عالية * فهرس موحد	دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي	معالجة المعلومات

العلمية		
التكوين الفلاحي	تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري	* تأهيل مؤسسات التكوين: (عدد المراكز المؤهلة/ العدد الجملي للمراكز) * المستوى الكيفي للتأطير: (عدد المكونين أ1، أ2/ العدد الجملي للمكونين) * طاقة الاستيعاب: (عدد المتربصين/ طاقة الاستيعاب الجملي)
الإرشاد الفلاحي	تنمية مؤهلات المنتجين	* نسبة تبني تقنيات الإنتاج: (عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج/ عدد الفلاحين المؤطرين)

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

1-2 الإصلاحات والتوجهات الإستراتيجية:

- مواصلة برنامج تحسين واصلاح منظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي من خلال بعث لجان تعنى بالحوكمة والتعليم العالي والبحث العلمي.
- إرساء منهجية الجودة في التعليم العالي وخاصة التقييم البيداغوجي
- تأهيل المؤسسات من ناحية البنية التحتية والوسائل اللوجستية
- الرفع من قدرة المؤسسة والمعاهد على وضع إستراتيجيات للتعليم العالي الفلاحي بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي
- العمل على تغيير صبغة مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي من مؤسسات ذات صبغة إدارية (EPA) إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة تكنولوجية وعلمية (EPST) تتمتع بالمرونة في التصرف الإداري والمالي.

2-2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج:

بلغ عدد الطلبة المسجلين خلال السنة الجامعية 2017-2018 بمختلف مراحل التكوين بمدارس ومعاهد التعليم العالي الفلاحي 3998 طالبا وقد تخرج 1023 طالب يتوزعون كالتالي:

- 201 متحصل على إجازة تطبيقية
- 580 مهندس وطني
- 156 متحصل على ماجستير
- 52 طبيب بيطري
- 34 متحصلا على دكتوراه

تتمثل أهم إنجازات وأنشطة إدارة الشؤون البيداغوجية لسنة 2018 لتحقيق تشغيلية أفضل لخريجي التعليم العالي الفلاحي في ما يلي:

مشروع التقييم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي:

في إطار إرساء وتطوير آليات الجودة في مدارس و معاهد التعليم العالي الفلاحي، قامت إدارة الشؤون البيداغوجية بالتعاون مع الوكالة الجامعية للفركونونية بإطلاق مشروع التقييم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي. وفي هذا الإطار وقع:

- عقد ورشة عمل مع لجان التقييم الذاتي بمختلف مؤسسات التعليم العالي الفلاحي لمناقشة تقدم أعمال اللجان في صياغة تقرير التقييم الذاتي بكل مؤسسة .
- تحديد المراحل التي تلي إعداد التقارير و زيارة الخبراء لإجراء التقييم الخارجي بهذه المؤسسات خلال سنة 2019

مشروع إعداد مراجع المهن والكفاءات لمهنة مهندس فلاح

يسعى المشروع لتحقيق الهدف الاستراتيجي لتحسين جودة التكوين و ملائمة مع متطلبات سوق الشغل و القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وأهداف التنمية الذي يندرج في إستراتيجية منظومة البحث و التعليم العالي الفلاحي

- تم اختيار مكتب مرافقة لإعداد مراجع المهن و الكفاءات لفائدة مهنة مهندس فلاح في ثلاث اختصاصات: الإنتاج الحيواني، حماية النباتات و الهندسة الريفية، مياه و غابات.
- تكوين لجنة قيادة و متابعة للمشروع.
- تنظيم يوم إعلامي في 30 أبريل 2018 للتعريف و تقديم اهداف مشروع مراجع المهن و الكفاءات من طرف الخبير المرافق.
- عقد سلسلة من الاجتماعات مع لجنة قيادة و متابعة المشروع و ورشات عمل و تكوين مع فرق العمل في الاختصاصات الثلاثة.
- تنظيم ورشة عمل في 13 ديسمبر 2018 حيث وقع تقديم حوصلة لنتائج أشغال فرق العمل خلال المرحلة الأولى من المشروع.

- تنظيم يوم إعلامي في 05 جويلية 2018 لتعميم منهجية إحداث مراجع المهن و الكفاءات في بقية الاختصاصات في التعليم العالي الفلاحي (الإنتاج النباتي، الصناعات الغذائية، الاقتصاد الريفي، الصيد البحري و التربية المائية).

دعم كفاءات المدرسين الباحثين في البيداغوجيا و الجودة و التكوين عن بعد

- نظمت لجنة جودة التعليم العالي الفلاحي بالمؤسسة في 04 أكتوبر 2018 يوم إعلامي تحسيبي حول المصادقة على الشهادت لفائدة مديري وأعضاء المجالس العلمية و لجان التقييم الذاتي بمؤسسات البحث و التعليم العالي الفلاحي.

- قامت إدارة الشؤون البيداغوجية بتنظيم ثلاث دورات تكوينية في مجالات البيداغوجيا و التعليم عن بعد، شارك فيها 56 مدرس باحث:

- 25 مدرس باحث في Conception, développement et évaluation d'un cours en enseignement agronomique

- 15 مدرس باحث في Pédagogie active

- 16 مدرس باحث في Préparation, conception et évaluation d'un cours.

أ- البحث الفلاحي:

تتمثل أهم الإنجازات والأنشطة التي تم القيام بها سنة 2018 لتحقيق أهداف البرنامج الفرعي في ما يلي :

- تحديد أولويات البحث الفلاحي في أفق 2030.

- إعداد طلب عروض لإنجاز مشاريع بحثية كبرى ذات تأثير على القطاع الفلاحي (Projets de recherche à impact) وذلك في إطار المواضيع والبرامج البحثية ذات الأولوية التي تم تحديدها.

- التقييم النصف مرحلي لمشاريع البحث متعددة الاختصاصات والمؤسسات.

- التقييم النهائي لعمليات البحث المتعلقة بالإبتكار والتجديد.

- الإنطلاق في دراسة درجة نضج نتائج البحث المتوصل إليها.

- الإنطلاق في دراسة لتشخيص الوضعية الحالية لمحطات التجارب التابعة لمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي.

ب- معالجة المعلومات العلمية:

تتمثل أهم الإنجازات والأنشطة التي تم القيام بها سنة 2018 لتحقيق أهداف البرنامج الفرعي في ما يلي :

- مواصلة تأهيل مزود خدمات الأترنات مع السهر على القيام بعملية التدقيق والسلامة المعلوماتية والصيانة ،
- بعد المصادقة على مشروع تأهيل مركز البيانات Data center بمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي طبقا للمواصفات العالمية ISO27001 و TIA 941 والمصادقة على ملفات الإنجاز من قبل مكتب المراقبة "Excel Control" ، تم الشروع في الإنجاز في شهر ديسمبر 2018 ،
- تركيز وإستغلال موزعات سحابية CLOUD ،
- مواصلة إيواء الموزعات (أنظمة المعلومات) ومواقع الواب والمنظومات لفائدة قطاع الفلاحة ،
- مواصلة تعميم مكتبة الموارد العلمية الفلاحية BIRSA ، على جميع مؤسسات البحث و التعليم العالي الفلاحي مع حصر مواقع الدوريات الإلكترونية لقطاع الفلاحة و ضمها إلى الإشتراكات والبدء بالعمل الفعلي بخدمة الإعارة الإلكترونية عن بعد ،
- مواصلة استغلال منظومة المساعدة عن بعد Help Desk www.assistance.agrinet.tn وتعميمها على المؤسسات تحت الإشراف قصد الرفع من مستوى خدمات المساعدة و المرافقة ،
- إعداد كراس الشروط الفنية لإقتناء وتركيز معدات إعلامية وشبكية (تتضمن إقتناء حواسيب مكتبية وآلات طباعة وتحيين منظومة البريد الإلكتروني) ،
- إنجاز دراسة إستراتيجية في المجال الرقمي لشبكة البحث والتعليم العالي الفلاحي "Agrinet" : تم اعداد كراس الشروط وإختيار المكتب الذي سيتولى القيام بالدراسة وذلك مع بداية سنة 2019 ،
- مواصلة إستغلال المنظومة الجديدة للتكوين عن بعد "Moodle" ،
- مواصلة توحيد الربط (أترنات ، منظومات المركز الوطني للإعلامية، موزعات الهاتف ، Visioconférence ،
- تحسين الخدمات وتطويرها ،
- تأهيل الشبكة لمزود خدمات الأترنات ،
- التكوين والتأطير : تنظيم دورات إعلامية و تكوينية لفائدة المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات والإتصال بالمؤسسات تحت الإشراف .

ت- الإرشاد الفلاحي :

في إطار مزيد دعم جهاز الإرشاد الفلاحي و الرفع من قدراته ، تم خلال سنة 2018 تنظيم الأنشطة الإرشادية التالية:

على مستوى المندوبيات :

- ✓ الأنشطة الجماعية: إنجاز حوالي 2.065 نشاط جماعي على مستوى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية أي بزيادة تناهز 30.7% مقارنة بإنجازات سنة 2017 منها 37% للأيام الإعلامية و18% للحصص التطبيقية و45% للزيارات المنظمة.
- ✓ الأنشطة الفردية: إنجاز 104.828 نشاط إرشادي فردي لفائدة المنتجين أي بتراجع يصل إلى 21% مقارنة بإنجازات السنة الفارطة.

ج) على مستوى وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي:

تم تنظيم 34 يوما إعلاميا حول قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والميكنة الفلاحية وذلك في إطار المهام المتعلقة بتأطير فنيي جهاز الإرشاد الميداني ومكوّني مراكز التكوين المهني الفلاحي وكل المتدخلين في القطاع الفلاحي من فنيي الضيعات العسكرية والمستشارين الفلاحين الخواص وباعثي المشاريع الشبان قصد مواكبة مستجدات البحث العلمي الفلاحي وقد انطلقت الأيام الإعلامية منذ شهر مارس وتواصلت إلى غاية شهر ديسمبر 2018 كما يلي:

- ✓ تنظيم 19 يوما إعلاميا لفائدة رؤساء الخلايا الترابية للإرشاد الفلاحي والمرشدين الفلاحيين على النحو التالي:

- 03 أيام إعلامية إقليمية حول جودة الأعلاف في التغذية الحيوانية وتنمية الإنتاج ،
- 02 أيام إعلامية حول العناية الصحية بزراعة البقوليات،
- 03 أيام إعلامية حول أهم المستجدات في تربية الأغنام والماعز ،
- 01 يوم إعلامي تحسيبي حول العناية الصحية بالأبقار وجودة اللحوم الحمراء ،
- 03 أيام إعلامية تكوينية حول جودة زيت الزيتون،
- 03 أيام إعلامية حول التعريف بأهمية الجودة والعلامات المثبتة في القطاع الفلاحي
- 01 يوم إعلامي حول تربية الإبل : تمييز المنتوجات + تغذية + العناية الصحية
- 01 يوم إعلامي حول أهمية التأقلم مع التغيرات المناخية والتعريف بالتنوع البيولوجي
- 01 ورشة عمل حول الإرشاد في قطاع الزراعات الكبرى "المدرسة الحقلية التشاركية"

✓ تنظيم 15 يوما إعلاميا ميدانيا لفائدة المرشدين والفلاحين الرواد في تعديل الآلات الفلاحية، وذلك في إطار برنامج مشترك مع المعهد الوطني للزراعات الكبرى والإدارة العامة للإنتاج الفلاحي والشركة التعاونية المركزية للقمح والشركة التعاونية المركزية للبذور والشركة التعاونية المركزية للزراعات الكبرى. وتنقسم هذه الأيام الإعلامية بين:

- 03 ايام اعلامية ميدانية حول تعديل آلة الحصاد،
- 12 يوم إعلامي ميداني حول تعديل آلات نثر الأسمدة ورش المبيدات،
- وفي نفس الإطار تم تكوين 100 فني وسائق آلة حصاد حول كيفية تعديل آلة الحصاد لتفادي ضياع الحبوب وذلك بالتنسيق مع الشركة التعاونية المركزية للقمح والمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة.
- تنظيم 02 دورات تكوينية في مجال منهجيات الإرشاد لفائدة المرشدين الجدد (25) ورؤساء خلايا الإرشاد الفلاحي ومنسقي عمليات الإرشاد (25) ، تحتوي هذه الدورات على 8 محاور أهمها التنمية المستدامة ومناهج وطرق الإرشاد وتقنيات التواصل والتنشيط لإعداد برنامج الإرشاد.
- وقد وقع سنة 2018 برمجة وبث 29 حصة إذاعية موزعة حسب القطاعات ، كما هو مبين بالجدول التالي :
- توزيع الحصص الإذاعية حسب القطاعات:

القطاعات	- العدد
- الزراعات الكبرى	5 -
- الصيد البحري	2 -
- زراعة الخضروات	3 -
- الأشجار المثمرة	4 -
- تربية الماشية	4 -
- فلاحة بيولوجية	3 -
- الغابات	2 -
- الاقتصاد في الماء	3 -
- مواضيع مختلفة	3 -

- برمجة وبث 103 ومضة تلفزيونية على إمتداد سنة 2018 تناولت مختلف القطاعات وتمحورت حول المواضيع التالية:

المواضيع	- عدد الومضات
- زراعات كبرى	28 -

15 -	- أشجار مثمرة
2 -	- خضروات
13 -	- تربية الماشية
11 -	- الصيد البحري
2 -	- غابات
12 -	- الاقتصاد في الماء
8 -	- صحة حيوانية
12 -	- مواضيع مختلفة

كما تم خلال سنة 2018 إنتاج 3 أشرطة وثائقية تمحورت حول المواضيع التالية:

- الأمن الحيوي بمشاريع تربية الدواجن
- تربية الأحياء المائية بتونس
- التحاليل المخبرية المتعلقة بالأغذية الحيوانية
- ضبط وتنفيذ برنامج الحملة الوطنية لترشيد إستهلاك الماء بوسائل النقل العمومية وتمثلت أهم إنجازات البرنامج فيما يلي:
- وضع لافتات إرشادية بالحافلات وعربات القطار
- وضع لافتات إرشادية بمحطات الحافلات والمترو الخفيف و السكك الحديدية .
- كما تم في إطار الحملة
- بث ومضات تلفزيونية حول الاقتصاد في الماء بأربعة عشر شاشة إرشادية تابعة لشركة الإشهار بتونس الكبرى.
- وضع 46 لافتة إرشادية من الحجم الكبير والمتوسط والصغير التابعة لشركة الإشهار بتونس الكبرى والقيروان وسيدي بوزيد.
- إنتاج وبث ومضات تلفزيونية عبر القنوات الوطنية
- بث بلاغين إذاعيين بالإذاعات العمومية والخاصة
- تعليق حوالي 100 لافتة أمام مقرات جميع مراكز التكوين المهني الفلاحي التابعة لوكالة الإرشاد والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

هذا وواصلت الوكالة ضمن برامجها المتعلقة بالإرشاد الجماهيري إنتاج وتوزيع الدعائم الإرشادية المكتوبة حيث تم خلال سنة 2018 طباعة 22 وثيقة مختلفة بين مطويات ونشرات وجذاذات ومعلقات ووثائق

إدارية. وقد تم صياغة محتواها بالتعاون مع مختلف المؤسسات والهيكل الفنية الإدارية التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وبعض مشاريع التعاون الدولي.

ث- التكوين الفلاحي:

أ) التكوين الأساسي في الفلاحة والصيد البحري.

بلغ عدد الطلبة المسجلين خلال السنة التكوينية 2017-2018 بمختلف مراحل التكوين بمؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري 916 متكونا وقد بلغ عدد المتخرجين 327 متكونا يتوزعون كالتالي :

- 83 متحصل على شهادة الكفاءة المهنية،
- 217 متحصل على مؤهل التقني المهني،
- 27 متحصل على مؤهل التقني السامي.

ب) التكوين المستمر في الفلاحة.

بلغ عدد المنتفعين بالتكوين المستمر الفلاحي خلال سنة 2018 قرابة 3888 متكونا، أما عدد المتكويين الراغبين في الإنتصاب للحساب الخاص في المجال الفلاحي فقد بلغ 2313 متكونا يتوزعون حسب الفئات كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول حول توزيع عدد المستفيدين من التكوين المستمر الفلاحي حسب الفئات

الجملة	مباشر نشاط	الإنتصاب للحساب الخاص	الفئة
129	4	125	أصحاب الشهادت العليا
58	58	0	
2344	236	2108	الفلاحين وأبنائهم
623	543	80	المرأة الريفية
5	5	0	جمعية صوت الطفل
653	653	0	
6	6	0	شركات البيئة
70	70	0	
3888	1575	2313	

ج) التكوين المستمر في الصيد البحري:

تواصل خلال سنة 2018 نشاط التكوين المستمر في مختلف اختصاصات الصيد البحري مثل بعثا لمشاريع والميكانيك البحري وتقنيات ومعدات الصيد وقد شمل هذا النشاط 225 منتفع و تأمين 3970 يوم تكوين.

ج) هندسة التكوين (إعداد وتحسين برامج التكوين الفلاحي):

Z بالنسبة لبرامج التكوين المستمر: تمت مراجعة برنامج تكوين مختصين في تقليم الأشجار المثمرة ومعلمين مختصين في تقليم الأشجار المثمرة (القوارص، الكروم، الأشجار ذات النوى، الأشجار ذات البذور) وإعداد 04 برامج لتكوين زبار ومعلم زبار لأشجار الفستق وأشجار التين.

Z بالنسبة لبرامج التكوين الأساسي:

✓ إعداد برنامج تكوين أساسي لسبحري مختص في تربية الأحياء المائية،
 ✓ إعداد مختلف الوثائق لبرنامج التكوين في مجال " صفايحي Maréchal Ferrant " بمستوى مؤهل التقني المهني،

✓ تحيين أربع برامج تكوين مهني أساسي في الإختصاصات التالية:

- ميكانيكي صيد بحري -مستوى مؤهل تقني سام،
- تقني في تهيئة المناطق السقوية -مستوى مؤهل تقني مهني،
- عامل في تهيئة المناطق السقوية -مستوى شهادة الكفاءة المهنية،
- عامل فلاحي مختص في الزراعات الواحائية - مستوى شهادة الكفاءة المهنية.

✓ تجديد تنظيم شهادات ومؤهلات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري التالية:

- مؤهل التقني المهني: تقني مهني في الآلية الفلاحية،
- شهادة الكفاءة المهنية: عامل في الزراعات الكبرى،
- شهادة الكفاءة المهنية: عامل في الآلية الفلاحية.

ج) تكوين المكونين والمرشدين والإطارات:

في إطار تطوير كفاءة المكونين التابعين لجهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري والإطارات التابعة لوزارة الفلاحة و الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية والإطارات الأجنبية تم خلال سنة 2018 إنجاز الأنشطة التكوينية التالية:

جدول حول الأنشطة التكوينية حسب الفئات لسنة 2018

عدد أيام التكوين	مدة التكوين (يوم)	عدد المستفيدين	الفئات المستهدفة
725	65	89	مؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

1344	70	103	رؤساء خلايا الإرشاد الفلاحي والمرشدين
68	04	17	منسقات مكتب الاحاطة بالمرأة الريفية والمرشحات
45	03	15	المستشارين الفلاحين الخواص
377	13	29	تكوين الفنيين والمرشدين في الزراعات الكبرى
84	03	28	الإطارات المنتدبة صلب الهياكل المهنية
28	04	07	ديوان تربية الماشية
39	03	13	الموظفين والعملة بالمعهد الوطني للبيداغوجيا بسيدي ثابت
32	16	02	مكونو المكونين بالمعهد الوطني للبيداغوجيا بسيدي ثابت
2742	181	303	1
108	06	47	تكوين حسب الطلب
30	05	06	والثروة الحيوانية والبحرية بليبيا
138	11	53	2
1040	52	80	تكوين بيداغوجي لفائدة المكونين وأساتذة المواد العامة
32	08	04	تكوين في مجال تحويل الحليب
60	3	20	تكوين المنسقين التقنيين
96	6	32	تكوين القيمين والقيمين العاميين
1196	61	132	3
4108	261	492	

مقارنة مع سنة 2017 شهدت سنة 2018 زيادة في عدد المستفيدين ب 24 % و 18 % في عدد أيام التكوين التي أعدها وأمنها المعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت.

(تركيز ضيعات فلاحية تطبيقية مرجعية بالمؤسسات التكوينية:

في إطار تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع التونسي السويسري حول "برنامج تكوين مهني في تونس : وحدات عملية لدعم تشغيلية الشباب". وذلك بهدف الرفع من تشغيلية الشباب المتخرج من المنظومة الوطنية للتكوين المهني وبالتنسيق مع مكتب Swisscontact بتونس تم أفراد القطاع الفلاحي بمشروع نموذجي حول تركيز ضيعات فلاحية تطبيقية مرجعية بكل من مراكز بروطة، سبيطلة والزركين، وقد تم إنجاز الأنشطة التالية خلال سنة 2018:

- Z إعداد ثلاث مشاريع بيداغوجية للضيعات الفلاحية من طرف أعضاء اللجان الفنية الجهوية تحت إشراف وتأطير من طرف خبير فرنسي وإطارات من مكتب سويس كنتاكت،
- Z تنظيم دورة تكوينية لفائدة 20 مكون وإطار في مجال المقاربة الشاملة للضيعة الفلاحية،
- Z إعداد مشاريع إتفاقيات بين المؤسسات التكوينية ومؤسسات فلاحية خاصة،
- Z إعداد ثلاثة برامج تكوين مستمر خاصة بتكوين الباعثين الشبان في مجال الأشجار المثمرة وتربية الأغنام.
- Z تنظيم دورة تكوينية بمركز سبيطلة لفائدة الباعثين الشبان في مجال الأشجار المثمرة،

Z بصدد تركيز بيت مكيف مجهز بأحدث الأجهزة بمركز الزركين،

Z توسيع المشروع ليشمل ثلاثة مؤسسات تكوينية جديدة وهي على التوالي بوشريك، تيبار وبوغرارة.

() اتفاقيات التعاون والشراكة:

Z إبرام اتفاقية إطارية مع وزارة التكوين المهني والتشغيل في مجال تطوير التكوين المهني وتنمية التشغيلية والتي تهدف إلى دعم التعاون والشراكة بين وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والهياكل الراجعة إليهما بالنظر في مجالات التكوين المهني والتشغيل،

Z إبرام اتفاقية إطارية مع وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال برنامج محو الأمية وتعليم الكبار والتي تهدف إلى دعم التعاون والشراكة بين إدارة محو الأمية وتعليم الكبار ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي لتفعيل البرنامج الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار والمساهمة في تخفيض نسبة الأمية في أوساط المجتمع التونسي خصوصا في المناطق الريفية،

Z إبرام اتفاقية إطارية مع المدرسة العليا للفلاحة بالكاف والتي تهدف إلى ضبط التراتيب الخاصة بالتعاون بين الطرفين قصد القيام بدورات تكوينية في المجال الفلاحي بمؤسسات التكوين المهني الفلاحي الراجعة بالنظر لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وفق برنامج وروزنامة يقع ضبطهما مسبقا،

Z تجديد الاتفاقية الإطارية مع الديوان الوطني للزيت والتي تهدف إلى تنظيم دورات تكوينية لتوفير اليد العاملة المختصة في تقليم الزيتون (زبار ومعلم زبار).

Z تجديد الاتفاقية الإطارية مع جمعية إنجاز تونس والتي تهدف إلى دعم التعاون في مجال التكوين وتأطير الشباب وذلك عبر البرامج والآليات الهادفة إلى صقل مهاراتهم في مجال الريادة وبعث المشاريع والرفع من التشغيلية.

() متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع المدرجة ضمن ميزانية التنمية:

البرامج والمشاريع المتواصلة:

Z تحديث ودعم وتهيئة وصيانة البنية الأساسية لمؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري:

Z لقد تم فتح وإحالة إتمادات تعهد قدرها 15704,019 ألف دينار .

Z إحداث مؤسسات التكوين المهني الفلاحي: لقد تم فتح وإحالة إتمادات تعهد قدرها 5179,246 ألف دينار.

() ميزانية التصرف (العنوان الأول):

Z لقد تم ترسيم إتمادات تصرف وتسيير قدرها 377000 ديناراً لفائدة وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي منها 361000 ديناراً منحة الدولة و 16 000 ديناراً موارد ذاتية.

Z وتمّ ترسيم إعتمادات تصرف قدرها 9020 000 ديناراً لفائدة مؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري منها 4004 000 ديناراً منحة الدولة و 5016 000 ديناراً موارد ذاتية.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:

1-3 - تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

: ألف دينار

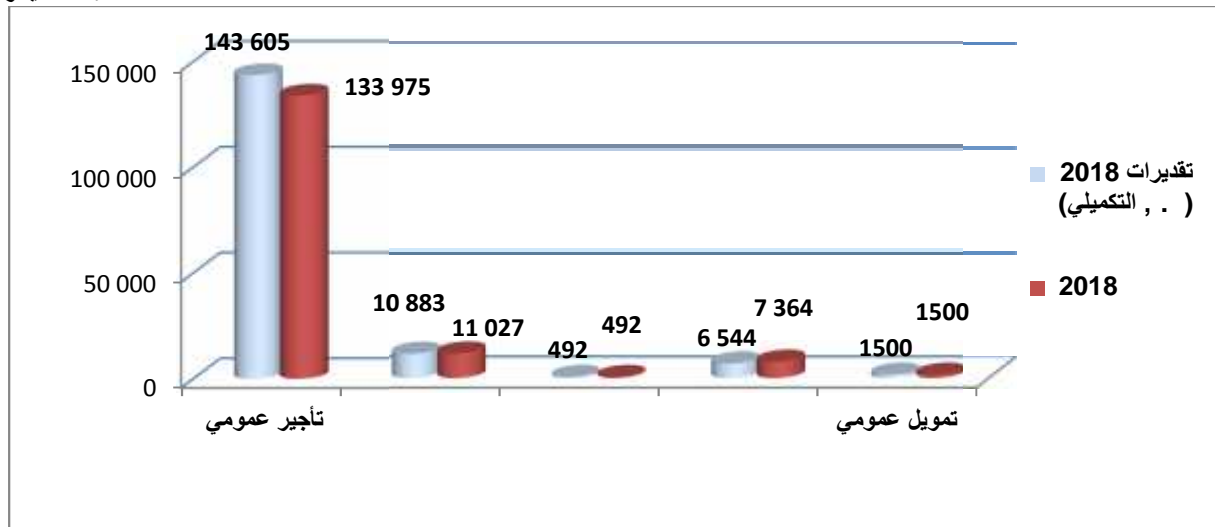
بالتقديرات 2018 %	(1) - (2)	2018 (2)	تقديرات 2018 (التكميلي) (1)	تقديرات 2018 .	بيانات النفقات
94%	-9 486	145 494	154 980	154 980	:
93%	-9 630	133 975	143 605	143 605	التأجير العمومي
101%	144	11 027	10 883	10 883	
100%	0	492	492	492	
110%	820	8 864	8 044	8 044	: نفقات التنمية
113%	820	7 364	6 544	6 544	
113%	820	7 364	6 544	6 544	على الموارد العامة للميزانية
					على موارد القروض الخارجية الموظفة
100%	0	1 500	1 500	1 500	التمويل العمومي
100%	0	1 500	1 500	1 500	على الموارد العامة للميزانية
					على موارد القروض الخارجية الموظفة
					صناديق الخزينة
95%	-8 666	154 358	163 024	163 024	5

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

: ألف دينار



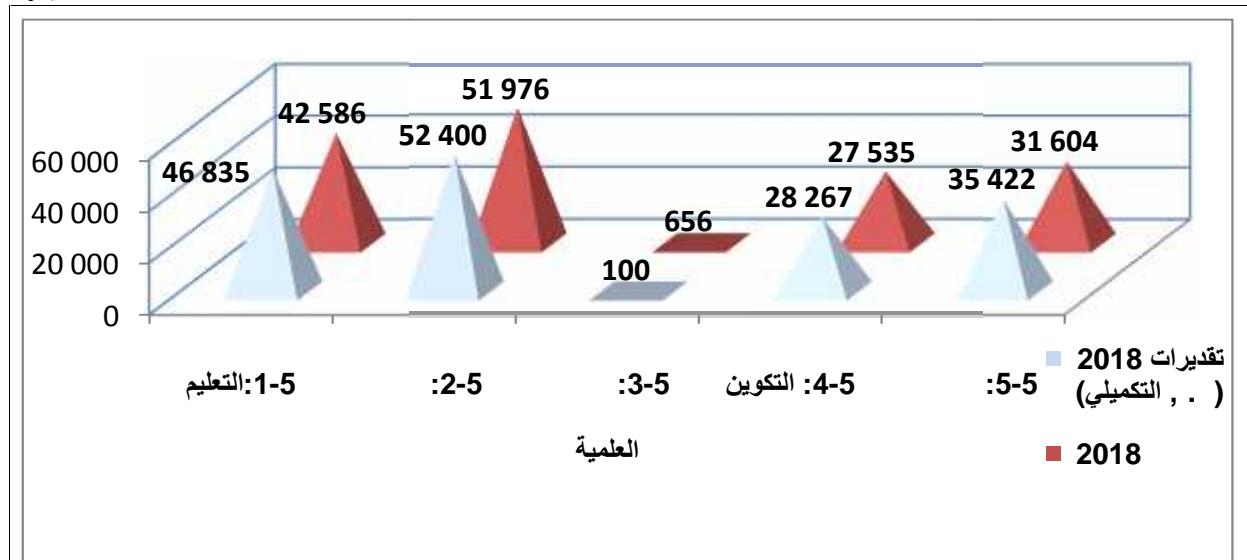
مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2018
التوزيع حسب البرامج الفرعية
(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018		تقديرات 2018 (. , التكميلي) (1)	تقديرات 2018 (2)	بيان البرامج الفرعية
% (1) / (2)	(1) - (2)			
91%	-4 249	46 835	46 835	1-5: التعليم العالي الفلاحي
99%	-424	51 976	52 400	2-5:
656%	556	656	100	3-5: معالجة المعلومات العلمية
97%	-732	27 535	28 267	4-5: التكوين الفلاحي
89%	-3 818	31 604	35 422	5-5:
95%	-8 666	154 358	163 024	5

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2018
التوزيع حسب البرامج الفرعية
(إعتمادات الدفع)

: ألف دينار



شهدت سنة 2018 تنفيذ جميع البرامج المخطط لها بنسبة تقدر 95 % و نلاحظ هذا من حيث أن شهدت كل البرامج الفرعية نسبة إنجاز تقدر كما يلي :

التعليم العالي الفلاحي بنسبة 91% البحث الفلاحي بنسبة 99% معالجة المعلومات العلمية بنسبة 656% التكوين الفلاحي بنسبة 97% الإرشاد الفلاحي بنسبة 89%

2-3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 1.1.5: دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخريجين

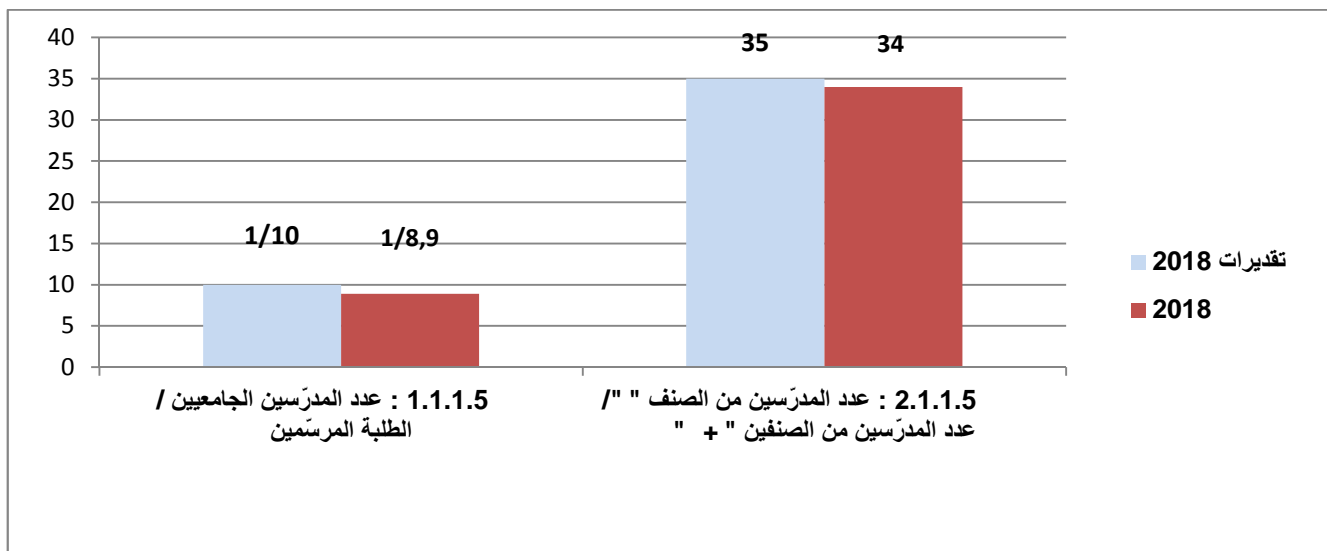
- تقديم الهدف :

يساهم الهدف في دعم الجودة بمدارس ومعاهد التعليم العالي الفلاحي عبر تحسين نسبة تأطير الطلبة من قبل مدرّسين جامعيين قارّين و الحفاظ على نسبة مئوية من المدرّسين الجامعيين من الصنف "أ" لتأمين جودة تأطير طلبة الماجستير والدكتوراه من جهة والمدرسين الباحثين من الصنف "ب" من جهة اخرى.

مؤشرات قيس أداء الهدف 1.1.5: دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخريجين

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر 1.1.1.5 : عدد المدرّسين الجامعيين / عدد الطلبة المرسمين	مدرس لكل عدد من الطلبة	11/1	10/1	%100	10/1	8.9/1	%113
المؤشر 2.1.1.5 : عدد المدرّسين من الصنف "أ" / عدد المدرّسين من الصنف "أ+ب"	%	%40	%33	%94	%35	%34	%97

رسم بياني لمقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 بالهدف 1.1.5: دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخريجين



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 بالنسبة لمؤشرات قياس

الأداء للهدف 1.1.5:

المؤشر 1.1.5.1 (عدد الطلبة/ عدد المدرسين الجامعيين القارين)

تجاوز مؤشر تأطير الطلبة الهدف المحدد بـ 10/1 في إذ بلغ 8.9/1 خلال السنة الجامعية 2017-2018 (09)

طالب للمدرس الجامعي القار الواحد). يرجع هذا:

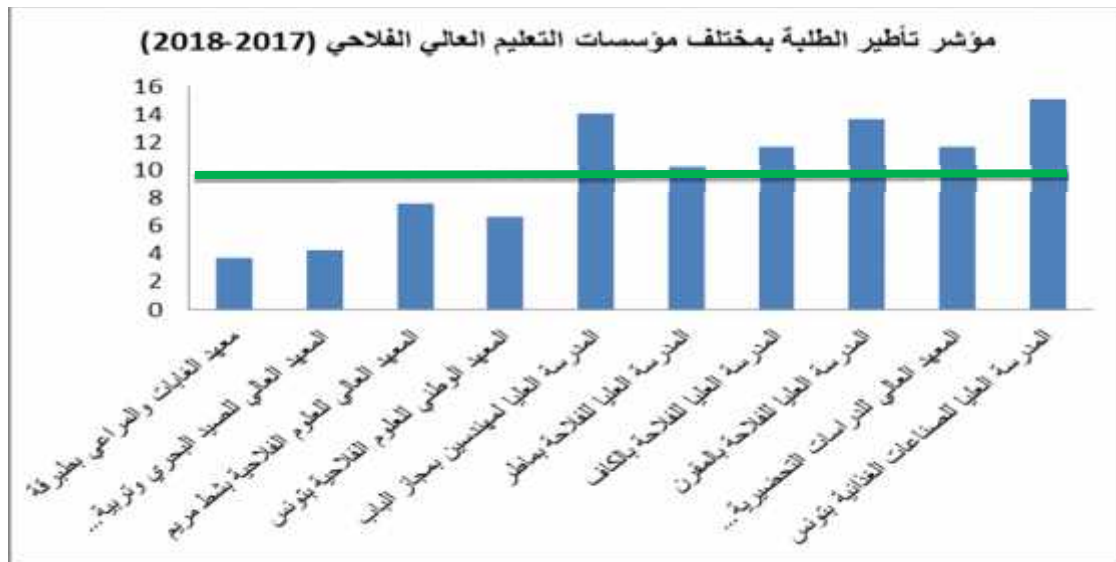
- عدم انتداب مدرسين باحثين جدد منذ 2016

- الإحالة على التقاعد

- انخفاض عدد الطلبة بنسبة 9% كما يبينه الجدول التالي:

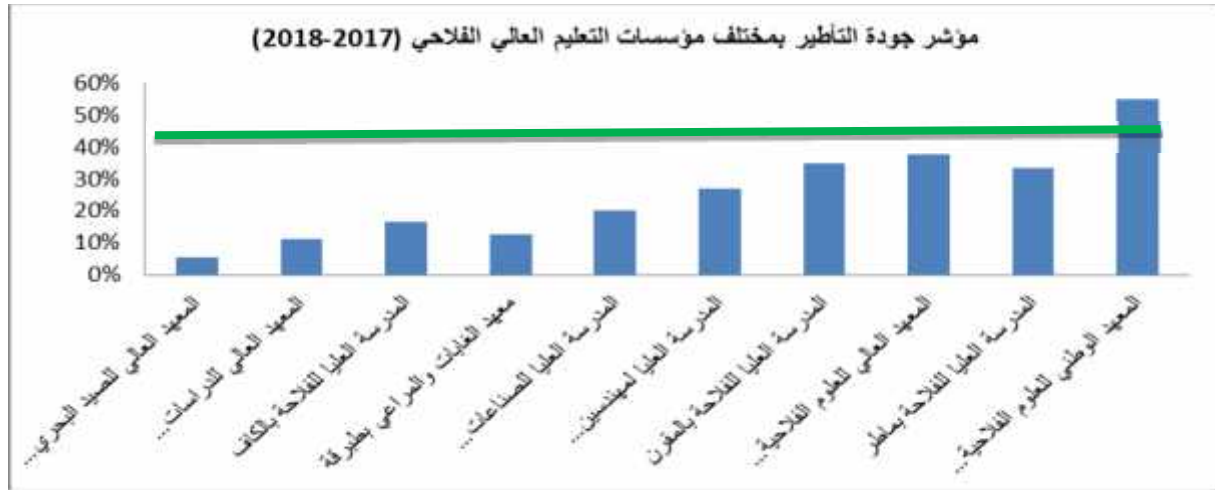
جدول : تراجع أعداد الطلبة

	2018-2017	2017-2016	
23%	314	407	تحضيرية بيولوجيا حيولوجيا
4%	1804	1877	مرحلة مهندس
11%	689	776	مرحلة اجازة تطبيقية
12%	311	352	مرحلة ماجستير
9%	3118	3412	



المؤشر 2.1.1.5 (عدد المدرسين القارين صنف أ / العدد الجملي للمدرسين الجامعيين القارين):

شهد المؤشر ارتفاعا طفيف خلال السنة الجامعية 2017 - 2018 إذ بلغ 34% مقابل 33% في سنة الجامعية 2016 - 2017. ورغم تفاوت هذا المؤشر بين المؤسسات فقد تحسن بالنسبة للمعهد العالي للصيد البحري وتربية الأحياء المائية ببنزرت حيث بلغ هذه السنة 6% مقابل 0% خلال السنوات الفارطة ويرجع ذلك إلى فتح مناظرة وطنية لترقية المدرسين الباحثين بعنوان سنتي 2016 و 2017. بلوغ الهدف المرجو (40%) يتطلب الترفيع في عدد خطط ترقية المدرسين الباحثين في المناظرات القادمة وفتح أبواب الانتداب.



الهدف 2.2.5: إرساء منظومة بحث وإبتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة:

- تقديم الهدف :

يساهم هذا الهدف من متابعة الأنشطة البحثية للمدرسين الباحثين بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي على النطاق الإقليمي أو الدولي ومدى مساهمة هذه الأنشطة في دعم تمويل البحث في تونس. كما يساهم هذا الهدف من متابعة الأنشطة البحثية للمدرسين الباحثين بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي من خلال عدد الإصدارات العلمية التي يقومون بها في إطار المساهمة لجعل منظومة البحث والإبتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة تستجيب لرهانات المرحلة والتي تتمحور حول تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الموارد الطبيعية وتحسين جودة منتجات الفلاحة والصيد البحري.

جدول مؤشرات قياس أداء الهدف 2.5: منظومة بحث وإبتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	*تقديرات 2017	*إنجازات 2017	*نسبة الإنجازات مقارنة	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات

2018			بالتقديرات 2017				
100	50	50	-	-	-	%	المؤشر 1.2.2.5: نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة الماضية
100	10	10	-	-	-	%	المؤشر 2.2.2.5: نسبة المدرسين الباحثين المشاركين في برامج بحثية ممولة على النطاق الدولي

*تم خلال سنة 2018 تغيير مؤشرات قياس الأداء للبرنامج الفرعي "البحث العلمي الفلاحي" حيث أنه تم اعتماد المؤشرات الجديدة انطلاقاً من سنة 2018 وهو ما يفسر غياب معطيات احتساب هذه المؤشرات بالنسبة لسنة 2017.

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 بالنسبة لمؤشرات قياس

الأداء للهدف 2.2.5: إرساء منظومة بحث وإبتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة

- المؤشر 1.2.2.5 : نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة الماضية :
بلغ هذا المؤشر نسبة تقديرات سنة 2018 التي كانت مبنية على معدل عدد الإصدارات العلمية التي قام بها المدرسون الباحثون بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي خلال السنوات الفارطة.
- المؤشر 2.2.2.5 : نسبة المدرسين الباحثين المشاركين في برامج بحثية ممولة على النطاق الدولي
تطور نسبة المدرسين الباحثين بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي المشاركين في برامج بحثية ممولة على النطاق الدولي كان طبقاً للمعدلات المسجلة خلال السنوات الفارطة حيث بلغ نسبة التقديرات.

الهدف 3.3.5: دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي:

- تقديم الهدف :

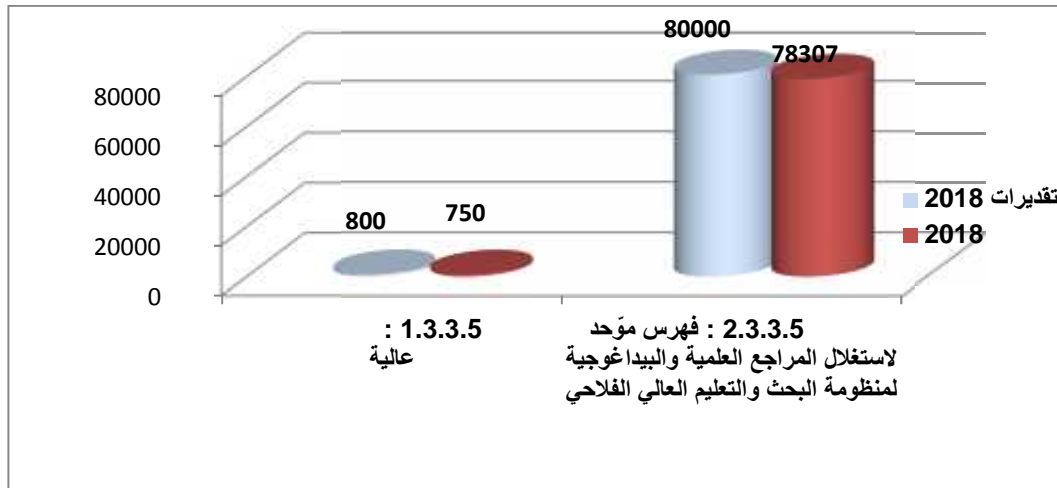
يساهم هذا الهدف في تطوير البنية التحتية والنظم المعلوماتية للبحث والتعليم العالي الفلاحي بهدف تحقيق جودة عالية للخدمات ووضع محتوى علمي وبيداغوجي على الخط وإرساء بنية إتصالية متطورة.

جدول مؤشرات قياس أداء الهدف 3.3.5: دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي

مؤشرات قياس الأداء	تقديرات 2017	تقديرات 2018	مقارنة بالتقديرات 2017	مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر 1.3.3.5 : شبكة بسعة تدفق عالية	700	750	%100	107%
المؤشر 2.3.3.5 : فهرس موحد لاستغلال المراجع العلمية والبيداغوجية لمنظومة	89	87.01	%94,85	97,88%

رسم بياني لمقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء لسنة 2018 الخاصة

بالهدف 3.3.5: دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 بالنسبة لمؤشرات قياس الأداء

الهدف 3.3.5 :

▪ **المؤشر 1.3.3.5: شبكة بسعة تدفق عالية (1100 م.ب.ث في غضون سنة 2021):**

بلغت سعة تدفق الأنترنت الجمالية لشبكة أقرينات 750 م.ب.ث في موفى سنة 2018 ، أي بنسبة إنجاز 93,75% قريبة من الهدف المحدد. حيث تم الترفيع في سعة تدفق خطوط تراسل المعطيات لعدد مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والربط عبر خطوط ألياف بصرية بسعة تدفق تتراوح بين 4 و 20 م.ب.ث (بلغ 63 مؤسسة ومندوبية) هذا التفاوت يعود الى بقاء ربط العديد المؤسسات بسعة تدفق 4 م.ب.ث.

في الأثناء وقع تأهيل شبكة أفرينات وتركيز معدات شبكية وسلامة معلوماتية جديدة بنقاط تواجد المؤسسة لدى اتصالات تونس بكل من القصبة والوردية مما مكن من تحسين جودة خدمات الأنترنت المسداة بصفة عامة.

▪ المؤشر 2.3.3.5: فهرس موحد لاستغلال المراجع العلمية والبيداغوجية لمنظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي (بلوغ 90 ألف مرجع في غضون سنة 2019).

بلغ عدد المراجع العلمية المفهرسة بقاعدة منظومة مكتبة موارد البحث العلمي الفلاحي 'BIRSA' في سنة 2018 حوالي 78307 مرجع، قريب من الهدف المحدد (80000 مرجع). يعود بالأساس هذا التراجع إلى تقلص عدد المكتبيين ذوي الاختصاص والخبرة في هذا المجال وذلك لإحالتهم على التقاعد وعدم تعويضهم مما يستدعي انتداب الموارد البشرية اللازمة حسب حاجيات مكاتب مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي. وللوصول إلى الأهداف و المؤشرات المذكورة بالجدول أعلاه من المقترح ملائمة الميزانية مع متطلبات

تحقيق الأهداف وذلك بـ:

- برمجة انتداب مكتبيين لكل المؤسسات المعنية.
- تخصيص دورات تكوينية في ميدان الفهرسة والرقمنة
- انتداب تقنيين في الاعلامية لدعم المؤسسات في التصرف في المحتوى والشبكات.

الهدف 4.4.5: تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

- تقديم الهدف :

يساهم هذا الهدف في تقييم ومتابعة آليات النهوض بالقطاعي الفلاحة والصيد البحري وما يتطلبه من اليد العاملة المختصة ومن الترفيع في المهارات والمؤهلات للناشطين فيه، وذلك عبر ملائمة التكوين مع الحاجيات الحقيقية للمستغلات ومراكب التكوين عن طريق إرساء علاقة شراكة بين الإدارة والمهنة ودعم برامج التكوين الأساسي والمستمر لفائدة الفلاحين والبحارة وأبنائهم وتطوير وظيفة هندسة التكوين وتكوين المكونين بما يساعد على تأهيل جهاز التكوين وتلبية حاجيات القطاع وتطوير طاقة استيعاب الجهاز بتأهيل مؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري بما يمكن من تكوين يد عاملة وتقنيين وفنيين قادرين على مساندة التطورات التقنية والغنية الحديثة.

جدول مؤشرات قياس أداء الهدف 4.4.5: تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

مؤشرات قياس الأداء	تقديرات 2017 المحينة	2017	بالتقديرات % 2017	تقديرات 2018	تقديرات 2018 المحينة	2018	مقارنة بالتقديرات 2018 المحينة %
المؤشر 1.4.4.5: تأهيل مؤسسات	50	67	% 134,0	70	50	70	% 140
المؤشر 2.4.4.5: المستوى الكيفي للتأطير (عدد المكونين أ1، أ2/)	70	74	% 105,7	70	70	76	% 108
المؤشر 3.4.4.5: (عدد المتربصين/ طاقة الاستيعاب	30	33	% 110,0	85	40	35	% 88

ملاحظة : لقد تم تحيين تقديرات سنة 2018 للمؤشرات 1.4.4.5 : تأهيل مؤسسات التكوين و 2.4.4.5 المستوى الكيفي للتأطير (عدد المكونين أ1، أ2/ العدد الجملي للمكونين) و 3.4.4.5 : طاقة الإستيعاب وهو ما وقع التنصيص عليه بالجدول أعلاه.

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 بالنسبة لمؤشرات قياس الأداء الهدف 4.4.5: تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

- المؤشر 1.4.4.5 تأهيل مؤسسات التكوين
- خلال سنة 2018 تم تأهيل 70 % من مؤسسات التكوين مقابل ما تم برمجته 70 % وبالتالي سجل هذا المؤشر نسبة الإنجاز بـ 100 % لكن يبقى نسق الإنجاز دون المطلوب وذلك لأسباب التالية:
- بطئ من بعض المجالس الجهوية لصرف الإعتمادات المفتوحة لفائدة المؤسسات الراجعة لها بالنظر.
- بطئ من بعض المقاولين في إنجاز المشاريع في مدة المحددة.
- مزيد تكوين ورسكلة المديرين في ميزانية التصرف (العنوان الأول) والتنمية العنوان الثاني).
- تقادم الفضاءات والتجهيزات والمعدات البيداغوجية في بعض المراكز .

الحلول:

- تحديث بعض المراكز التكوين بإسراع في إنجاز تأهيل فضاءات وتجهيزات البيداغوجية وذلك للحد من عزوف الشباب على التكوين وتحسين ظروف ملائمة للإقامة والإعاشة للمتكونين والرفع من جودة التكوين.
- تكثيف عمليات المتابعة والتأطير لبعض المديرين المنتدبين حديثا لإنجاز مراحل مشاريع التحديث والتأهيل.

- المؤشر 2.4.4.5 المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: عدد المكونين أ1، أ2/ العدد الجملي للمكونين

شهد هذا المؤشر تحسنا نسبيا حيث تطورت نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات من 105.7 % سنة 2017 إلى 108 % سنة 2018 رغم إحالة بعض المكونين على التقاعد و يعود ذلك إلى :

- إلحاق بعض الإطارات من مؤسسات أخرى.
- تحسن نسبة التدرج والترقية المهنية للمكونين.

الحلول:

- مواصلة تدعيم المؤسسات التكوينية بالموارد البشرية (مكونين وأعاون تأطير والتسيير) حسب الحاجة.
- وضع آليات جديدة لترقية المكونين بالاعتماد على برامج تكوين المستمر.
- دعم مؤهلات إطارات التكوين من خلال تنفيذ دورات فنية لتكوين المكونين.
- مراجعة المقادير المعتمدة لساعات التكوين الإضافية لاستقطاب الكفاءات بصفة وقتية.
- المؤشر 3.4.4.5 : طاقة الإستيعاب : عدد المتربصين / طاقة الإستيعاب الجميلية
- نلاحظ ارتفاع طفيف لهذا المؤشر 35 % سنة 2018 مقارنة بـ : 33 % برغم من وجود الإشكاليات التالية:
- التأخير في إنجاز فضاءات الإقامة والتكوين بالمراكز الجديدة والتي بصدد التأهيل.
- عزوف الشباب عن التكوين المهني الفلاحي.
- ضعف الجانب الفني لبعض إطارات التكوين وخاصة المتدربين الجدد.
- تقادم الفضاءات وافتقار بعض المؤسسات إلى المعدات والتجهيزات البيداغوجية الضرورية للتكوين.
- ضعف نسبة إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل (40 %).
- صعوبة في تشريك المهنة في تحديد حاجيات التكوين وتركيز نمط التكوين مع المؤسسة.
- بطئ في استكمال نظام الجودة ببقية المراكز المؤهلة.
- افتقار الجهاز إلى سلك متفقدين ومساعدين بيداغوجيين.
- بطئ في تفعيل بعض اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.
- صعوبة التصرف في الضيعات الفلاحية الملحقة بمؤسسات التكوين المهني الفلاحي مرتبطة أساسا بتقلص عدد رؤساء الضيعات الفلاحية وقلة خبرة المتواجدين منهم.

الحلول:

- استكمال فضاءات الإقامة والتكوين بالمراكز الجديدة والتي هي بصدد التأهيل مع الإسراع في الإنجاز.
- مراجعة التوزيع الجغرافي لمراكز التكوين المهني الفلاحي وإعادة النظر في اختصاصاتها حسب خصوصيات الجهات إقليميا.
- إحداث آليات جديدة لاستقطاب المتكويين
- تمكين المتكويين من منحة خصوصية خلال فترة التكوين.

- ربط منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي في عملية التوجيه وإحداث المعابر بين مختلف المسالك التربوية والتكوينية.
- إحداث خلية لرصد المهن الجديدة قصد استباق حاجيات التكوين بالتنسيق مع المهنة ووزارة التكوين المهني والتشغيل.
- تحفيز المؤسسات الاقتصادية التي تشغل خريجي التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.
- إجبارية متابعة تكوين مسبق في الاختصاص قبل ممارسة نشاط في الفلاحة والصيد البحري.
- استكمال مدونة المهن والكفاءات في الفلاحة والصيد البحري.
- تركيز مجالس المؤسسة برئاسة المهنيين بصفة تدريجية بالمراكز المؤهلة.
- العمل بعقود برامج تحدد بالشراكة مع المهنة تضبط أهداف وأنشطة التكوين في الفلاحة والصيد البحري.
- تحفيز المؤسسة الاقتصادية لاعتماد نمط التكوين بالتداول والتدريب المهني: منها التغطية الاجتماعية، والمنح التحفيزية.
- العمل على استكمال نظام الجودة للدفعة الثانية للمراكز المؤهلة.
- انتداب إطارات خاصة بالمساعدة والتفقد البيداغوجي.
- مواصلة تفعيل اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.

الهدف 5.5.5: تنمية مؤهلات المنتجين:

- **تقديم الهدف :**
- يساعد هذا الهدف في تنمية مؤهلات المنتجين والرفع من أداء وفاعلية منظومة الإرشاد الفلاحي عبر :
 - تأمين وتأطير وإرشاد المستغلات الفلاحية ووحدات الصيد البحري في إطار جهاز وطني يضم هياكل ومؤسسات إدارية ومهنية وخاصة مع ضمان التنسيق بينها.
 - التدرج من إرشاد عام إلى إرشاد هادف بالتركيز على المستغلات ووحدات الصيد البحري القابلة للتطور وإعطاء الأولوية للقطاعات الإستراتيجية.
 - توسيع مجالات التدخل لتشمل عناصر التصرف والجودة والاسترسال والكلفة والمحافظة على الموارد الطبيعية .
 - الاعتماد على طرق ومناهج إرشادية متنوعة وناجعة مثل المدارس الحقلية والتنشيط الريفي والقطع المثالية للمزارع.
 - تفعيل دور الهياكل المهنية والخواص في منظومة الإرشاد ودعم وتنظيم المنتجين.
 - إرساء نظام معلوماتي علمي وتقني واقتصادي (محلي).

جدول مؤشرات قياس أداء الهدف 5.5.5: تنمية مؤهلات المنتجين

مؤشرات قياس الأداء	تقديرات 2017	2017	بالتقديرات %2017	تقديرات 2018	2018	بالتقديرات %2018
المؤشر 1.5.5.5 نسبة تبني تقنيات الإنتاج : عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات	%	% 73	% 67.81	% 68	% 49.8	% 73.2

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 بالنسبة لمؤشرات قياس الأداء الهدف 5.5.5: تنمية مؤهلات المنتجين :

- المؤشر 1.5.5.5: نسبة تبني تقنيات الإنتاج
- تقدر نسبة الإنجازات للمؤشر تبني تقنيات الإنتاج : 49.8 % لسنة 2018. أما بالنسبة للإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 فهي تساوي 68 % وتعتبر هذه النسبة جيدة بالرغم من الصعوبات والإشكاليات المتواجدة على مستوى الميدان مثل :
 - ✓ ضعف إمكانيات المادية خاصة لصغار الفلاحين
 - ✓ عدم إستقرار العملة الفلاحيين
 - ✓ نقص في التأطير اللصيق للفلاحين الذي يتطلب عدة إمكانيات مادية وبشرية ، علما وان سنة 2018 .
 - ✓ قدرت نسبة الإحاطة الميدانية للفلاحين ب حوالي 25 % ونسبة مشاركة الفلاحين في الأنشطة الإرشادية بحوالي 61.2 %.

ملاحظة : لمزيد تحسين القيمة المنشودة لهذه المؤشرات يقترح :

- تركيز مجموعات مستهدفة متجانسة لها نفس الإهتمامات والحاجيات عوضا على التأطير الفردي
- حث الفلاحين على تنظيمهم صلب هياكل مهنية
- إعداد برامج إرشادية هادفة
- اختيار مواضيع ذات أولوية بالنسبة للفلاحين مثل التسويق والمحافظة على البيئة مع تحيين و تبسيط المعلومة
- ترغيب الفلاحين في المشاركة في الأنشطة الإرشادية باستعمال طرق إرشادية متطورة مثل المدارس الحقلية ...

4- التوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

4-1 بيان وتحليل أهمّ الإشكاليّات والنقائص المتعلّقة بتنفيذ البرنامج

أ- التعليم العالي والبحث الفلاحي

صعوبات عامة:

- قدم البنية التحتية وضعف الإعتمادات المخصصة لصيانة البنايات لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- نقص الموارد البشرية في بعض الاختصاصات.
- المرونة في التصرف المالي بحكم الصبغة الإدارية لمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي.
- النقص في الوسائل اللوجستية كالتجهيزات العلمية ووسائل النقل.
- تكريس نمشي الجودة بالنسبة للتصرف الإداري والمالي والبحث العلمي والتعليم العالي الفلاحي.

ب- صعوبات خاصة بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي

- النصوص الترتيبية المتعلقة بالتنظيم الهيكلي لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي لتتلاءم مع مهام وأنشطة المؤسسات.
- النصوص الترتيبية المتعلقة بالتعليم العالي الفلاحي في حاجة إلى مراجعة و ملاءمتها مع النصوص الترتيبية الصادرة عن التعليم العالي.
- وجود فراغ تشريعي وترتيبي في بعض مجالات التعليم العالي الفلاحي مما نتج عنه اللجوء إلى تطبيق النصوص القانونية الصادرة عن وزير التعليم العالي والتي صدرت دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البحث والتعليم العالي الفلاحي.
- ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين في منظومة البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي (تضخم هيكلي في المنظومة).
- ضعف الموارد المالية المخصصة للبحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي (أقل من 1 % من ميزانية الوزارة).

ج- صعوبات خاصة بمؤسسات البحث العلمي الفلاحي

- عدم تنقيح القوانين الأساسية للمدرسين الباحثين الفلاحيين لمعادلته بقانون المدرّسين الباحثين التابعين لمؤسسات التعليم العالي.
- نسبة المدرسين الباحثين مقارنة بالإطار التقني العامل في ميدان البحث لا تستجيب للمعايير الدولية.
- تعدّد المتدخلين في تميم نتائج البحث وقلة التنسيق بينهم وتشتت الجهود والموارد الماليّة والبشريّة.
- الدور المحتشم للمهنة في تميم نتائج البحث علما وأنها شريك في كل الهياكل واللجان المحدثة للغرض.

هذا وقد تم كذلك تسجيل عديد النقائص شملت المجالات التالية:

❖ على المستوى العلمي:

- عدم توفر تنسيق و تكامل كافي على مستوى برامج البحث بين مختلف مؤسسات البحثية ينجر عنه تداخل في برامج البحوث وضبابية في الرؤى المستقبلية. مما يحتم إعادة هيكلة منظومة البحث العلمي قصد تحقيق تكامل بين برامج البحث و تامين أفضل للموارد البشرية و المادية.
- بقيت العديد من نتائج البحث بدون استغلال نظرا لغياب هياكل مختصة.

❖ على المستوى الإداري و المالي :

- صعوبة في اقتناء معدات البحث و طول آجال الإجراءات الخاصة بالشراءات ضمن نظام الشراءات المجمعة.
- بطئ صرف الإعتمادات : من الصعب تطبيق النصوص القانونية وخاصة المتعلقة بالشراءات المجمعة على مؤسسات البحث و التعليم العالي الفلاحي التي في صورتها الحالية أصبحت لها انعكاسات سلبية على سير عمليات البحث.
- الموارد المالية المتاحة لا تفي بتغطية متطلبات انجاز الأنشطة البحثية المبرمجة.
- الاعتمادات المرصودة للمعاهد (العنوان الأول) أقل بكثير من المتطلبات.
- انعدام الجاهزية الكافية لمؤسسات البحث لتغيير الصبغة من حيث توفر الإطار الإداري و المالي و من حيث البنية التحتية البحثية و من حيث القدرة على استقطاب موارد مالية ذاتية.

❖ على مستوى وسائل النقل و وسائل العمل

- نقص حاد في وسائل النقل أدى إلى صعوبة في إنجاز أنشطة البحث.
- أسطول نقل قديم يفوق معدل السن 10 سنوات.
- نقص المعدات البحثية المخبرية و ضعف الميزانية المخصصة للمعدات و المستلزمات الفلاحية.
- نقص هام في وسائل النقل الإدارية.

ب- الإرشاد الفلاحي:

- تعدد المتدخلين من دواوين و مراكز فنية و معاهد بحث و إدارات فنية مما أدى إلى صعوبة التنسيق و المتابعة و التقييم للنتائج

- نقص في الإمكانيات البشرية (تقلص عدد المرشدين بمراكز الإشعاع حاليًا مرشد لكل 1050 فلاح مع عدم تفرغهم الكلي لأنشطة الإرشاد
- نقص في وسائل العمل الضرورية.
- تدني ملحوظ في أسطول وسائل النقل على جميع المستويات لتمكين المرشدين الراجعين للمندوبيات من القيام بالأيام الحقلية والتأطير المكثف.
- تقلص نسبة التأطير الفني للفلاحين بتقلص عدد المرشدين حاليًا والشغورات بمراكز الإشعاع
- محدودية مساهمة الهياكل المهنية القاعدية والخواص في الأنشطة الإرشادية. (نظرا لعدة عوامل من أهمها: نقص في التأطير والموارد المالية والنصوص التشريعية المحدثة لها وكذلك لعوامل متصلة بالمنتجين منها التقدم في السن وتدني المستوى المعرفي)
- نقص في التجهيزات الإعلامية والربط بالشبكات المعلوماتية لفائدة المرشدين.
- نقص ملحوظ في عدد الفنيين المختصين في إعداد وتحسين الدعائم الإرشادية السمعية البصرية والمكتوبة.
- المراجع التقنية الاقتصادية المحلية غير متوفرة في جل الاختصاصات.
- عدم ملائمة الطرق الحالية للإرشاد للتغيرات الحاصلة في قطاعي الفلاحة والصيد البحري وأمام التحديات الجديدة والمتطلبات المتطورة للمهنة،

ت- التكوين المهني الفلاحي:

- عزوف الشبان على التكوين الأساسي في الفلاحة والصيد البحري وتراجع الإقبال على التكوين في بعض مؤسسات التكوين وخاصة في المجال الفلاحي.
- تقلص في الموارد البشرية (مكونين، أعوان التأطير والتسيير ...) جراء الإحالة على التقاعد وتوقف الانتدابات الجديدة خاصة للمكونين وأعوان التسيير.
- بطئ في التدرج والترقية المهنية للمكونين وأعوان التسيير.
- ضعف الجانب الفني لبعض إطارات التكوين وخاصة المنتدبين الجدد.
- افتقار الجهاز إلى سلك متفقدين ومساعدين بيداغوجيين
- تقادم الفضاءات والتجهيزات والمعدات البيداغوجية في بعض المراكز.
- صعوبة في تشريك المهنة في تحديد الحاجيات من التكوين وفي تركيز نمط التكوين مع المؤسسة.
- ضعف نسبة إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل .
- بطئ في تفعيل بعض اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض الجمعيات والمؤسسات التكوينية.
- بطئ في تفعيل بعض اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.
- بطئ في استكمال نظام الجودة ببقية المراكز المؤهلة.

- مزيد تفعيل الشراكة مع مؤسسات أجنبية في مجال الفلاحة والصيد البحري.

2-4 تقديم التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك النقائص في تنفيذ البرامج:

أ- التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي

- مراجعة النصوص الترتيبية المتعلقة ب:
 - * صبغة مؤسسات البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي،
 - * التنظيم الهيكلي لمؤسسات البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي،
 - * الأنظمة الأساسية للعاملين بمؤسسات البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي،
- إعادة تهيئة البنية التحتية لمؤسسات البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي طبقاً للمواصفات المعتمدة،
- تدعيم المؤسسات بالموارد البشرية طبقاً لحاجياتها الحقيقية،
- إدخال تقنيات التصرف الحديث،
- إدخال تقنيات التكنولوجيات الحديثة،

ب) على مستوى التعليم العالي:

- الدخول في برنامج شامل لإرساء الجودة في التعليم العالي (مراجع الكفاءات، التدقيق البيداغوجي، الأساليب البيداغوجية،...).
- الربط بين طاقة الإستيعاب والتأطير وعدد الموجهين للتعليم العالي الفلاحي.
- إعادة النظر في الشهادات الممنوحة قصد احكام التنسيق والتكامل بين المعاهد والمدارس التابعة للمنظومة.
- التفكير في صيغ لجمع مؤسسات التعليم العالي الفلاحي في هياكل مشتركة قصد تحسين التكامل على كل المستويات (التعليم العالي، الإدارة، الموارد العلمية،...).
- العمل على ارساء استراتيجية واضحة لانتداب المدرسين الباحثين لبلوغ الأهداف المرجوة و التقليل من التفاوت بين المعاهد والمدارس.
- الحث على مزيد ارقام المهنيين في التدريس ودعم التكوين التطبيقي للطلبة مما يساعد على إدماجهم في الحياة المهنية.

ج) مستوى البحث العلمي الفلاحي:

- متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع التي سيتم قبولها في إطار أولويات البحث الفلاحي في أفق 2030.
- مراجعة عملية متابعة وتقييم الأنشطة البحثية المنجزة بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي.

- مراجعة خارطة البحث العلمي الفلاحي وذلك قصد تحقيق تكامل بين برامج البحث وتجنب الازدواجية.
- إحداث صلب مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي لجنة لتقييم البحث الفلاحي (CERA) تعمل بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لتقييم أنشطة البحث (CNEAR) التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- العمل على تحسين مرئية الأنشطة البحثية والنتائج المتوصل إليها عن طريق إنشاء منصة رقمية صلب مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي وذلك لمتابعة وتقييم برامج البحث في الميدان الفلاحي.
- اعتماد وتأهيل المخابر طبقا للمواصفات الدولية.
- الإنطلاق في المرحلة الأولى الخاصة بإرساء منهجية الجودة بمؤسسات البحث الفلاحي والتي تتمثل في إعداد تقارير التقييم الذاتي.
- الإحاطة العلمية بالباحثين الشبان في إعداد مشاريع البحث الوطنية والدولية.
- مواصلة العمل على إعداد قواعد بيانات خاصة بمنظومة البحث الفلاحي (قاعدة بيانات للمدرسين الباحثين وقاعدة بيانات للمشاريع البحثية (المشاريع الوطنية ومشاريع التعاون الدولي)).
- تنمية الموارد البشرية وذلك بتكثيف الدورات التكوينية.

ب- الإرشاد والتكوين الفلاحي:

لمزيد تحسين القيمة المنشودة للمؤشرات الخاصة بالإرشاد الفلاحي يقترح :

- تعزيز الخلايا الترابية للإرشاد الفلاحي بإمكانيات بشرية ومزيد تدعيمها بوسائل العمل الضرورية وتجهيزها بالأنترنات قصد مواكبتها تقنيات الإتصال الحديثة.
- مزيد الإحاطة ودعم الهياكل المهنية القاعدية وتحفيزها للقيام بالنشاط الإرشادي الفلاحي
- مزيد تشريك القطاع الخاص في منظومة الإرشاد .
- تكوين المرشدين خاصة المنتدبين الجدد في مجالي الفني والبيداغوجي للرفع من زاهم المعرفي
- العمل على تطوير و تنويع الطرق الإرشادية مثل المدارس الحقلية واخرى التي تعمل خاصة مع مجموعات من المستهدفين متجانسة لها نفس الإهتمامات والحاجيات عوضا على التأطير الفردي الذي غالبا ما يقوم به حاليا في المرشدين واختيار مواضيع ذات أولوية بالنسبة للفلاحين مثل التسويق والمحافظة على البيئة ...
- وضع آليات جديدة لمزيد إستغلال نتائج ومستجدات البحث العلمي و تبسيط المعلومة الفنية للمنتجين.

ث- التكوين في الفلاحة والصيد البحري:

لمزيد تحسين القيمة المنشودة للمؤشرات الخاصة بالتكوين الفلاحي يقترح :

- تدعيم المؤسسات التكوينية بالموارد البشرية : مكونين وأعوان التأطير والتسيير (الإدارة، المطبخ، الضيعة..)
- وضع آليات جديدة لترقية المكونين بالاعتماد على برامج تكوين مستمر تخول لهم الترقية المهنية. (نظام أساسي للمكونين والمهندسين المكونين بصدد التحيين)
- دعم مؤهلات إطارات التكوين من خلال تنفيذ دورات فنية لتكوين المكونين.
- انتداب إطارات خاصة بالمساعدة والتفقد البيداغوجي.
- مراجعة المقادير المعتمدة لساعات التكوين الإضافية لاستقطاب الكفاءات بصفة وقتية.
- تحديث بعض مراكز التكوين بتأهيل فضاءاتها وتجهيزاتها البيداغوجية.
- استكمال مدونة المهن والكفاءات في الفلاحة والصيد البحري.
- تركيز مجالس المؤسسة برئاسة المهنيين بصفة تدريجية بالمراكز المؤهلة.
- العمل بعقود برامج تحدد بالشراكة مع المهنة تضبط أهداف وأنشطة التكوين في الفلاحة والصيد البحري.
- تحفيز المؤسسة الاقتصادية لاعتماد نمط التكوين بالتداول والتدريب المهني: منها التغطية الاجتماعية، والمنح التحفيزية...
- إحداث خلية لرصد المهن الجديدة قصد استباق حاجيات التكوين بالتنسيق مع المهنة ووزارة التكوين المهني والتشغيل.
- تحفيز المؤسسات الاقتصادية التي تشغل خريجي التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.
- إجبارية متابعة تكوين مسبق في الاختصاص قبل ممارسة نشاط في الفلاحة والصيد البحري.
- تفعيل اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض الجمعيات والمؤسسات التكوينية لخدمة قطاع التكوين المهني في مجالي الفلاحة والصيد البحري.
- تفعيل اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.
- العمل على استكمال نظام الجودة للدفعة الثانية للمراكز المؤهلة.

رئيس البرنامج

السيد

منذر خراط

المدير العام للمصالح

الإدارية والمالية

VI- برنامج القيادة والمساندة

أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

مؤشرات قياس الأداء	الهدف
◆ نسبة التأطير.	الهدف 1.9: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج
◆ معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة ◆ معدل كلفة إصلاح وصيانة وتعهّد وسائل النقل	الهدف 2.9: مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية
◆ نسبة الربط بشبكة الأنترنت	الهدف 3.9: تحسين جودة الخدمات

إنجازات الميزانية
لسنة 2018

(ألف دينار)

182616

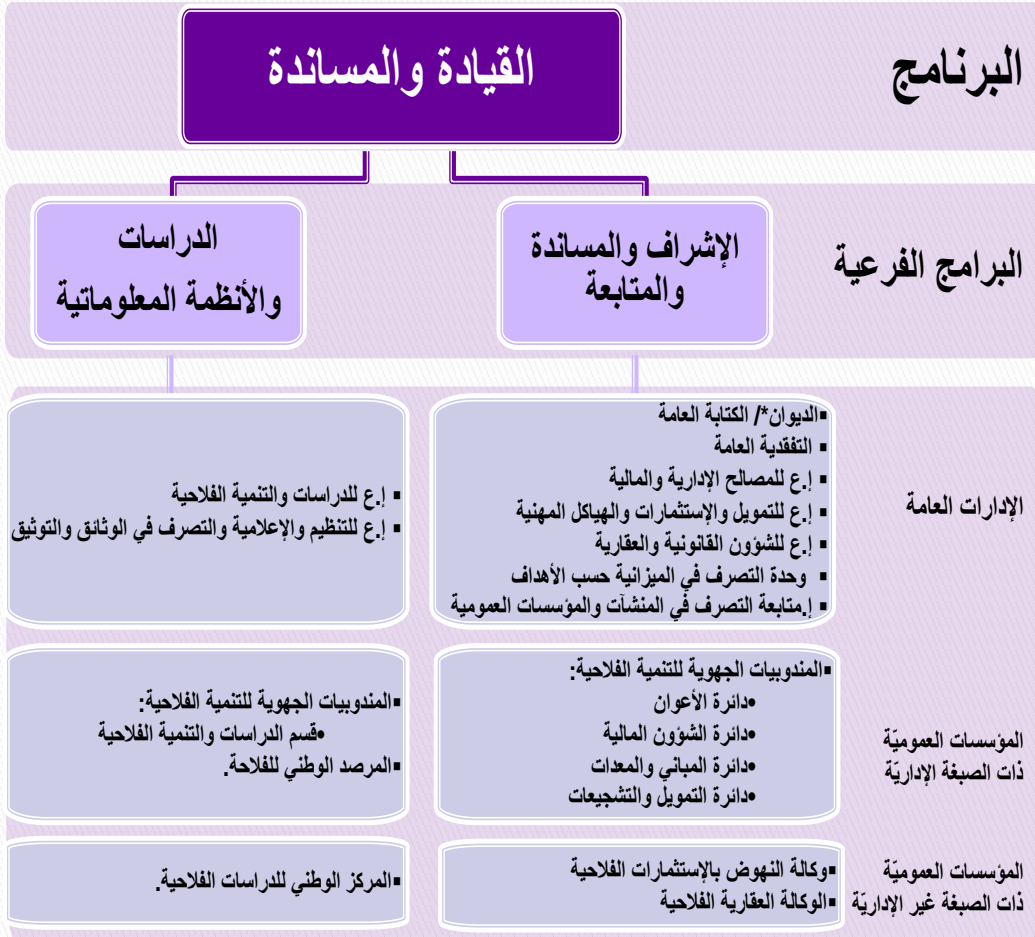
-نفقات التصرف:

142310

-نفقات التنمية:

40307

الهيكل المتدخل في البرامج الفرعية للبرنامج 9: القيادة والمساندة



1. التقديم العام للبرنامج:

نظرا للصبغة الفنية لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التي تعمل على تنفيذ سياسة الدولة في مجالي الفلاحة والصيد البحري قصد تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على الثروة المائية والحيوانية برا وبحرا بالإضافة إلى الدور الهام الذي تقوم به في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي والتكوين المهني والإرشاد الفلاحي اللذين يمثلان مكونا أساسيا من مكونات المنظومة الوطنية لإعداد وتطوير الموارد البشرية ورافدا من روافد التنمية وأمام تهرم القاعدة العمرية وإستنفاد جميع وسائل إعادة توظيف الأعوان، شهدت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إرتفاع نسبي في نسبة التأطير خلال السنوات الأخيرة من % 22.1 سنة 2017 إلى % 21.4 سنة 2018 أي بإنخفاض يقدر ب 0.7 % .

وتعود الأسباب إلى تطور نسبة الانتدابات الاستثنائية من فنيين وإداريين وأطباء بياطرة خلال السنوات ما بعد الثورة توازيا مع انعدام الانتدابات في السنوات الحالية والمقبلة و إرتفاع نسبة الترقيات وخاصة بتسوية الوضعيات الإدارية والترقيات الاستثنائية التي تتم بصفة دورية وفق شروط وإجراءات قانونية معينة أدت إلى إرتفاع عدد الإطارات غير متوازي مع إرتفاع العدد الجملي للأعوان وذلك نتيجة إحالة بعض الأعوان على التقاعد الاستثنائي قبل بلوغ السن القانونية تبعا لأحكام القانون عدد 51 لسنة 2017 وانعدام الانتدابات المرخص فيها سنويا لسد الشغورات.

كما شكل التطور الحاصل في العمل الفني والإداري أرضية أساسية لدعم مردودية القطاع الفلاحي وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والإداري لمختلف المصالح الفنية والإدارية المركزية والجهوية ومساعدتها على حسن تنفيذ الالتزامات المبرمجة لتحقيق الأهداف المرسومة مسبقا.

وفي هذا الصدد ولاستحثات نسق نمو القطاع الفلاحي تواصل سنة 2018 المجهود الذي انطلق سنة 2015 لتركييز هيكلية إدارية عصرية في إطار تكريس المسار الإصلاحية وذلك بدعم الإدارة بالموارد البشرية

التي تعد غير كافية مقارنة بنسبة المحالين على التقاعد سنويا، وإدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين في القطاع.

2 تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

1-2 الإصلاحات والتوجهات الإستراتيجية:

تتوزع ميزانية وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على ستة برامج تضم العديد من المشاريع التي تستوجب توفر العنصر البشري الكافي والكفاء والمعدات والتقنيات الملائمة لمتابعة إنجازها وتنفيذ ميزانياتها.

وفي هذا الصدد ولاستحثا نسق نمو القطاع، وجب تركيز هيكله عصرية ودعم الموارد البشرية وإدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين في القطاع.

وتتمثل أولويات برنامج مصالح المساندة في:

- تحسين نسبة التأطير بالإدارة.

- تحسين تبادل المعلومات عبر استعمال التقنيات الحديثة لكل الإطارات.

- توفير الوسائل اللازمة لضمان حسن تنفيذ البرامج ومتابعتها.

2-2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج:

تواصلت خلال سنة 2018 مجهودات الدولة في دعم قطاع الفلاحة من خلال برنامج مصالح قيادة ومساندة السياسات الفلاحية وذلك عن طريق دعم نسب تأطير الأعوان وتكوينهم في مختلف مجالات التصرف وترشيد الإستهلاك، وكذلك استعمال تكنولوجيات المعلومات وتطوير النظام المعلوماتي للوزارة.

ويهدف برنامج مصالح قيادة ومساندة السياسات الفلاحية إلى تحسين التصرف في الموارد البشرية عبر دعم تأطير الأعوان الإداريين والفنيين والعملة وتكوينهم ورسكلتهم للرفع من مردودية العمل الإداري وجودته كما يهدف هذا البرنامج إلى ترشيد التصرف في الموارد والبنائات والتجهيزات والعمل على صيانتها، كما عملت

الوزارة على تحقيق التوجهات الوطنية في ترشيد استهلاك الطاقة، وتطوير النظام المعلوماتي واستعماله من قبل الأعوان وكذلك وضع الخدمات المسداة من قبل الوزارة على الخط.

حيث قامت الوزارة بتوفير الموارد البشرية اللازمة وتحفيزها من خلال إرتفاع نسبة الترقيات إلى حدود الضعف مما ساهم في تسوية عدة وضعيات إدارية مما شكل حافزا معنويا للعديد من الأعوان للرفع من مردودية ونجاعة الأعمال المناطة بهم بالإضافة إلى تسوية وضعيات الأعوان المتعاقدين والوقتيين وعملة الحظائر المسترسلين.

كما شهدت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إرتفاع نسبي لنسبة التأطير يبلغ 21.4 بالمائة سنة 2018 بسبب الترقيات وليست بسبب ارتفاع نسبة انتداب الإطارات الجديدة في الواقع.

3 نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018.

1-3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 :

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات (قانون المالية التكميلي)

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات 2018		إنجازات 2018 (2)	تقديرات 2018 (ق.م. التكميلي) (1)	تقديرات 2018 ق.م. الأصلي	بيان النفقات
نسبة الإنجاز %	المبلغ				
(1) / (2)	(1) - (2)				
88 %	-19 781	142310	162 091,0	162 091,0	العنوان الأول: نفقات التصرف
85 %	-19 993	110893	130 886	130 886	التأجير العمومي
110 %	1 614	17849	16 235	16 235	
91 %	-1 402	13568	14 970	14 970	
58 %	-28 898	40307	69 205,0	69 205,0	العنوان الثاني: نفقات التنمية
81 %	-8 398	36147	44 545,0	44 545,0	الاستثمارات المباشرة
80 %	-4 493	17667	22 160	22 160	على الموارد العامة للميزانية
83 %	-3 905	18480	22 385	22 385	على موارد القروض الخارجية
17 %	-20 500	4160	24 660,0	24 660,0	التمويل العمومي
17 %	-20 500	4160	24 660	24 660	على الموارد العامة للميزانية
					على موارد القروض الخارجية الموظفة
					صناديق الخزينة
79 %	-48 680	182616	231 296	231 296	مجموع البرنامج 9

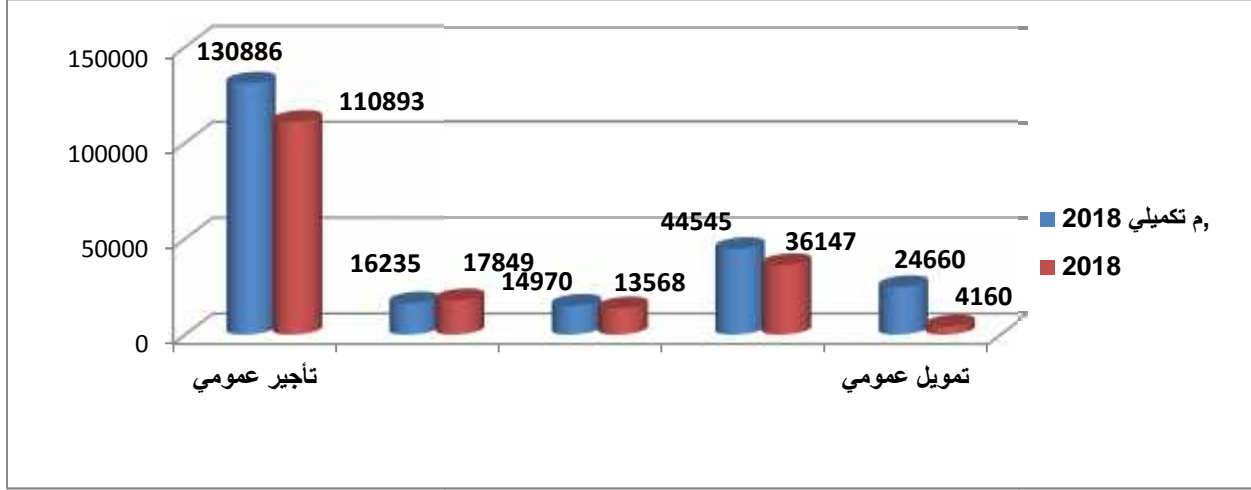
تمت إضافة اعتمادات تكميلية لفائدة كل من :

- القسم الثاني "وسائل المصالح" بمبلغ يقدر ب 1053.900 ألف دينار موزعة كآتي:
- متخلدات تجاه الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه: 149.000 ألف دينار
- دفع الخطايا والتعويضات: 904.900 ألف دينار لتنفيذ أحكام قضائية صادرة ضد الوزارة.

مقارنة بين تقديرات (ق.م تكميلي) وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار



تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات (قانون المالية التكميلي)

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إعتمادات الدفع)

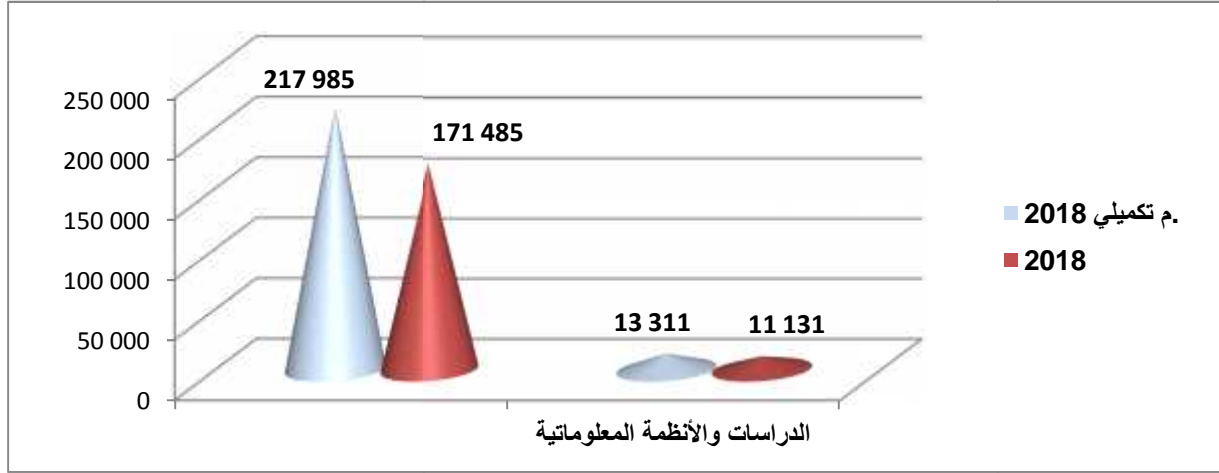
الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات 2018		إنجازات 2018 (2)	تقديرات 2018 (ق.م. التكميلي) (1)	تقديرات 2018 ق.م. الأصلي	بيان البرامج الفرعية
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
79 %	-46 499,6	171 485	217 985	217 985	:1-6
84 %	-2 180,0	11 131	13 311	13 311	:2-6
79 %	-48 679,6	182 616	231 296	231 296	: 9

مقارنة بين تقديرات (ق.م تكميلي) وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة 2018

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إعتمادات الدفع)



2-3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 1.9: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج;

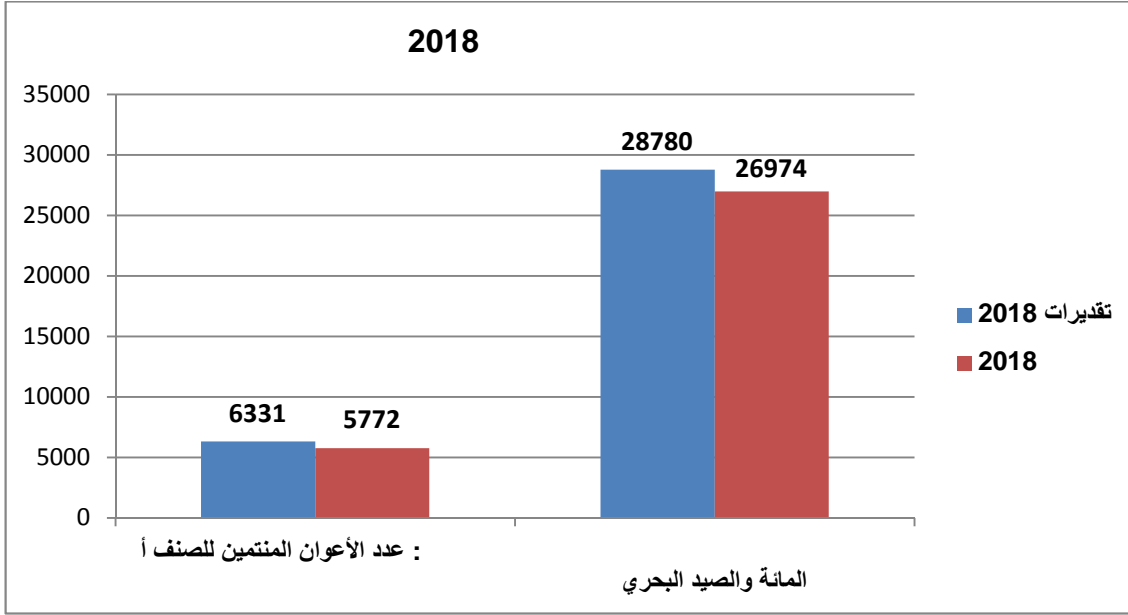
تقديم الهدف: يتمثل الهدف في العمل على دعم الهياكل المركزية والجهوية بالكفاءات اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية، وإنجاز الترقيات، والدورات التكوينية بغاية تطوير الكفاءات ورفع المهارات المهنية للأعوان مما يؤدي إلى التحكم الأفضل في كتلة الأجور خاصة مع إنعدام الإنتدابات المرخص فيها سنويا وإحالة العديد من الإطارات على التقاعد لبلوغ السن القانونية وعلى إحالة بعض الأعوان على التقاعد الإستثنائي قبل بلوغ السن القانونية تبعا لأحكام القانون عدد 51 لسنة 2017.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
نسبة التأطير	%	22	21.4	97.3%
عدد الأعوان المنتمين للمنف أ		6331	5772	91.1%
الموارد المائية والصيد البحري		28780	26974	93.7%

الفارق بالنسبة لسنة 2018 في نسبة التأطير بين النسبة المنجزة والمقدرة تتمثل في:

22%-21.4%==0.6% أي إنخفاض يقدر بـ0.6% وذلك لإنخفاض العدد الجلي للأعوان نتيجة إحالة بعض

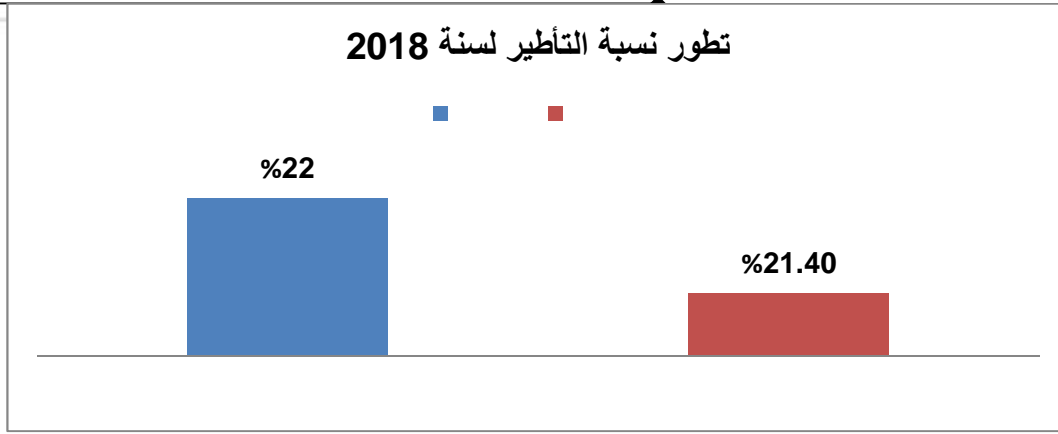
الأعوان على التقاعد الإستثنائي توازيا مع إنعدام الإنتدابات وخاصة منهم الإطارات.



شهدت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إنخفاض في عدد الأعوان نتيجة الإحالة على التقاعد وإنعدام الإنتدابات توازيا مع إنخفاض نسبي في عدد الإطارات من صنف أ1 وأ2 بسبب إحالة البعض منهم على التقاعد مما أدى إلى إنخفاض نسبة التأطير المقدرة بـ 22 بالمائة سنة 2018 إلى نسبة 21.4 بالمائة أي بفارق يقدر بـ 0.6% بالمائة.

▪ المؤشر 1.1.1.9: نسبة التأطير :

تم تحقيق نسبة تأطير 22.1 خلال سنة 2017 مقارنة بالتقديرات لنفس السنة 21 أي ما يخالف التوقعات بإرتفاع يقدر بـ 1.1 وتم تحقيق نسبة تأطير 21.4 خلال سنة 2018 أي ما يخالف التوقعات بإنخفاض يقدر بـ 0.6 وهو ما نتج عنه إنخفاض في نسبة تأطير بالمقارنة بالتوقعات غير ان هذا الإنخفاض النسبي يفسر بسبب إنخفاض العدد الجملي للأعوان نتيجة إحالة بعض الأعوان على التقاعد الإستثنائي توازيا مع إنعدام الإنتدابات وإرتفاع نسبي في عدد الإطارات وذلك بمناسبة الترقيات.



نظرا لهذا الفارق بين نسبة الإنجازات والتوقعات أصبح من الضروري تعديل التقديرات للسنوات الثلاث القادمة (2019-2020-2021) المتعلقة بتطور نسبة التأطير وهو ما جعلنا نجري تعديل على الجدول المتعلق بمؤشر نسبة التأطير لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على النحو التالي:

بطاقة المعطيات المتعلقة بمؤشر نسبة التأطير لسنة 2018

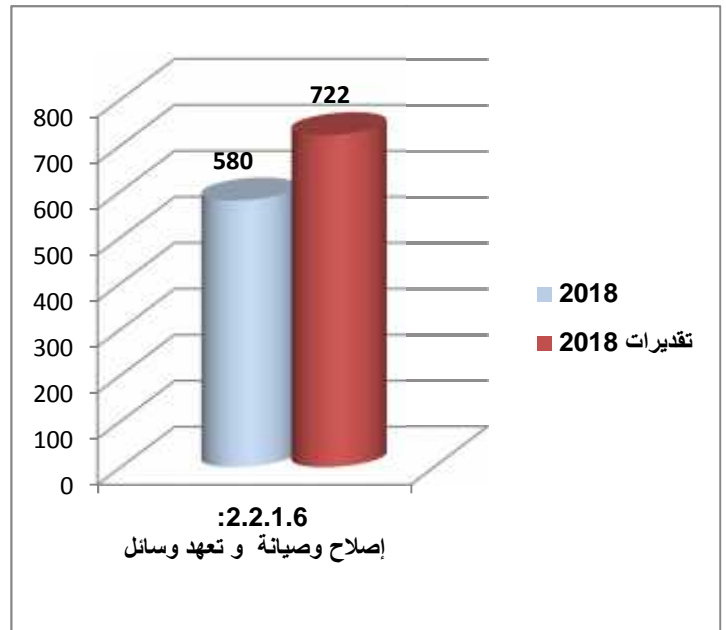
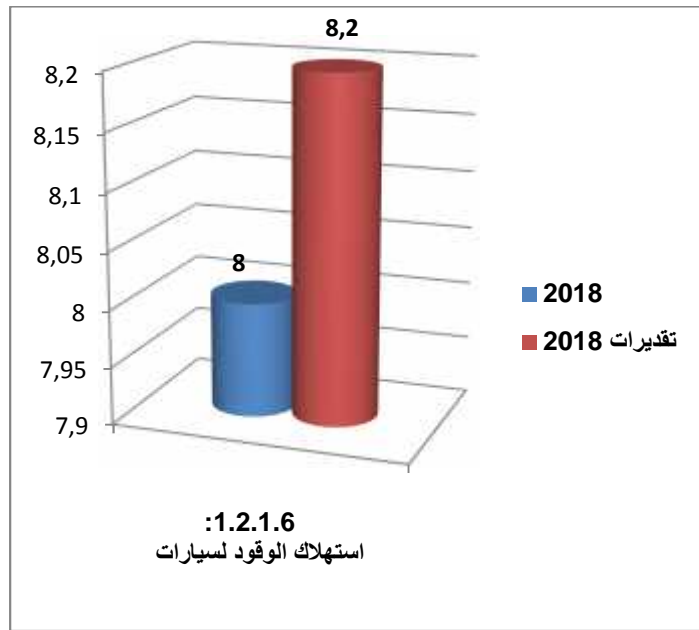
التقديرات				الإنجازات				الوحدة	نسبة التأطير
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015		
0	20.7	21	21.2	21.4	22.1	22	21	%	
0	5430	5551	5699	5772	6065	6303	5930	-	الإطارات
0	26236	26436	26886	26974	27338	28650	28241	-	ع ج للأعوان

الهدف 2.9، مزيد احكام التصرف في الوسائل المملدية،

تقديم الهدف: يتمثل الهدف في تقليص كلفة استهلاك الوقود بمزيد مراقبة أسطول النقل ومقارنة المعدلات المسجلة مع النتائج السابقة ومعطيات الصانع وترشيد الاستعمال والاستهلاك، وتركيز آليات الصيانة الحديثة.

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018

97.56%	8	8.2	94%	8	8.5	100/	المؤشر 1.2.1.6: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة
80.11%	580	724	73%	530	726	ألف دينار	المؤشر 2.2.1.6: معدل كلفة إصلاح وصيانة وتعهد وسائل النقل



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

النتائج المسجلة خلال سنة 2018

❖ على مستوى الاقتصاد في الوقود :

تواصل السعي في مجال إحكام التصرف في المحروقات والتحكم في الطاقة بمتابعة كشوفات استهلاك الوقود المعدة دوريا والتي بلغت أنظار المسؤولين بالإدارات المركزية والجهوية إلى الإخلالات التي يمكن ملاحظتها على غرار تفاوت المعدلات المسجلة بالمقارنة مع النتائج السابقة ومع معطيات

الصانع. وكذلك تحسيس المستعملين من خلال التواصل اليومي في مجال حسن استغلال وسائل النقل و السياقة الرشيدة.

❖ على مستوى متابعة الورشات وصيانة السيارات :

رغم تقادم أسطول النقل فإنه تم التقليل في كلفة الصيانة وذلك ب:

- الإحالة على عدم الاستعمال السيارات التي تتطلب كلفة مرتفعة للصيانة والاختصار على صيانة السيارة التي تعتبر اقل استهلاكاً للوقود وأقل كلفة.
- جرد قطع الغيار الزائدة عن الحاجة وإعادة توظيفها لفائدة الهياكل الجهوية
- إصدار مناشير تحث على احترام القوانين والتراتيب الجاري بها العمل
- تكثيف عمليات المراقبة الدورية لوسائل النقل :
- تجهيز الورشة المركزية بكاميرات للمراقبة والات تسجيل الحضور العملة بالبصمة
- متابعة ايواء السيارات ومراقبتها وتحجير استعمال السيارات رباعية الدفع الا للمصلحة واخذ تدابير واجراءات تاديبية ضد كل مخالف.

الهدف 3.9، تحسين جودة الخدمات،

تقديم الهدف : إن الغاية من هذا الهدف هو تركيز شبكة معلوماتية تسمح باستغلال المنظومات الوطنية والخصوصية والتراسل الإلكتروني للمعطيات قصد تطوير تبادل المعلومات بين أعوان الوزارة على المستويين المركزي والجهوي.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر 1.3.2.6 : نسبة الربط بشبكة الأنترنت	%	78.1	78.1	100%	83,3	83.3	100%



بلوغ نسبة 100 % من النتائج سنتي 2017 و2018 مقارنة بالتقديرات المتوقعة بالنسبة لنفس السنتين المذكورتين وذلك بفضل التوجهات التي تم اعتمادها منذ سنة 2016 عبر الشروع التدريجي في تجديد وتعويض المعدات الشبكية وصيانة الشبكة المعلوماتية تطويرها بالإضافة إلى الرفع من سرعة تدفق خطوط تراسل المعطيات بين الوزارة والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية من جهة وبين مؤسسة التعليم العالي الفلاحي من جهة أخرى للحصول على خدمات الأنترنات مع تنظيم وترشيد عمليات الولوج والربط بالشبكة عن طريق نظام Active Directory.

ومن المنتظر الترفيع في نسق عمليات الربط عبر التجديد التدريجي لأسطول الحواسيب وللمعدات الشبكية بقاعة الإعلامية خلال السنوات القادمة.

✓ أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تأهيل وصيانة الشبكة المعلوماتية وتوفير المعدات الاعلامية والشبكية وضمان استمرارية العمل بها.

✓ تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: المؤشر ذو صبغة كمية quantitativ يحيل على توفير المتطلبات الفنية اللازمة لربط أكبر عدد ممكن من الاطارات والأعوان بالانترنات وبالشبكة المحلية أي توفير مراكز عمل جاهزة لاستغلال التطبيقات postes opérationnels ولا يمكن من إعطاء فكرة عن مراكز العمل

التي تتولى القيام بالعمل المطلوب بصفة فعلية postes fonctionnels لذا فهو يفتقد بالتالي لعنصر النوعية.

un indicateur non qualitatif

4 التوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

مقترحات التطوير والتحسين:

1. إعادة توظيف السيارات بإحالة جميع السيارات المسندة والمصلحة بالإدارات المركزية ووضعها على ذمة مصلحة النقل قصد التصرف فيها وعلى ذمة دائرة البناءات جهويا
 2. تحجير إسناد السيارات التي تم اقتناءها في إطار مشاريع ممولة بقروض خارجية أو هبات لأغراض شخصية أو وظيفية وتجهيز جميعها بمنظومة المراقبة عبر الأقمار الصناعية.
 3. تعميم منظومة التصرف في أسطول النقل "جاسبارك" أو إيجاد نظام إعلامي باستعمال تقنية "WEB" وبعث بنك للمعلومات يتم تحينها في الإبان ويتم ربطه بمختلف المصالح المركزية والجهوية لتسهيل انسياب المعلومة وتوفيرها في أحسن الآجال.
 4. تعميم مراقبة أسطول النقل عبر الأقمار الصناعية "GPRS" على جميع الهياكل
 5. مزيد ترشيد نفقات المحروقات وصيانة السيارات الإدارية.
 6. أمام تهرم وقدم أسطول العربات التابعة للوزارة وما ينجر عنه من تحمل لنفقات إضافية وباهضة للصيانة وللمحروقات المخصصة لها فإنه يقترح:
- ✓ إقتناء سيارات المصلحة (والتي تمثل النسبة الأهم من أسطول السيارات) الجديدة مستقبلا التي لا تفوق قوتها الجبائية 5 خيول، ما عدى الحالات الإستثنائية التي يقتضيها السير العادي لبعض الهياكل الإدارية، و من شأن هذا الإجراء أن يوفر في كلفة استهلاك المحروقات المرتبطة أساسا بالقوة الجبائية.
 - ✓ استغلال الغاز الطبيعي كبديل لمحروقات السيارات الإدارية لما يوفره من ترشيد واقتصاد في الطاقة وحماية البيئة، وذلك على غرار التجربة النموذجية التي قامت بها شركة النقل بتونس على جزء من أسطول حافلاتها.

- ✓ تجهيز خزانات الوقود الموجودة خاصة لدى الإدارات الجهوية بمنظومة تعنى بالمراقبة. يمكن استعمال منظومة مراقبة عبر الأقمار الصناعية على غرار المنظومة مراقبة مياه السدود.
7. تخصيص باب مستقل في مستوى التقرير السنوي لنشاط الإدارة، يتم التطرق فيه إلى النتائج المسجلة في مجال ترشيد استهلاك الطاقة.
8. إبراز الأهداف الخاصة بالتحكم في الطاقة في مستوى الميزانية التقديرية للإدارة والوسائل المعتمدة والنتائج المنتظرة.
9. إدراج متابعة تنفيذ برنامج ترشيد استهلاك الطاقة كنقطة قارة ضمن جدول أعمال وخاصة ضمن جلسات الإصغاء التي تقوم بها الإدارة.
10. العمل على مزيد مراقبة وتنظيم تنقلات السيارات الإدارية لنقل الأعوان لنقل الأعوان أو البريد الإداري وذلك خاصة من خلال إحكام التنسيق واستغلال إمكانيات الإتصال الأخرى (فاكس-بريد إلكتروني..).
11. مواصلة تنظيم الدوريات التكوينية لفائدة السواق والمسؤولين عن أسطول السيارات والأعوان المكلفين بالصيانة، في مجالات الصيانة والسياسة الرشيدة، وتحسيسهم بالانعكاسات الإيجابية لهذه الإجراءات الوقائية على استهلاك الوقود.
12. مراجعة النصوص والتراتب الجاري بها العمل مع اخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل هياكل وزارة الفلاحة وخصوصياتها والمهام التي تحتم الإقامة الدائمة بأماكن العمل المختلفة وفي ميادين متعددة ومتنوعة وملزمة باليقظة والمتابعة المستمرة.
13. مراجعة أحكام الأمر عدد 11 المؤرخ في 10 جانفي 2005 و المتعلق بتنقيح و إتمام الأمر عدد 189 المؤرخ في 11 فيفري 1988 المتعلق باستعمال سيارات الدولة و الجماعات العمومية و المحلية و المؤسسات العمومية.